

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد قياسي

بعنوان

أثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (1990-2015)

إعداد الطالب : رحمانى العربي إشراف: أ.د. حميدات محمود

لجنة المناقشة

أ.د/ قدي عبد المجيدرئيسا

أ.د/ حميدات محمود مشرفا

أ.د/ مصار منصف ممتحنا

أ.د/ غزالي عمر ممتحنا

د/ بن زيان راضية ممتحنة

د/ بشرير عمران ممتحنا.

السنة الجامعية 2016/2017

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015) ولهذا الغرض اهتمت الدراسة في الجانب النظري بنماذج النمو الاقتصادي مع التركيز على نماذج النمو الداخلي، ولغرض التقدير تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) لدراسة التكامل المشترك بين المتغيرات للكشف عن العلاقة الطويلة الأجل، وبينت الدراسة أن هناك علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والتدفق المالي والتطور المالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: نماذج النمو، التدفق المالي، التطور المالي، نموذج (ARDL)

Résumé :

Le but de cette étude est d'examiner l'impact des flux financiers et du développement financier sur la croissance économique en Algérie durant la période allant de 1990 jusqu'à 2015. L'étude s'est basée sur une partie théorique consacrée aux théories de la croissance économique endogènes et une partie empirique avec l'application du model autorégressif échelonné(ARDL). Les résultats de l'estimation montrent que la croissance économique en relation à long terme avec les flux financiers et avec le développement financier.

Mots clé : modèles de croissance, flux financier, développement financier, modèle (ARDL).

Abstract:

These studies examines the impact of the financial flow and financial development on the economical growth in Algeria between 1990 and 2015.To achieve this aim the study is based in the theoretical part on the endogen economical growth theories on one part. On the other, the practical side of the study is based on the application of the Autoregressive Distributed Lag Model "ARDL".

The results of the study have given that the economical growth explained by the financial flow and financial development .

Key Words :Growth model, financial flow, financial development and model "ARDL".

الإهداء

إلى روح والدي رحمة الله عليهما وجعل الله هذا العمل

صدقة جارية لهما

إلى زوجتي الكريمة

إلى أبنائي صارة ، أروى ، ريم و الصغير محمد

إلى كل طالب علم مقدر له

شكر

الحمد لله الذي وفقنا لإكمال هذا العمل

حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم العرفان والامتنان

إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور محمود حميدات على صبره ورحبة صدره وتشجيعاته لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل

من ساهم في انجاز هذا العمل

من قريب

أو

من بعيد

الفهرس

I	الإهداء
II	شكر
III	الفهرس
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
ب	المقدمة
الفصل الأول: نظريات ونماذج النّمو الاقتصادي	
02	تمهيد
03	1.I النّمو الاقتصادي ومحدداته
03	1.1.I مفهوم النّمو الاقتصادي
05	2.1.I تطور نظريات النمو الاقتصادي
05	1.النظرية الكلاسيكية
06	2.I نماذج النمو الخارجي
07	1.2.I نماذج النمو الكينزية
9	2.2.I نماذج النمو النيوكلاسيكية
11	3.I نماذج النمو الداخلي
13	1. نموذج روبيلو (S.Rebelo) AK
14	2. نموذج رومر (Romer)
17	3. نموذج لوكاس (R.Lucas)
19	4. نموذج بارو (BARRO)
20	5. نموذج (MRW)
22	4.I العوامل المالية للنمو
22	1.4.I التطور المالي
28	2.4.I الاستثمار الأجنبي المباشر
32	3.4.I التحرير التجاري
36	4.4.I النفقات العمومية
38	خلاصة
الفصل الثاني: التطور الاقتصادي والمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015	

40	تمهيد
41	1.II. التطورات الاقتصادية خلال الفترة 1990 - 2015
41	1.1.II. اتفاق جوان 1991
43	2.1.II. برنامج الاستقرار الاقتصادي افريل 1994
44	3.1.II. التصحيح الهيكلي 1995 - 1998
46	4.1.II. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) 2001-2004
47	5.1.II. البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009
47	6.1.II. برنامج توظيف النمو: 2010-2014
50	2.II. عوامل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 - 2015
51	1.2.II. التطور المالي
57	2.2.II. الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)
62	3.2.II. التحرير التجاري
67	4.2.II. النفقات العمومية
70	خلاصة
الفصل الثالث: قياس اثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	
73	تمهيد
75	1.III. تقديم المتغيرات
75	1.1.III. المتغيرة الداخلية
75	2.1.III. المتغيرات الخارجية
77	2.III. منهجية ونموذج الدراسة
78	1.2.III. استقرارية السلاسل الزمنية
79	2.2.III. اختبار جذر الوحدة
79	أ. اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)
81	ب. اختبار فيليبس-بيرون (PP)
83	3.2.III. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)
85	1.3.2.III. صياغة نموذج (ARDL)
87	2.3.2.III. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)
89	3.III. تقدير النموذج
91	1.3.III. اختبار جذر الوحدة
97	2.3.III. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
97	3.3.III. التفسير الإحصائي والاقتصادي للنتائج

99	خلاصة
102	الخاتمة
110	قائمة المراجع
120	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
27	دور القطاع المالي في توجيه الموارد المالية المتاحة.	01
45	تطور حل المؤسسات وتسريح العمال خلال الفترة 94-99	02
49	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015)	03
55	قيم المؤشر الإجمالي للتطور المالي IGDF	04
58	نسب المساهمة حسب القيمة	05
59	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) نحو الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015)	06
60	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى PIB في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	07
61	مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر	08
64	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2015)	09
65	مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014)	10
68	تطور النفقات العمومية خلال الفترة (1990-2015)	10
89	مؤشرات المقارنة بين صيغ النماذج المقدره	11
94	المتغيرات عند المستوى I(0)	12
94	المتغيرات عند الفرق الأول I(1)	13
95	المتغيرات عند المستوى I(0)	14
95	المتغيرات عند الفرق الأول I(1)	15

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دور القطاع المالي في توجيه الموارد المالية المتاحة	27
02	قنوات تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي	28
03	تطور معدل النمو الاقتصادي بين سنتي (1990-2015)	50
04	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية بين سنتي (1990-2015)	60
05	تطور الواردات الجزائرية بين سنتي (1990-2015)	65
06	مؤشر التطور المالي في الجزائر.	66
07	تطور نسبة النفقات العمومية إلى (PIB) (1990-2015).	69

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
118	قيم متغيرات النموذج	01
119	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع للمتغير LPIB عند المستوى	02
120	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع للمتغير LPIB عند الفرق الأول	03
121	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع للمتغير LM2 عند المستوى	04
122	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع للمتغير LM2 عند الفرق الأول	05
123	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع للمتغير LDP عند المستوى	06
124	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع للمتغير LDP عند الفرق الأول	07
125	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع للمتغير LXM عند المستوى	08
126	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع للمتغير LXM عند الفرق الأول	09
127	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون للمتغير LPIB عند المستوى	10
128	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون للمتغير LPIB عند الفرق الأول	11
129	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون للمتغير LM2 عند المستوى	12
130	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون للمتغير LM2 عند الفرق الأول	13
131	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون للمتغير LDP عند المستوى	14
132	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون للمتغير LDP عند الفرق الأول	15
133	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون للمتغير LXM عند المستوى	16
134	اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون للمتغير LXM عند الفرق الأول	17
135	نتائج تقدير النموذج الخطي بطريقة المربعات الصغرى العادية	18
135	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي بطريقة المربعات الصغرى العادية	19
136	نتائج تقدير النموذج نصف اللوغاريتمي بطريقة المربعات الصغرى العادية	20
136	نتائج معيار (AIC) لأفضل نموذج (ARDL)	21
137	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)	22
138	اختبار وولد (WALD) للتكامل المشترك	23
139	التكامل المشترك للعلاقة الطويلة الأجل	24
140	توزيع الأخطاء العشوائية	25
141	نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM)	26

المقدمة

المقدمة:

أولاً: تمهيد:

يدور النشاط الاقتصادي في دائرتين أساسيتين إحداهما مالية والأخرى مادية، هاتين السوقين تتفاعلان معا لتحريك القطاعات الاقتصادية في البلد، كما إن السياسات الاقتصادية تهدف إلى المزج بين مختلف العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي بطريقة تسمح بالاستعمال العقلاني والرشيد للموارد المتاحة في الاقتصاد لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالرفع من معدلات النمو الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم والتقليل من البطالة.....الخ، هذه الأهداف تتطلب وضع إستراتيجية مناسبة وتخطيط سليم يعتمد على المنهج العلمي لاستغلال الإمكانيات البشرية والمادية بأمتلية، وتوفير المعلومات والمؤشرات التي تساعد المخطط في رسم السياسات المناسبة لتحقيق نمو متوازن بين كافة قطاعات الاقتصاد الوطني.

والجزائر كبقية الدول عملت منذ استقلالها سنة 1962 على إيجاد الحلول الموضوعية والمناسبة للوضع الصعبة والهشة التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي، فبعد بسط السيادة الوطنية على مختلف المؤسسات (المالية والإدارية واسترجاع الأراضي) شرعت في وضع إستراتيجية تنموية تبنت فيها نظام التسيير الاشتراكي، وشرعت السلطات في أسلوب المخططات منذ 1967 وكان الهدف منها هو تطوير الاقتصاد والرفع من النمو الاقتصادي لغرض امتصاص البطالة والتقليل من الفقر كأهم متطلبات تلك الفترة.

وقد ركزت الجزائر إستراتيجيتها في التنمية على الصناعات المصنعة، فأنشأت قاعدة صناعية كبيرة خلال سبعينيات القرن الماضي الأمر الذي تطلب منها موارد مالية ضخمة لم تتوفر داخليا مما استدعى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لإتمام المشاريع طوال فترة المخططات؛ هذا بالنسبة للقطاع الصناعي، أما القطاع الزراعي فخضع لنظام المزارع المسيرة اشتراكيا المنبثقة من سياسة الثورة الزراعية، وأدت هذه السياسات في التسيير إلى تولي السلطات المركزية في البلاد إدارة جميع القطاعات فأصبح نمط التسيير إداريا مركزيا.

أما القطاع المصرفي فتميز بمحدودية هامش المناورة وغياب المنافسة بين البنوك وإتباع سياسة المفاضلة في منح القروض بين القطاعات (استراتيجي وغير استراتيجي) ما قلص من مساهمته في النشاط الاقتصادي المتمثل في تعبئة الادخار وتوفير الائتمان لتمويل الاستثمارات المحلية؛ لكن حدث

العكس حيث استلمت الخزينة العمومية مهمة تمويل الاقتصاد الأمر الذي أثر سلبا على القطاع المصرفي فأدى إلى جانب عوامل أخرى إلى تخلفه.

وربما الصورة الأوضح عن هذا الاقتصاد انه اقتصاد ريعي يعتمد في تمويله على إيرادات المحروقات، وتجلى ذلك بأنه في الأزمة البترولية العالمية لسنة 1986 والناجحة عن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية انكشفت هشاشة وتجلت أهم مظاهر ذلك في ندرة المواد الغذائية والمواد الأخرى وعجز المؤسسات الاقتصادية وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة وتفاقم أزمة المديونية بارتفاع حجمها وزيادة معدل خدمتها.

هذه الوضعية دفعت الجزائر إلى التوجه نحو تطبيق نظام اقتصاد السوق عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكانت بداية هذه الإصلاحات سنة 1989 بالشروع في تحرير قطاع التجارة الخارجية، ثم تبعها سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، بدايتها سنة 1990 بإصدار القانون 10/90 المتعلق النقد والقرض الذي مثل خطوة هامة في الإصلاح خاصة المالي. هذا القانون فصل بين الدائرة النقدية والمالية في الاقتصاد، فبعدما كانت الخزينة العمومية تتولى تمويل الاقتصاد انحصر دورها في المالية العمومية، بينما يتولى القطاع المصرفي مهام تمويل الاستثمارات عن طريق منح الائتمان وإعطاء البنك المركزي مكانته التقليدية كسلطة نقدية تتولى إدارة السياسة النقدية في الاقتصاد.

ويبدو أن الاقتصاد الجزائري تمكن منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي من العودة إلى التوازنات الاقتصادية والمالية وتحسن وضعية ميزان مدفوعاته وانخفاض عجز الموازنة العامة، وجاء تحسن الوضعية المالية منذ 2000 نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، حينها شرعت السلطات منذ عام 2001 في وضع برامج تنموية طويلة المدى لغرض الإنعاش الاقتصادي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي لمحو آثار الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع البطالة وزيادة عدد الفقراء، وامتدت هذه البرامج من 2001 إلى 2014 خصصت لها أغلفة مالية ضخمة؛ لكن دون أن تصل إلى أهدافها، حيث أنه وبمجرد انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية عاد الاقتصاد الجزائري إلى الأزمة بفقدان التوازنات الكلية وعودة الكلام عن الذهاب إلى الاستدانة الخارجية، كما تراجع معدل النمو الاقتصادي، الذي يمثل هدف السياسات الاقتصادية المتبعة.

يعود اهتمام الحكومات بالنمو الاقتصادي باعتباره مؤشر قوي عن الوضعية الاقتصادية، وكان هذا نتيجة أعمال الباحثون في حقل الاقتصاد، حيث بدأ الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي منذ المدرسة

الكلاسيكية، واهتم الباحثون هنا بأسباب النمو الاقتصادي وأسباب التباين في معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان رغم التشابه الكبير في الظروف الاقتصادية، وتطور التحليل في هذا المجال عبر الزمن حيث انتقل من فكرة انه بالإضافة إلى العوامل التقليدية للنمو هناك عامل خارجي وهو التقدم التقني قبل أن تأتي النظريات الحديثة (نظريات النمو الداخلي) وتطرح فكرة أخرى تتمثل في كون التطور التقني ينشأ داخل الاقتصاد (داخلي المنشأ) هذه الأخيرة قسمت عوامل النمو الاقتصادي إلى عوامل مالية وعوامل غير مالية أي انه أدخلت النشاط غير الحقيقي ك مجال له دوره الأساسي في النمو الاقتصادي، ويتجلى هذا من خلال الاهتمام بالقطاع المصرفي باعتباره من أهم مصادر تمويل الاستثمارات كما اهتمت هذه المدرسة بدور التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما ربطته بالانفتاح التجاري دون أن تهمل دور النفقات العمومية في تدعيم النمو الاقتصادي؛ وهنا نطرح الإشكالية الآتية:

ثانيا: الإشكالية

ما مدى مساهمة التدفق المالي والتطور المالي في النمو الاقتصادي بالجزائر؟

لتحليل هذه الإشكالية والإجابة عليها نطرح بعض الأسئلة المساعدة كما يلي.

1. ما مكانة النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي ؟
2. كيف تؤثر عوامل النمو في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟
3. كيف تتم عملية قياس اثر العوامل المالية على النمو الاقتصادي مع تبيان ذلك في الجزائر؟

ثالثا: الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية المرتبطة بها نفترض من البداية ما يلي:

1. اهتمت المدارس الاقتصادية بشكل كبير بعوامل النمو الاقتصادي.
2. التطور المالي في الجزائر يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
3. يؤثر الانفتاح التجاري في الجزائر إيجابا في النمو الاقتصادي.
4. النفقات العمومية في الجزائر تساهم بالإيجاب في النمو الاقتصادي.

رابعاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والبحث في أسباب ضعف النمو الاقتصادي في الجزائر وعدم استقراره في المدى الطويل، والبحث في كيفية توفير ومزج العوامل المساعدة على المساهمة إيجاباً في النمو الاقتصادي وكشف تأثير كل عامل عليه.

والعمل على بناء نموذج للنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطبيق التقنيات الكمية الحديثة لإعطاء أقرب صورة ممكنة، و المساهمة في الكشف عن الاختلالات التي أدت إلى تذبذب وضعف النمو الاقتصادي في الجزائر.

خامساً: أهداف البحث

تصبو هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

✓ توضيح الاتجاهات الحديثة المتعلقة بتأثير المجال المالي على النمو الاقتصادي وفق نظريات النمو الداخلي التي اهتمت بتأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي.

✓ تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات الجزائرية منذ 1990، وكذا برامج الإنعاش الاقتصادي والنمو التي انطلقت في عام 2001 وبالتالي معرفة ما إذا كانت هذه البرامج ساهمت بالإيجاب في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ معرفة مدى مساهمة القطاع المالي في تمويل الاستثمارات المحلية والتي تمثل بدورها إحدى العوامل المساعدة بالإيجاب في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وهذا بعد استقلال النظام المصرفي عن الخزينة العمومية سنة 1990.

✓ قياس مدى مساهمة الإنفاق العمومي في تشجيع النمو الاقتصادي ومعرفة مدى مساهمة هذه النفقات في تدعيم النشاط الاقتصادي.

✓ دور القطاع الخارجي من خلال السياسة التجارية في النمو الاقتصادي، باعتبار أن التدفقات المالية الخارجية تمثل إحدى العوامل المؤثرة إيجاباً على النمو الاقتصادي، شأنها في ذلك شأن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مساهمته في نقل التكنولوجيا وخلق المنافسة بين القطاع المحلي والقطاع الأجنبي.

سادساً: أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا الموضوع إلى الأسباب الآتية :

✓ يمثل النمو الاقتصادي إحدى أهم المؤشرات الأساسية في الاقتصاد نظراً لأهميته من حيث التعبير عن مدى التطور في الاقتصاد، ويرى الكثير من الباحثين أن ارتفاع معدل النمو يؤدي حتماً إلى تحسين مستويات المعيشة فأردنا معرفة الأسباب التي جعلت النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفاً وغير مستقر ومدى إمكانية تصحيح الوضع.

✓ محاولة تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) لما تتميز من إمكانية الفصل بين أثر المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل .

✓ تخصص الباحث الذي مهد له الطريق للخوض في مثل هذه المواضيع والسعي لتوسيع وزيادة قدراته العلمية في هذا الباب.

✓ الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

سابعاً: الدراسات السابقة

1. دراسة (King.R.G et AL) (1993) تناولت هذه الدراسة تحديد العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وتعتبر من أهم الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقات السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إلى الناتج الداخلي الخام ومتوسط الائتمان المخصص للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان المحلي ومتوسط الائتمان المصرفي إلى إجمالي الاقتراض، وتم استخدام بيانات لعدد كبير من الدول خلال الفترة (1960-1989)، واعتمدت الدراسة كمقاييس للنمو الاقتصادي كل من متوسط دخل الفرد ومؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياسة المالية والسياسة النقدية، وتوصلت الدراسة إلى أن التطور المالي يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي. لكن هذه الدراسة لم تعالج جميع العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي كعدم معالجتها لتأثير السياسة المالية.

2. دراسة : Levine.R and Zervos.S(1998) بعنوان

Stock Markets ,Banks& Economic Growth ,American Economic Review , vol 88,pp 537-581

اهتمت هذه الدراسة بمعالجة تأثير التطورات المالية على النمو الاقتصادي بتوضيح مهام النظام المالي لتشمل تعبئة رأس المال وتوزيعه على الاستثمارات المنتجة وتوفير قاعدة للبيانات المالية والمعلومات بهدف خفض تكلفة المعلومات والمعاملات وتوفير السيولة ودارة المخاطر وضمان كفاءة إدارة الشركات ونظام التسوية المالية والدفع وتحرير السياسة النقدية باعتبار القطاع المالي الوسيط لنقلها، واستخدمت الدراسة بيانات 47 دولة بين سنتي 1976 و1993، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة

إيجابية بين سيولة السوق ومعدلات النمو الحالية والمستقبلية كما توصل الباحثان إلى إمكانية استخدام مقاييس السوق المالي والنشاط البنكي للتنبؤ بمعدلات النمو المستقبلية. وتوصلا إلى أن اختلاف طبيعة العلاقة السببية يتوقف على مدى تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

ونشير هنا إلى أن هذه الدراسة اهتمت بجانب واحد من القطاع المالي وهو التطور المالي وأهملت بقية المتغيرات المالية الأخرى كالائتمان الإجمالي والائتمان الموجه للقطاع الخاص.

3. دراسة التقدير (2003)

تناول البحث تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة العلاقة السببية بين التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي ووجد بان هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين التطور المالي بمقاييسه المختلفة ومعدل النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، واستنتج أن التغيير في النمو الاقتصادي ساعد في تفسير التغييرات في التطور المالي. أهملت الدراسة التدفقات المالية المتأتية من التجارة الخارجية و كذا عدم اهتمامها بالنفقات العمومية.

4. دراسة صفوان ذكريات (2008)

اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

تناولت الدراسة اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1978-2004) وهدفت الدراسة إلى معرفة مصادر النمو الاقتصادي في الأردن فيما إذا كان ينحصر بالنمو الموسع والمتمثل بزيادة كمية مدخلات عوامل الإنتاج أم بالاعتماد على النمو الكثيف المتمثل بتحسين عوامل الإنتاج بالإضافة إلى تحديد الروابط التي تصل بين تأثير التطور المالي في تحفيز معدل النمو الاقتصادي، وقد تم استخدام النموذج الخطي اللوغاريتمي لتقدير النمو طويل الأجل من خلال مؤشرات السيولة التي تعكس التطور المالي الأردني. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيرا ايجابيا لتطور القطاع المالي في تحفيز النمو خلال فترة الدراسة. الباحث في دراسته لم يتطرق لبعض العوامل التي يمكن أن تحسن النموذج الذي قام بتقديره كاعتماده مؤشر واحد لقياس التطور المالي وهو السيولة في الاقتصاد رغم وجود مؤشرات أخرى تستعمل لقياس التطور المالي كالقروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

5. دراسة طالب عوض ومالك ياسين المحادين (2011)

"اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38 العدد 2، الجامعة الأردنية، 2011.

هدفت الدراسة إلى استقصاء اثر التطور النقدي على النشاط الاقتصادي في الأردن، وتم تطبيق اختبار السببية (جرانجر) لتحديد اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات التطور النقدي ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى أن الدراسة استخدمت النموذج القياسي الديناميكي مع فترات إبطاء مناسبة لقياس اثر المتغيرات النقدية في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي، حيث جاءت نتائج الدراسة متفقة مع النظرية الاقتصادية. حيث دلت نتائج اختبار جرا نجر للسببية على وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أن نتائج النموذج الديناميكي أوضحت وجود تأثيرات ايجابية للمتغيرات النقدية في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي. يمكن أن تكون نتائج الدراسة القياسية التي توصل إليها الباحث متحيزة بسبب إهماله للسوق المالية التي تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي.

6. دراسة (K.L.Gupta 1984)

Finance & Economic Growth in Developing Countries ,Croomhelm,London تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في 14 دولة نامية، وهدفت إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ممثلاً في القطاع الصناعي وبين متغيرات (مؤشرات) التطور المالي ممثلاً في كل من عرض النقد (M1, M2, M3) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص والائتمان الكلي، حيث أشارت النتائج في ثماني دول أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي، وباقي الدول جاءت النتائج معاكسة حيث أشارت إلى أن النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي كما وجد في دولتين أن السببية ذات اتجاهين، ويستخلص من النتائج المتوصل إليها أن اتجاه السببية لم يحسم بين النمو الاقتصادي والتطور المالي وأهملت الدراسة استخدام التدفقات المالية ممثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج كما انها لم تبين سبب الاختلاف في اتجاه السببية بين الدول.

7. دراسة W.S.Jung (1986)

Financial Development & Economic Growth, Economic development and cultural change, n34, 1986, pp336-346

شملت الدراسة 56 دولة نامية ومتقدمة واعتمد فيها كمؤشر للتطور المالي كل من نسبة العملات المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) ونسبة عرض النقد بمعناه الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي (P.I.B) ومتوسط دخل الفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي، و من أهم النتائج المتوصل إليها أن معظم الدول النامية جاءت النتائج فيها مؤيدة لفرضية أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي، أما الدول المتقدمة تميزت بكون النمو الاقتصادي هو المسبب للتطور المالي. لم تشر الدراسة إلى الأسباب التي جعلت اتجاه السببية متعاكس بين الدول المتقدمة والدول النامية.

8. دراسة Murinde.V and Eng.F.S.H (1994)

Financial Development & Economic Growth in Singapor, Demand following supply leading , Applied Financial Economics, n4, 1994, pp 391-404.

الدراسة بالبحث في تحديد العلاقة السببية بين كل من التطور المالي والنمو الاقتصادي في سنغافورة، واعتمدت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك في نموذج (VAR) الثنائي واستخدمت كمعايير لقياس التطور المالي (M1, M2, M3) والناتج المحلي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي وبينت نتائج الدراسة أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي في سنغافورة. الباحثان أهملتا استخدام مؤشرات أخرى تستخدم في قياس التطور المالي حسب الباحثين في المجال كالاتمان الإجمالي والاتمان الموجه للقطاع الخاص.

9. دراسة P.Demetriades and K.A.Hussein

“Does Financial Development cause Economic Growth” , Times series, Eveden from 16 countries , journal of Development Economics, n51, dec 1996, pp 387-411

شملت الدراسة 16 دولة نامية وكانت المؤشرات المعتمدة لقياس كل من النمو الاقتصادي

والتطور المالي كالاتي:

✓ نسبة موجودات الودائع ونسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور المالي.

✓ متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي .

وجاءت نتائج الدراسة كالاتي:

✓ نصف الدول كانت فيها السببية ذات اتجاهين .

✓ النصف الآخر من الدول كان النمو الاقتصادي هو المفسر للتطور المالي.

الدراسة لم تدرج بعض المتغيرات التي تعبر عن التطور المالي وكذا عدم تفسيرها للاختلاف الموجود في اتجاه السببية بين مجموعة الدول قيد الدراسة.

10. دراسة طاوش قندوسي

" تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر (1970-2012) أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013/2014.

هدفت الدراسة إلى محاولة قياس اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970 و2012 وتم تطبيق نموذج (RAM1986) لدراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى وجود اثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي كما بينت نتائج الدراسة أن نفقات التسيير هي التي تحفز النمو الاقتصادي في الجزائر.عكس نفقات التجهيز التي كان أثرها سلبيا، كما بينت النتائج أن قطاع الصناعة والمناجم والطاقة تسبب النمو الاقتصادي.لكن الباحث هنا لم يبين لنا سبب التأثير السلبي لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر واكتفائه فقط بوصف النتائج القياسية المتوصل إليها.

11. دراسة Kar.M & Pentecost.E.J 2000 ,Financial Development And Economic Growth in Turkey, Further Evidence on the Causality Issue, Loughbrough University ,Departement of Economic Research Paper, N°00/27,2000.

توصلت الدراسة حول اختبار العلاقة بين التطور المالي ومعدل النمو في تركيا حيث توصلوا الباحثان إلى نتائج متباينة، فعند استخدام نسبة عرض النقود إلى الناتج الوطني الإجمالي كمقياس للتطور المالي وجدا أن السببية تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي،بينما استخدام متغير نسبة الودائع المصرفية ونسبة الائتمان الخاص والائتمان المحلي إلى الناتج الوطني الإجمالي، وجدا أن السببية تتجه من معدل النمو إلى التطور المالي في تركيا.

ورغم أن الدراسة حاولت الإحاطة بالإمكانيات المتعلقة باتجاه السببية بين المتغيرات المستخدمة في النموذج و النمو الاقتصادي إلا أنها لم تعط تفسيراً في اختلاف اتجاه السببية بمجرد تغيير مؤشرات التطور المالي.

12. دراسة خالد محمد السواعي، اثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الأردن ، الكلية الأردنية للعلوم الاقتصادية : المجلد 2 العدد 1.

تناولت الدراسة اثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن، وهدفت الدراسة إلى بيان اثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن، وذلك بتقييم العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي والتحرير التجاري، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحرير التجارة والتطور المالي وأظهرت تأثيرا سلبيا للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وعلى المدى القصير وأبرزت هذه النتيجة أن تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي، وكذلك تحرير القطاع المالي تأثيره سلبى على نمو الناتج المحلي الإجمالي كتحرير التجارة في المدى الطويل. الدراسة لم تفسر النتائج المتوصل إليها حيث لم تبين سبب اختلاف النتائج مع النظرية الاقتصادية.

ثامنا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

✓ الأساس النظري لمتغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، التطور المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات العمومية).

✓ الحدود المكانية: اهتمت الدراسة بمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ الحدود الزمنية: فترة الدراسة امتدت بين سنتي 1990 و 2014 وتم اختيار عام 1990 كبداية لفترة الدراسة باعتبارها سنة بداية تحول الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق.

نشير إلى أن هناك متغيرات أخرى يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي كالاستثمار المحلي غير

انه تم اختيار أربع عوامل فقط بحسب ما يتطلبه موضوع الدراسة.

تاسعا: منهج الدراسة

طبيعة الموضوع فرضت استعمال عدة مناهج، المنهج الوصفي لوصف حركة الظواهر

الاقتصادية وكذا وصف الوضعية الاقتصادية في الجزائر وكذا تطبيق المنهج الإحصائي والرياضي في

الدراسة الكمية، كما تم جمع المعلومات والبيانات بإتباع البحث المكتبي والاطلاع على الدراسات والتقارير

الصادرة عن الهيئات الدولية، إما معطيات الجانب التطبيقي فتم استخدام بيانات البنك العالمي.

عاشرا: تقسيم الدراسة

بناء على الإشكالية والفرضيات المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول معنون بنظريات ونماذج النمو الاقتصادي خصص لدراسة أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي مع التركيز أكثر على نظريات ونماذج النمو الداخلي والعوامل المالية المؤثرة في النمو الاقتصادي أما الفصل الثاني فخصص لعرض التطور الاقتصادي والمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، وتم التطرق فيه إلى دراسة وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2015، وكذا للمحددات المالية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

والفصل الثالث والأخير والمعنون بقياس اثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتم من خلاله تقديم متغيرات الدراسة والبناء النظري للنموذج المقترح والمتعلق باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمعطيات الدراسة وكذا اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات والذي تم فيه تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) باعتبارها إحدى أهم الطرق الحديثة المناسبة لمثل هذه الدراسات باعتبار انه بإمكانها دراسة العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في نفس الوقت ثم تقدير النموذج و تفسير نتائج التقدير.

وختمت هذه الدراسة بخاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها والاقتراحات وآفاق البحث.

الفصل الأول

نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

تمهيد:

تهدف السياسات الاقتصادية للدول إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي، ويتطلب الوصول إلى هذا الهدف المزج بين عوامل عدة تتوفر في المجتمع؛ ولما كان النمو الاقتصادي من المؤشرات الدالة على التطور الاقتصادي فإنه يمثل أولوية السياسات الاقتصادية للحكومات، ما يجعلها تعمل على توجيه الموارد بطريقة تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، فالكثير من الأخصائيين يرجعون الاختلاف في مستويات المعيشة بين البلدان إلى الاختلافات في معدلات النمو، فحتى الاختلافات الصغيرة بين معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل تصبح لها أهمية أكبر على مستويات المعيشة بين البلدان، وذلك بالمقارنة مع الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل والتي جذبت اهتمام دارسي النظرية الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن.

هذا ما فتح المجال أمام الباحثون للاهتمام بهذا الموضوع من خلال البحث في العوامل التي تتحكم فيه، وكانت البدايات من منظري المدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة النيوكلاسيكية، حيث اهتمت بالبحث في تفسير التفاوت في معدلات النمو بين الدول رغم توفر الظروف نفسها واعتبروا أن التطور التقني خارجي، هذا إلى غاية ظهور تيار جديد، يرى أن التطور التقني داخلي، حيث سميت هذه النظرية بنظرية النمو الداخلي والتي أدرجت تأثير القطاع المالي على النشاط الاقتصادي و بالتالي النمو الاقتصادي علما أنه قبل ظهور هذا فان دور القطاع المالي كان ثانويا.

وارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة محاور رئيسية، تتعلق بمعالجة النمو الاقتصادي ومحدداته بشكل عام، ونظريات النمو الخارجي بشكل مختصر باعتبار أن الدراسة لم تعتمد عليها ثم نظريات النمو الداخلي، فالعوامل المالية للنمو، ونشير هنا إلى أنه تم التركيز في هذا الفصل على نماذج النمو الداخلي أكثر من غيرها باعتبار كونها الأولى التي اهتمت أكثر بدور القطاع المالي في النمو الاقتصادي.

1.I النمو الاقتصادي ومحدداته:

يتم ذلك من خلال العناصر الموائية:

1.1.I مفهوم النمو الاقتصادي

يتطلب تقديم مفهوم النمو الاقتصادي حصر محدداته وكذا الفترة الزمنية، باعتبار أن عامل الزمن يلعب دوراً أساسياً في قياس النمو، ونورد هنا مجموعة من التعاريف لغرض الخروج بمفهوم شامل وواضح للنمو الاقتصادي يتم اعتماده خلال فصول الدراسة.

- **التعريف 1:** يعرف النمو الاقتصادي بأنه: « الزيادة الكمية لبعض المؤشرات الاقتصادية والقابلة للقياس المباشر بالمقاييس الكمية¹»، وهذا يعني الزيادة في إحدى المجمعات الاقتصادية الكلية كالناتج الداخلي الخام (PIB) أو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني الإجمالي.
 - **التعريف 2:** يعرف كذلك على أنه « زيادة في مجمل مخرجات دولة ما، فالنمو الاقتصادي غالباً ما يقاس بمعدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي»².
- من التعريفين السابقين يمكن إعطاء التعريف الآتي :

النمو الاقتصادي هو مؤشر يقيس حجم الزيادة في ثروة الأمة في المدى القصير وال المدى الطويل ويتم قياس ذلك باستخدام الناتج الداخلي الخام.

ويتضح من التعاريف السابقة أن تحاليل النمو الاقتصادي تدور حول متغيرة كمية واحدة وهي الناتج الداخلي الخام، سواء في شكله المطلق أو نصيب الفرد من هذا الناتج، كما أنه يعطي صورة قياسية عن وضعية الاقتصاد للبلد، ومدى تقدم هذا الاقتصاد ويقاس معدّل النمو الاقتصادي بطريقتين:

✓ الأولى: تعتمد على تحديد معدل نمو إجمالي الإنتاج الوطني الحقيقي، حيث يتم من خلال هذه الطريقة التعرف على حجم التوسع في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

✓ الثانية: تقوم بحساب معدّل النمو الاقتصادي من خلال متوسط الدخل الفردي الحقيقي أو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، فهي تعبر عن المستوى المعيشي المادي للفرد في بلد معين. ويتضح من ذلك أن الزيادة في نصيب الفرد تحصل فقط عندما يكون معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي أكثر من معدل نمو السكان، كما يمكن التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي، النمو الحقيقي وهو الذي يعبر عن نسبة الزيادة الحقيقية في ثروة الأمة، ونمو القدرة والذي يقيس الارتفاع المسجل في الطاقة الإنتاجية للبلد.

ولقياس معدّل النمو الاقتصادي يستعمل الناتج الداخلي الحقيقي (PIB) أو يستعمل مؤشر آخر لقياس النمو الاقتصادي وهو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIB/N) حيث N يمثل عدد

¹ ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمد حامد، دار المرح، الرياض، 2016، ص 175.

² بول سامو يلويسون وويليام د. نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع ط2، الأردن، 2006، ص 774.

السكان. فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دلّ على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وكلما استعملت الطاقات الإنتاجية المتوفرة بشكل عقلاني ورشيد.

ولتوضيح دراسة النمو الاقتصادي سيتم البحث في تطور مفهومه حسب المدارس الاقتصادية وهذا ما يقود إلى استعراض أهم النظريات التي عالجت هذا المفهوم وفق التطور الزمني.

2.1.1 تطور نظريات النمو الاقتصادي:

تعددت نظريات النمو الاقتصادي بحسب تطور الفكر الاقتصادي خلال المراحل الزمنية، يمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاثة مجموعات فكرية أساسية.

1. النظرية الكلاسيكية:

تعود دراسات النمو الاقتصادي إلى منظري المدرسة الكلاسيكية المتمثلة في روادها الأساسيين كآدم سميث ودافيد ريكاردو وجوزيف شومبيتر.

➤ أفكار آدم سميث:

يعتبر آدم سميث من مؤسسي المدرسة الكلاسيكية وروادها من خلال إسهاماته الفكرية في تحليل الظواهر الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال كتابات خاصة بثروة الأمم، حيث يرى سميث أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون ثمرة لثلاثة ظواهر أساسية³ وهي تقسيم العمل والتكنولوجيا وتراكم رأس المال.

- **تقسيم العمل:** يرى آدم سميث من خلال هذا العامل إمكانية الرفع من إنتاجية العامل ويؤمن الوفرة في السوق مما يحرض الطلب ما يعني زيادة حجم السوق.

- **التحسينات التكنولوجية:** تساهم التحسينات التكنولوجية في الرفع من إنتاجية العمل. ويرى سميث من خلال هذا العامل أنها تساعد في زيادة الإنتاج.

- **تراكم رأس المال:** يعد تراكم رأس المال حسبه من العوامل المساعدة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، باعتبار أن تراكم رأس المال يزيد من الاستثمار وهذا الأخير يرفع من ثروة الأمة، كما جعل النمو موضوع ثروة الأمم واعتبر أن مصدر التراكم هو الأرباح والتي مصدرها الادخار.

وفي هذا الإطار يمكن حصر عناصر النمو الاقتصادي لدى سميث في تقسيم العمل والتراكم الرأسمالي والادخار والتطور التكنولوجي، وخلاصة عناصر أفكاره في النمو الاقتصادي هي أن الادخار يؤدي إلى التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق، ويتحقق توازن النمو بالاعتماد المتبادل بين الفلاحين والتجار والمنتجين⁴ « وأوضح النموذج

³ فريديريك م. شير، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة على ابو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 9.

⁴ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، مصر، 1991، ص ص 60، 61.

المعترف به في الاقتصاد الكلاسيكي كيف تعطل محدودية الموارد الطبيعية النمو في عرض العناصر بالتدرج، ما لم يتدخل التقدم الفني»⁵.

ويتضح مما سبق أن التحليل الكلاسيكي تحليل ساكن (غير ديناميكي) ما يجعل تحاليلهم لظاهرة النمو ظرفية وليست على المدى الطويل وهنا يكمن قصر نظر هذه النظرية رغم وضعها للبنات الأولى لظهور نظريات وتحاليل جديدة تبحث في أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي.

➤ نظرية دافيد ريكاردو:

اتفق ريكاردو في تحليله للنمو الاقتصادي مع آدم سميث في الكثير من العوامل وإن اختلفت عنها في بعض الإضافات التي ناسبت التطور الاقتصادي والزمني في تلك الفترة، وكانت مصادر النمو الاقتصادي بالنسبة لريكاردو تتمثل في العوامل الآتية:

- الأرض باعتبارها مصدر الكثير من الخيرات، حيث اعتبر الزراعة كأهم نشاط اقتصادي لكونه يوفر العيش لأفراد المجتمع.

- المنظم كقوة محركة للنمو الاقتصادي من خلال إيجاد توليفات جديدة لعناصر الإنتاج، ما يسمح لإيجاد طرق جديدة للإنتاج وكذا منتجات جديدة واكتشاف أسواق جديدة، ما يدفع بعملية النشاط الاقتصادي إلى التطور والزيادة وبالتالي حركية اقتصادية أكبر ومنه معدل نمو أكبر، ويتدعم هذا بأفكار جديدة تدفع دائماً إلى التقدم والتطور.

- التوازن الديناميكي، ودور تناقص العلة وعلاقتها بتراكم رأس المال العيني والبشري والتفاعل بين متوسط دخل الفرد ومعدل نمو السكان⁶.

وعلى العموم فإن المصدر الأساسي للثروة بالنسبة لآدم سميث ودافيد ريكاردو، هي الأرض، وأن ندرتها هي السبب الرئيسي لبطء النمو أو توقفه.

➤ نظرية شومبيتر:

أنكر شومبيتر أن تكون الأرض هي المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي كما اعتقد كل من سميث وريكاردو. حيث انطلق في تحليله من اعتبار أن التطور أو النمو الاقتصادي في المجتمع يمكن أن يحدث من خلال تطور النشاط الاقتصادي والذي تقوم به طبقة المنظمين من أجل الحصول على الأرباح من خلال هذا النشاط. ويرى أن النمو الاقتصادي يحدث اعتماداً على:

- استخدام توليفات جديدة من المنتجات.
- طرق إنتاج جديدة.

⁵ جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، الإسهامات الكلاسيكية 1730-1980، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص 641.

⁶ معهد التخطيط القومي، مرجع سابق، ص 8.

• إيجاد أسواق جديدة.

كما يرى شومبتر أن عمل البنوك بشكل جيد يسمح باكتشاف وتمويل العملاء الذين تتمتع مشاريعهم بفرص نجاح عن طريق التجديد (منتجات جديدة، طرق إنتاج جديدة). يلاحظ من هذا أنه اعتبر أن النظام المصرفي من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، كما أن استمرار هذا النمو يتوقف على المدة التي تبقى فيها التوليفات مستمرة وكذا فإن النمو الاقتصادي في أي مجتمع يمكن أن يكون كبيراً أو صغيراً كما يمكن أن يكون في المدى القصير أو المدى الطويل.

ونشير إلى أن شومبتر ركز كثيراً في تحليله للنمو الاقتصادي على الابتكارات والاكتشافات والتقدم التقني، ما يسمح بتغيير دالة الإنتاج والتي بدورها تسمح بزيادة الناتج.

ويميز خمسة أصناف من الابتكارات:⁷

- إنتاج سلعة جديدة.

- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.

- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

- الحصول على مواد أولية جديدة.

- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

وبالنظر إلى التحاليل التي قدمها شومبتر في موضوع النمو الاقتصادي فإنه يمكن الجزم بأنها صالحة إلى يومنا هذا « النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار وليس عدد السكان ورأس المال وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق تطورات دورية وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين»⁸، لكن يبقى النظر إلى التطور التقني على أنه خارجي .

ويمكن تلخيص تحليل شومبتر للنمو الاقتصادي في النقاط الآتية:⁹

أ- الابتكارات والتجديدات:

- إدخال وإنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون.

- إدخال طرق وتقنيات إنتاج جديدة.

- البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج.

- تنظيم وهيكله الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية.

ب- الأرباح:

⁷ فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، 1985، ص 46.

⁸ Jean Arrons, Les théories de la croissance, édition du seuil, Paris, 1999, P32.

⁹ طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص 102.

يرى أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي الابتكارات التي تعطي الأفضلية لتلك المشاريع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.

ج. كسر التدفق الدائري:

يرى أن ابتكارات المؤسسة مع مرور الزمن تصبح في متناول جميع المؤسسات ما يخفض المردودية، وبالتالي من الضروري تجديد الأفكار للوصول إلى ابتكارات جديدة ترفع من مردودية المؤسسات.

2.1. نماذج النمو الخارجي:

نشير إلى أنها سميت بنماذج النمو الخارجي لأنها افترضت أن التطور التقني عامل خارجي وليس داخلياً. وهذه يتم تقسيمها إلى نماذج النمو الكينزية ونماذج النمو النيوكلاسيكية.

1.2.1 نماذج النمو الكينزية:

كانت للنظرية الكينزية آثار عميقة على التحليل الاقتصادي حيث أعطت مفاهيم جديدة كما أدخلت الزمن كعامل أساسي لتحليل الظواهر الاقتصادية ومن بين أهم النماذج التي يمكن نسبها لهذه المدرسة نموذجي كل من هارود ودوهار ونموذج كالدور، ونكتفي هنا بالتطرق إلى نموذج واحد على سبيل المثال هو نموذج هارود ودومار باعتبار أنه من النماذج الرائدة في تحليل ودراسة أسباب عوامل النمو الاقتصادي في تلك الفترة كما أنها تمثل أساس التحليل لدى الكثير من الدارسين الباحثين في الميدان.

❖ نموذج هارود ودومار:

ينسب هذا النموذج إلى الاقتصاديين معاً لاتفاقهما تقريباً في التحليل حيث قاما بنقل تحليل النمو الاقتصادي من المدى القصير عند كينز إلى المدى الطويل؛ وكانت اهتماماتهما تنصب حول أهمية الاستثمار ودوره في الدفع بعملية النمو الاقتصادي، وكانا يعتقدان أن مشكلة الرأسمالية تتمثل في أزمة البطالة،

لهذا عملاً على تطوير نموذج يعمل على الوصول بالاقتصاد إلى نقطة التوازن، حيث يكون هناك تشغيل كامل واستقرار اقتصادي، وبالتالي الوصول إلى توازن ديناميكي على المدى الطويل. ويربط هذا النموذج زيادة النمو الاقتصادي بالرفع من نسبة الاستثمار أو عن طريق تخفيض معامل (رأس المال الداخل). كما أن من خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل الجانب النقدي والمالي في تفسير النمو الاقتصادي.

وأسس هارود ودومار نموذجهما على فرضيات يمكن حصرها في¹⁰:

- الاقتصاد مغلق مع عدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

¹⁰ أشواقين قدور، المرجع السابق، ص76.

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنتاج الاستثمائي مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.

- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.
- ثبات كل من المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.

- هناك نمط واحد لإنتاج السلعة وعدم اهتلاك السلع الرأسمالية.
- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام، وأن هناك تطابق بين الادخار المحقق والاستثمار المحقق.

- عرض العمل يزيد بمعدل ثابت هو معدل النمو الطبيعي (n).
- الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل ويسمى الادخار الفعلي.
وبغض النظر عن بعض الاختلافات الموجودة بين نموذجي هارود ودومار، ونظراً للتوافق الكبير الموجود بينها فإنه يمكن الاكتفاء بعرض تحليلها للنمو في نموذج واحد وهو نموذج هارود ودومار حيث صنف النمو لديها إلى ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي.

✓ أولاً: معدل النمو الفعلي.

✓ ثانياً: معدل النمو المضمون.

✓ ثالثاً: معدل النمو الطبيعي.

ويمكن استعراض هذا النموذج كما يأتي:¹¹

تعطى دالة الإنتاج في الاقتصاد بالشكل الآتي:

$$y = \text{Min}\left(\frac{K_t}{v}, \frac{L_t}{u}\right) \dots \dots \dots (1) \quad (1)$$

حيث:

L_t : العمل في الزمن t .

K_t : رأس المال في الفترة t .

y : الناتج الحقيقي في الاقتصاد.

u و v : ثوابت وحدة العمل ورأس المال على التوالي.

ودالة الادخار s تعطى بالعلاقة الآتية:

$$s = \Delta y \dots \dots \dots (2)$$

s : الادخار.

Δ : الميل الحدي للادخار.

¹¹ نفس المرجع، ص 80.

كما أن معادلة الطلب على عوامل الإنتاج L و K تعطى بالشكل الآتي:

$$L_t = u y_t \dots\dots\dots(3) \text{ و } K_t = v y_t \dots\dots\dots(4)$$

ومع الفرضية القائلة بأن $S_t = I_t$ حيث I_t الاستثمار يمكن كتابة التوازن في سوق رأس المال بالصيغة الآتية:

$$\delta k_t = I_t = S_t \dots\dots\dots (5) \tag{5}$$

ورغم التحليل المقدم من طرف هارود ودومار للنمو الاقتصادي إلا أنهما أهملتا الكثير من العوامل الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي ما عرض هذا النموذج لمجموعة من الانتقادات والتركزت على الفرضيات التي قدماها لبناء نموذجها والمتمثلة في

- ثبات ميل الادخار، والذي يمكن أن يكون صحيحاً في المدى القصير لكن من غير الممكن ثباته في المدى الطويل.

- النموذج لم يأخذ في الحسبان الأسعار ومعدلات الفائدة في الحسابات.

- فرضية ثبات العلاقة بين رأس المال والنتاج والتي لا يمكن أن تتحقق في المديين المتوسط والطويل.

و يعتبر هذا النموذج وسابقه من أسباب البحث و التعمق في الموضوع بشكل اكبر كأبحاث رواد المدرسة النيوكلاسيكية.

I. 2.2 نماذج النمو النيوكلاسيكية:

بنيت نماذج النمو النيوكلاسيكية على النقائص التي ميزت نموذج النمو لهارود ودومار. ونتطرق هنا إلى نموذج سولو كعينة من هذه النماذج باعتبارها أهمها، ونشير هنا إلى أن هذه الفترة التي ظهرت فيها هذه النماذج (النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي) أين تميزت الاقتصاديات الرأسمالية بالارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي واستمرارها لفترات طويلة من الزمن، ما دفع إلى الاختلاف في التفكير وتم تغيير فكرة التركيز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو والتطور الاقتصادي (هارودودومار) إلى فكر جديد يعتمد على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو، وكان النموذج الذي طوره سولو سنة 1956 الركيزة الأساسية لهذا الفكر هذا إلى جانب نموذج سولوان، ونكتفي هنا بالتطرق إلى نموذج سولو كونه يمثل أساس الكثير من الدراسات و الأبحاث.

❖ نموذج سولو:

اعتمد سولو في تطوير نموذجه على مجموعة من الفروض¹²:

✓ نمو قوة العمل خارجي وسوق العمل في توازن على المدى الطويل. وللتبسيط:

¹²Katheline Schubert, Macroéconomie, Comportement et croissance, Vuibert, Paris, 1996, PP 176-177.

$$N_t = N_0 - e^{nt} \dots\dots\dots 6$$

حيث

N_t : الطلب.

$N_0 - e^{nt}$: العرض.

حيث n معدل النمو السكاني.

1- التكنولوجيا معطاة: أي أن العوامل الوحيدة المعتمدة في النموذج هي العمل ورأس المال، كما أهمل التحليل في البداية، فكرة التطور التقني. ودالة الإنتاج تكتب بالصيغة الآتية:

$$Q_t = F(K_t, N_t) \dots\dots\dots 7$$

وهي دالة إنتاج ذات عوائد سلم ثابتة.

أما دالة الإنتاج الفردية فتعطى بالشكل:

$$q_t = f(K_t) \dots\dots\dots 8$$

حيث q_t : الناتج الفردي أو إنتاجية العمل.

k_t : نصيب الفرد من رأس المال أو كثافة رأس المال.

تشير هذه النظرية أنه في حالة اقتصاد مغلق تكون سوق السلع والخدمات في توازن، بينما النفقات العمومية فتتكون فقط من الاستهلاك العائلي والاستثمار في السلع العمومية وبالتالي معادلة الناتج تكون بالشكل الآتي:

$$Q_t = C_t + I_t \dots\dots\dots 9.$$

❖ عرض نموذج سولو: ¹³

تعتمد معادلات نموذج معدل النمو على:

$$= \frac{I_t}{Q_t} - \frac{Q_t}{N_t} = \frac{N_t}{K_t} - (n + \delta) = \frac{\Delta}{K_t} \cdot q_t - (n + \delta) \dots\dots\dots 10$$

علماً أن معادلة تطور نصيب الفرد من رأس المال هي:

$$k_t = \Delta f(k_t) - (n + \delta)k_t \dots\dots\dots 11$$

وهي المعادلة الأساسية لنموذج سولو، هذه المعادلة تشير إلى أن نصيب الفرد من الادخار يسمح بضمان ثبات نسبة (رأس المال-العمل) اتجاه النمو الديمغرافي وانخفاض رأس المال $(n + \delta)k_t$ وبالتالي الرفع من نصيب الفرد من مخزون رأس المال (\dot{k}_t) . وللوصول إلى نمو اقتصادي متوازن يتطلب أن يبقى نصيب الفرد من رأس المال ثابتاً ما دام مخزون رأس المال وقوة العمل في نمو بالمعدل نفسه n أي في

¹³ أنظر Katheline Schubert, Op cit, P178

حالة $k = 0$ وبالتالي فإن نصيب الفرد من رأس المال يأخذ القيمة k^* حيث:

$$q^* = f(k^*) = \frac{K^*(n+\delta)}{\Delta} \dots \dots \dots 12.$$

مقابل نصيب الفرد من مخزون رأس المال k^* يكون الادخار Δ^* مساوياً للاستثمار.

وما يمكن التوصل إليه خلال دراسة تحليل هذا الاتجاه للنمو الاقتصادي، فإن النظرية النيوكلاسيكية ترى أن معدل النمو في المراحل الأولى يكون مرتفعاً ثم يميل إلى الانخفاض، وبالتالي تشير هذه النظرية أن الزيادة في معدل النمو في المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تدخلت عوامل خارجية عن النظام الاقتصادي تؤدي إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال أو رفعها مع زيادة الاستثمارات ومن ثم يستمر معدل النمو الاقتصادي في الارتفاع في المدى الطويل، وأشارت الدراسات إلى أن مدخلات العوامل التقليدية، رأس المال والعمل، تفسر ما يقرب من 40-70 من إجمالي نمو الناتج الكلي، بينما يمكن تفسير الباقي بالتقدم الفني الخارجي وهذا العامل الثالث من عوامل الإنتاج¹⁴ ولكن رغم ما نال هذا الاتجاه من اهتمام دراسي نظريات النمو الاقتصادي، إلا أنه تعرض لانتقادات كثيرة، خاصة ما تعلق بفرضية أن التقدم التقني عامل خارجي، ما يقود إلى أن معدل النمو الاقتصادي يمكن اعتباره كذلك خارجياً. كما أهملت هذه النظرية الكثير من العوامل كالسياسة النقدية والسياسة المالية، هذا ما سمح بظهور نظريات جديدة تعمل على إيجاد العوامل المحددة لمعدل النمو الاقتصادي وهي نظريات النمو الداخلي أو نماذج النمو الداخلي.

3.1 نماذج النمو الداخلي

بداية من منتصف ثمانينيات القرن الماضي بدأت الدراسات تهتم من جديد بدراسة النمو الاقتصادي، وخاصة بعد نشر كل من رومر (Romer) ولوكاس (Lucas) أعمالهما في هذا الموضوع، الأول سنة 1986 والثاني 1988.

ويعود هذا الاهتمام بالاعتراف بأهمية محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل،

كما أدب إلى فشل نظريات النمو الخارجي في تفسير الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، وهذا باستبعاد إمكانية وجود عوامل ذاتية يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. هذا ما قاد إلى ظهور نماذج النمو الداخلي والتي أسست لفكر جديد حول العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، كما ترى هذه النظريات أن التطور التكنولوجي يتحدد داخل الاقتصاد وليس خارجه كما يعتقد الكلاسيك والكلاسيك الجدد، وبنيت نظريتها على عدة مبادئ:

✓ يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مختلفة، فهي ترى أن رأس المال البشري يمكن الوصول إليه عن طريق التكوين والتدريب ما يؤدي إلى إمكانية التغلب عن تناقص العلة، كما تطرح فكرة

¹⁴معهد التخطيط القومي، مرجع سابق، ص 11.

الاعتماد على البحث والتطوير الذي بدوره يؤدي إلى طرح أفكار جديدة، وتهدف من وراء هذا كله إلى معرفة أسباب الفجوة الكبيرة بين الدول في مستوى الاقتصاد وكذا إيجاد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

✓ النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على المتغيرات الكلاسيكية الخارجية كالعمل والتقدم التقني ولكن تعود إلى عوامل أخرى¹⁵:

- الرأس مال البشري (مستوى التعليم والبحث) والتطوير وحماية الملكية الفكرية.
- السياسة التجارية (مدى الانفتاح الاقتصادي) على المعاملات الخارجية من حيث حجم الصادرات والواردات.

- حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- الاستقرار السياسي.

- استقلالية القضاء.

- الديمقراطية.

- الحكم الرشيد.

وانطلقت في أبحاثها من إعادة دراسة فرضيات سولو خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة الخارجية للتقدم التقني (التكنولوجي) كما تبحث عن تفسيرات تسمح بإبعاد فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج في المستوى الكلي دون إغائها على المستوى الجزئي، بحيث تصبح العوائد غير متناقصة على المستوى الكلي بفضل الوفرة الخارجية المرتبطة بتراكم عدة عوامل في نفس الوقت وهي رأس المال المادي والبشري والتقدم التكنولوجي ورأس المال العمومي، وتطور هذه العوامل مرتبط بالخيارات الاقتصادية أي أنها تتحدد داخل النموذج ما جعلها تسمى بنماذج النمو الداخلي.

وهذه النظرية بنيت على فرضيات يمكن إيضاح أهمها فيما يلي:¹⁶

✓ التقدّم (التطور) التكنولوجي داخلي أي يتحدد داخل نموذج النمو، ويعتمد هذا العامل على

حجم الإنفاق على البحث والتطور والابتكار والاهتمام بالعنصر البشري العامل في هذا الميدان.

✓ السياسات الحكومية هدفها الرفع من التنافسية في الأسواق وكذا زيادة عدد المخترعين

والمبتكرين وهو ما يساهم في الرفع من معدل النمو الاقتصادي باستمرار.

✓ رفع رأس المال البشري بالتعليم والتدريب يزيد من عوائد عوامل الإنتاج.

¹⁵ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2014، ص36.

¹⁶ طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص 120.

✓ حماية حقوق الملكية الفكرية محفز لنشاط البحث والتطوير إلى جانب تشجيع بيع هذه الابتكارات وحصول أصحابها على عوائد يشجع الابتكار والتطوير. وقبل التطرق إلى أهم نماذج النمو الداخلي يمكن الإشارة إلى معادلة النمو الداخلي على المدى الطويل¹⁷:

$$y = \alpha k + \beta H + (1 - \alpha - \beta)L - \theta \quad \dots \dots \dots (13)$$

حيث: y : معدل نمو الناتج.

k : رأس المال العيني و H : رأس المال البشري. و L : العمل.

α , β نصيب رأس المال العيني ورأس المال البشري على الترتيب.

θ : معدل النمو المتبقي عند سولو.

تشير المعادلة (13) إلى النمو الداخلي إذا كانت $\alpha + \beta = 1$ حيث أن:

$$y = \alpha k + \beta H \quad \dots \dots \dots (14)$$

وتفسر المعادلة (14) النمو على المدى الطويل بالنمو في رأس المال وذلك دون الحاجة إلى معامل التكنولوجيا لدى سولو.

«ويتضمن هذا وجود وفورات خارجية لتراكم رأس المال؛ أي أن مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال تزيد كثيراً عن نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، وتؤدي مثل هذه الوفورات الخارجية إلى افتراض أن عوائد تدفقات رأس المال الداخلة يجب أن تكون أعلى كثيراً من تلك التي يتضمنها الاتجاه المعياري التقليدي الجديد»¹⁸.

ويمكن اعتبار كتابات رومر (Romer) سنة 1986 كبداية للكلام عن النمو الداخلي، والفكرة الأساسية هي أنه إذا كانت الإنتاجية الحديثة لرأس المال غير متناقضة فإن الاقتصاد يمكن أن ينمو بدون توقف، وأول شكل لنموذج Romer نموذج AK.

وفي هذا الإطار يمكن عرض أهم نماذج النمو الداخلي فيما يأتي:

1. نموذج روبيلو (S.Rebelo):¹⁹

مثلت فرضية تناقص الإنتاجية الحديثة لعوامل الإنتاج خاصة رأس المال إحدى العوائق في وجه النمو المرتفع في المدى الطويل وعلى هذا الأساس فإن Rebelo في نموذجه

¹⁷ هيلموترايزن، ترجمة أميمة عبد العزيز وأحمد هاشم خاطر، تدفقات رأس المال الصافية إلى الدول كم نقبل؟ وكم نرفض؟، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الثاني، مصر، ديسمبر، 2000، ص 167.

¹⁸ نفس المرجع، ص 169.

¹⁹ - أنظر في ذلك:

- طاوش قندوسي، مرجع سابق، صص 120، 121.

- خالد محمد السواعي، "التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، 2006، ص ص: 45، 54.

« ألقى فرضية تناقص الإنتاجية الحديثة»²⁰؛ والبحث في إمكانية تحقيق نمو اقتصادي دون تقم
تكنولوجي، وبنى نموذج على عدة فرضيات منها:
- عامل التكنولوجيا ذو عائد سلبي ثابت.
- معدل الادخار ثابت.
واعتمد في بناء النموذج على دالة إنتاج (Y) خطية ذات عامل إنتاج واحد هو مخزون رأس المال
(K) وكان شكلها كالاتي:

$$Y=AK. \dots\dots\dots (15)$$

حيث: Y الإنتاج، K رأس المال المادي والبشري، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.
وتكون دالة الإنتاج الفردية y كالاتي:

$$y=Ak\dots\dots\dots (16)$$

حيث: $y = Y/N$ ، علماً أن N عدد السكان، وتكون الإنتاجية الحديثة لرأس المال $PmK = A$. ويتضح من
المعادلة (15) أن دالة الإنتاج تتميز بإنتاجية حديثة ثابتة، كرأس المال ومساوية للمستوى التكنولوجي A؛
ما يعني أن الناتج سينمو دون توقف في المدى الطويل.

أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج (Solow) سولو كالاتي:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} \text{ علماً أن:}$$

$$\dot{K} = \Delta y - \delta K \dots\dots\dots (17)$$

حيث: δK يمثل الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المستهلك، أما Δy فهو يعبر عن الدالة
الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رأس المال.
من المعادلتين (15) و (17) يمكن استخراج معادلة النمو الآتية:

$$\dot{y}/y = \Delta A - \delta \dots\dots\dots (18)$$

$$\dot{K}/K = \Delta A - \delta \dots\dots\dots (19)$$

حيث y حجم الإنتاج و Δ معدل الادخار.

بالنسبة لنموذج AK فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن وتكون
الإنتاجية الحديثة لرأس المال هي A.

انطلاقاً من العلاقتين (18) و (19) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما
معدل نمو الاقتصاد (g.y) هي دالة متزايدة في معدل الادخار، وبالتالي فإن أي سياسة اقتصادية تهدف
إلى الرفع من معدل الاستثمار يكن لها أثراً مباشراً على معدل النمو الاقتصادي لأن:

²⁰ Gregory .N. Mankiw, Macroéconomie, 3^{eme} édition, Debeok, Paris, France, 2003, P264.

2. نموذج رومر (Romer):

نشر Romer دراستين الأولى سنة 1986 والثانية سنة 1990، حيث كانت هذه الأخيرة تطويراً للأولى، وركز في دراسته على الإنتاج العلمي (إنتاج الأفكار)؛ كما اعتبر أن رأس المال المادي يمارس تأثيراً كبيراً ومباشراً على النشاط الاقتصادي، لكن تركيزه انصبّ حول تراكم المعارف، والتي تأتي من الاستثمار، حيث اعتبر أن المعرفة سلعة جماعية أين يمكن للمؤسسات الأخرى الاستفادة منها بتكلفة شبه معدومة. ولتوضيح كيفية تراكم المعارف في المجتمع يفترض رومر «اقتصاد تسوده المنافسة التامة بين مؤسساته التي تنتج سلعة متجانسة تستخدم في الاستهلاك والادخار والتراكم»²¹

أما فرضيات النموذج فكانت كالآتي:²²

- التطور التقني داخلي المنشأ وهو نتيجة إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- التطور التقني المرتبط بنشاط البحث والتطوير (R&D) هو أساس تفسير ارتفاع معدلات النمو في البلدان الأكثر تقدماً.

✓ دالة الإنتاج هي مجموعة من المعدلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن. وصيغة دالة الإنتاج كانت كالآتي:²³

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\alpha} \cdot (A_t L_{it})^\alpha \dots \dots \dots 20$$

حيث: y_{it} : إنتاج المؤسسة في الزمن t .

k_{it} : رأس المال المستخدم من طرف المؤسسة i في الفترة t .

L_{it} : العمل المستخدم من طرف المؤسسة في الزمن t .

A_t : التطور التكنولوجي أو مخزون المعارف في الاقتصاد والمرتبط برأس المال الإجمالي.

ويعتقد في حالة الأخذ في الحسبان العمل ورأس المال فقط فإن عوائد السّلم تكون ثابتة، أما إذا تراكمت A_t داخلياً فالعائد يصبح متزايد، حيث يفترض أن المعرفة يفسرها رأس المال، أي $A_t = f(K_t)$ ، وتمت صياغة تراكم المعرفة بالشكل الآتي:

$$A_t = A_0^\alpha (\sum_{i=1}^m K_{it})^\beta \dots \dots \dots (21)$$

حيث m يمثل عدد المؤسسات و A مخزون المعرفة الذي يتناسب ورأس المال على المستوى الاقتصادي ككل بقيمة β ، فعلى المستوى الفردي فإن كل مؤسسة تستفيد من المعرفة الناتجة عن استثماراتها حيث أن الرفع من K_{it} يؤدي إلى زيادة A_t ما يعني زيادة استفادة المؤسسة من المعارف

²¹ Dominique Guellec, Pierre Valle, Les nouvelles théories de la croissance, 5^{ème} édition, la découverte, Paris, 2003, P51.

²² Gregory, Opcit, P57.

²³ طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص ص 122-123.

المنتجة من طرف المؤسسات الأخرى، وبالتالي تصبح المعارف المنتجة من طرف المؤسسات سلعة يمكن أن تستفيد منها جميع المؤسسات.

ودالة الإنتاج على المستوى الكلي، فتعتمد على تساوي توزيع عوامل الإنتاج بين جميع المؤسسات وتتمتع بالمستوى التكنولوجي نفسه فيكون لدينا:

$$y_t = \sum_{i=1}^m y_{it}; \quad K_t = \sum_{i=1}^m k_{it}; \quad L_t = \sum_{i=1}^m l_{it}$$

حيث: y_t الإنتاج الكلي في الفترة K_t مخزون رأس المال في الفترة. L_t اليد العاملة الكلية.

يمكن صياغة دالة الإنتاج الكلية اعتماداً على المعادلتين (20) و(21) ²⁴:

$$y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha} \cdot \left[A^{\frac{1}{\alpha}} (\sum_{i=1}^m K_{it})^{\beta} \cdot \sum_{i=1}^m L_{it} \right]^{\alpha}$$

باستعمال صيغة التجميع نجد الصيغة العامة على المستوى الكلي:

$$\sum_{i=1}^m y_{it} = \sum_{i=1}^m (K_{it})^{1-\alpha} \cdot \left[A^{\frac{1}{\alpha}} (\sum_{i=1}^m K_{it})^{\beta} \cdot \sum_{i=1}^m L_{it} \right]^{\alpha}$$

$$\sum_{i=1}^m y_{it} = A (\sum_{i=1}^m K_{it})^{1-\alpha+\beta\alpha} \cdot (\sum_{i=1}^m L_{it})^{\alpha}$$

$$y_{it} = AK_t^{1-\alpha+\alpha\beta} \cdot L_t^{\alpha} \dots \dots \dots (22)$$

من النموذج يمكن إيجاد عوائد عوامل الإنتاج، حيث مشتق المعادلة (20) يعطي العائد الحدي لرأس المال r_{it} حيث:

بتعويض A بما تساويه في المعادلة (21) نجد مجموع العوائد الخاصة:

$$r_{it} = (1 - \alpha)(K_{it})^{-\alpha} [A^{\frac{1}{\alpha}} (\sum_{i=1}^m K_{it})^{\beta} \cdot L_{it}]^{\alpha}$$

$$r_t = \sum_{i=1}^m r_{it} = AL_t^{\alpha} (1 - \alpha) K_t^{\alpha(\beta-1)} \dots \dots \dots (23) \quad \text{ومنه}$$

ومن اشتقاق المعادلة (3) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الاجتماعي لرأس المال rst حيث:

$$rst = \frac{dy_t}{dK_t} = A L_t^{\alpha} (1 - \alpha + \alpha\beta) K_t^{\alpha(\beta-1)} \dots \dots \dots (24)$$

يتضح من المعادلتين (23) و(24) أن العائد الاجتماعي أكبر من العوائد الحدية الخاصة، ما يعني وجود تأثيرات خارجية أخرى ايجابية « يكون النمو موجبا ومعدّل ثابت عندما يكون $\beta = 1$ ويصبح النمو ضعيفاً أو منعماً عندما تكون قيمة $\beta < 1$ أما في حالة $\beta > 1$ فيكون انفجاراً في النمو» ²⁵.

²⁴ انظر: - طاوش قدوسي، مرجع سابق ص ص 122-124.

- ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2015/2016، ص ص 106-107.

²⁵ طاوش قدوسي، مرجع سابق، ص 124.

وفي الأخير نشير إلى أن نموذج رومر يتكون من ثلاثة قطاعات:

• قطاع إنتاج السلع الوسيطة والسلع النهائية.

• قطاع البحث والتطوير.

• قطاع الإنتاج النهائي والتطوير.

أ- قطاع الإنتاج النهائي: يعرض سلعاً متجانسة وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج y بواسطة العمل L وكذلك بعدد من السلع الوسيطة X_j ، حيث كل منها يمثل نوعاً من رأس المال. حيث أن المؤسسة تستخدم برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي.

ب- قطاع البحث والتطوير: يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقاً من نشاطهم البحثي.

ج- قطاع السلع الوسيطة: يشتري الاختراعات من الباحثين (قطاع البحث والتطوير)، حيث يأخذ شكل تعظيم الربح في هذا القطاع.

«وبما أن النظرية الاقتصادية تستلزم تساوي السعر مع التكلفة الحدية cm فإن الشروط التي وضعها Romer لعمل السوق تصبح غير فعالة»²⁶، وبهذا يكون رومر بتحليله قد فتح المجال أمام الباحثين لدراسة العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي وأسباب التباين في معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان.

3. نموذج لوكاس²⁷ (R.Lucas)

انطلق في تحليله للنمو الاقتصادي من دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي طويل المدى؛ واعتبره متغيراً داخلياً يعتمد على التراكم وأوضح أن كفاءة الأفراد تزيد من إنتاجيتهم، حيث يعتبر أن رأس المال البشري مصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي واعتبر أن تراكمه يأخذ الشكل:

$$\dot{h}_t = \varphi(1 - u)h_t \dots\dots\dots 25$$

\dot{h}_t : مقدار التغير في رأس المال البشري.

φ : مقدار فعالية تراكم رأس المال البشري.

u : الزمن المسخر للعمل.

$(1-u)$: الزمن المسخر للحصول على المعارف والتكوين والتدريب الخاص بالعنصر البشري.

$$\frac{\dot{h}}{h} = \varphi(1 - u) \dots\dots\dots (26)$$

²⁶Gregory-N- Mankiw, Op.cit, p58.

²⁷- أنظر: - طاوش قدوسي، مرجع سابق، ص 125.

-Gregory-N- Mankiw, op.cit, P54.

-Kathline Schubert, op.cit, P267.

- كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2014، ص 58.

ويعرف لوكاس الاستثمار في رأس المال البشري « بمجموعة القدرات والمهارات التي لها تأثير وكفاءة إنتاجية على الأفراد، ويمكن التعبير عن هذا المتغير بالوسائل المتوفرة لنشاط التعليم والتكوين والتطوير وبالتالي يمكن القول أن هذا المتغير ينتج من تلقاء نفسه».

ولبناء دالة الإنتاج ينطلق (لوكاس) من افتراض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين، قطاع إنتاج السلع والخدمات وقطاع تكوين رأس المال البشري، واستبعد القطاع المالي، حيث يقول في هذا الإطار بأن «الاقتصاديون يبالغون في أثر التمويل في النمو الاقتصادي»²⁸، كما يفترض أن كفاءة الوقت الذي يخصصه التكوين والتعلم هما اللذان يحددان وتيرة التعليم. ودالة الإنتاج التي اقترحها من الشكل²⁹:

$$y_t = AK_t^\alpha (u_t h_t L)^{1-\alpha} \bar{h}_t^\gamma; 0 < \alpha < 1. \dots \dots \dots (27)$$

حيث:

K_t : مخزون رأس المال المادي. و $u_t h_t L$: العمل الفعال.

u_t : الوقت المخصص لإنتاج و \bar{h}_t^γ : متوسط مخزون رأس المال البشري

h_t : متوسط مؤهلات العمال المشاركون في العملية الإنتاجية و L : العمل.

γ : مقدار تأثير المعارف الخارجية على الإنتاج وهي مرتبطة بدرجة تجانس دالة الإنتاج.

أما المعاملات α و $(1 - \alpha)$ فتمثل مرونة عوامل الإنتاج رأس المال والعمل.

ويتضح من المعادلة (27) أن عنصر رأس المال البشري يؤثر على الإنتاج الجاري. كما أن الإنتاج الكلي يقسم على الاستهلاك والاستثمار في رأس المال البشري. وتعطى معادلة تراكم رأس المال الفردي بالشكل:

$$k_t = Ak_t^\alpha (u_t h_t)^{1-\alpha} \bar{h}_t^\gamma - C_t \dots \dots \dots (28)$$

ويرى (Lucas) أن لقطاعي تكوين رأس المال البشري وقطاع إنتاج السلع والخدمات تأثير على معدل النمو الاقتصادي لكن تأثير قطاع تكوين رأس المال البشري أكثر.

4. نموذج بارو (BARRO)³⁰:

اعتمد (BARRO) (1990) في بناء نموذجه للنمو على تدفق النفقات العمومية (G)، حيث اعتبرها كمقابل لعنصر الاستثمار. واعتمدها كعامل للنمو على أساس أنها تساهم في بناء البنى التحتية والتي تعتبر من بين العوامل الأساسية في عملية النمو الاقتصادي، فتطوير البنى التحتية يساهم في عملية

²⁸ Abdelkarim Yahiaoui et Atef Rahmani, Développement Financier et croissance économique, Role de la qualité des institutions, Colloque International Financement du Développement, Leçons et perspectives pour une relance économique dans un monde en mutation « 13 et 14 mars 2009 », Sfax, Tunisie, P328.

²⁹ Djester Andrianasy, « Le rôle du capital humain dans la croissance économique, le cas des pays émergent d'ASIE, Université Montesquien Bordeaux 4, France, 2004, PP 3-5.

³⁰ KATHLINE SCHUBERT, Op.cit, pp 261, 262.

الإنتاجية، وصاغ بارو باعتماد شكل دالة الإنتاج الكلاسيكية ولكن بإضافة عامل النفقات العمومية (G) كعامل من عوامل العملية الإنتاجية، وكانت البداية هي صياغة دالة إنتاج المؤسسة نموذجية وكانت على الشكل الآتي:

$$Y_i = A_i K_i^\alpha . L_i^{(1-\alpha)} . G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (29).$$

حيث: Y_i : إنتاج المؤسسة i.

K_i : مخزون رأس المال في المؤسسة i.

L_i : اليد العاملة في المؤسسة i.

G: الإنفاق العمومي على الهياكل.

أما صيغة دالة الإنتاج على المستوى الكلي فتعطى بالشكل الآتي.

$$y = AK^\alpha . L^{1-\alpha} . G^{1-\alpha} . . . \dots \dots \dots (30)$$

وهي دالة ذات عوائد عوامل الإنتاج ثابتة، كما أن العائد الحدي لرأس المال الخاص متناقص

حيث: $F_K^1 = \alpha Y/L$ ، بينما العائد الحدي للعوامل المشاركة ثابت وهو $AL^{1-\alpha}$.

وهذا بعد افتراض بارو ثبات L .

ويتميز هذا الاقتصاد بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية (إيرادات

جبائيه ونفقات). وهنا ناقش بارو التوازن في اقتصاد ذو معدّل ادخار ثابت .

ويكون التوازن في سوق السلع والخدمات في هذا الاقتصاد بالشكل الآتي:

بافتراض أن النفقات العمومية تموّل بالضرائب والتي تمثل اقتطاعات من الدّخل فإن توازن

الميزانية $T=G$ حيث T الضرائب، حيث $T=tY$ ، مع T معدّل الضريبة، وبالتالي فإن المداخل الموزعة

هي $(1-t)y$.

كما أن دالة الاستهلاك C تعطى بالشكل $C = (1 - \Delta)(1 - t)y$ وبالتالي يصبح شكل

التوازن في الاقتصاد بالصيغة الآتية:

$$y = (1 - \Delta)(1 - t)y + \dot{k} + \delta k + G.$$

نعلم أن $T=G$ ومنه:

$$\Delta(1 - t)y = \dot{k} + \delta k.$$

وعليه:

$$y = \frac{1}{\Delta(1-t)} (\dot{k} + \delta k).$$

وكان نموذج BARRO يهدف إلى دراسة وتبيان أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

5. نموذج MRW 1992 (Mankiw, Romer et Weil)

انطلق الباحثون في دراستهم للنمو الاقتصادي من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس (Coob- Douglas). وهي من الشكل:³¹

$$y_t = K_t^\alpha \cdot H_t^\beta \cdot (A_t L_t)^{1-\alpha-\beta} \quad \dots \dots \dots (31).$$

مع: K_t : مخزون رأس المال المادي و L_t : العمل.

H_t : مخزون رأس المال البشري و A_t : التقدّم التكنولوجي.

وكانت فرضيات النموذج كالاتي:

✓ العمل ينمو بمعدل خارجي n وهو نفس معدل النمو السكاني

$$L_t = A_0 \cdot e^{nt} \quad \checkmark$$

✓ التطور التقني ينمو بمعدل a حيث $A_t = A_0 \cdot e^{at}$.

✓ تستثمر نسبة من الإنتاج في تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري بالإضافة إلى امتلاكها بنفس النسبة δ وعليه فإن:

عوائد السلم ثابتة، حيث:

$$\widehat{h}_t = \frac{H_t}{A_t L_t} \quad , \quad \widehat{k}_t = \frac{K_t}{A_t L_t}$$

وبالتالي تصبح دالة الإنتاج على الشكل الآتي:

$$Y_t^n = \frac{Y_t}{A_t L_t} = \widehat{K}_t^\alpha \cdot \widehat{h}_t^\beta \quad \dots \dots \dots (32)$$

ويهدف النموذج إلى دراسة أسباب التفاوت في النمو الاقتصادي بين الدول، ما قادهم إلى افتراض

أن التقدّم الفني يتزايد بمعدل خارجي ثابت (g).

وفي دراستهم اعتبروا أن رأس المال البشري عنصر أساسي في عملية النمو من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والتكوين والصحة، حيث اعتبروا أن رأس المال المادي غير كاف لوحده لتفسير النمو الاقتصادي.

هذا إلى جانب دراسات ونماذج اقتصادية اهتمت بالعوامل الأخرى المحددة للنمو الاقتصادي،

كالتطور المالي والانفتاح التجاري نذكر منها:

أ- دراسة (Pagano): التي قام بها سنة 1993 واهتم فيها بأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي،

حيث حصر العلاقة في ثلاثة قنوات وهي:

- معدل الادخار.
- نسبة الادخار المخصص للاستثمار.
- والإنتاجية الحدية لرأس المال.

وفي هذا الإطار فإن « التطور المالي يعرف من خلال إمكانياته في تكثيف قنوات التمويل»³².

³¹ ولد عمري عبد الباسط، مرجع سابق، ص 116.

ب- دراسة (Greenwood et Jovanovic) 1990: اهتمتا فيها بدراسة أثر المعلومة المالية على النمو الاقتصادي، حيث أن نوعية المعلومة المالية دور أساسي في دفع أكبر عدد من العملاء باستعمال خدمات النظام المالي ما يجعل المعلومة الأحسن والأفضل تعزز تخصيص رأس المال ما يدعم النمو الاقتصادي.

ج- دراسة (Levin & King) سنة 1993: اهتمتا فيها بآثار العوامل الآتية على النمو الاقتصادي:

- حجم الوسائط الماليون.
- القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة.
- نسبة قروض القطاع المصرفي إلى الناتج الداخلي الخام للفرد.
- رأس المال بالنسبة للفرد.
- معدل الإنتاجية.

وتوصلوا خلال الدراسة أن حجم الوسائط المالية يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، هذا إلى جانب دراسات كثيرة اهتمت بموضوع النمو الاقتصادي والعوامل المالية المحددة له. ويمكن حصر أهم العوامل المالية المسببة للنمو في الآتي:

4.I العوامل المالية للنمو:

بينت نظريات النمو الداخلي أن للقطاع المالي دور أساسي في تدعيم النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من العوامل كما هو مبين في الآتي:

1.4.I التطور المالي:

بينت الدراسات المتعلقة بالتطور المالي أنه يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي رغم الجدل القائم حول اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي والنشاط المالي (التطور المالي)، حيث يعتبر البعض أن التطور المالي يسبب النمو بينما يرى الآخر العكس.

1. مفهوم التطور المالي:

اختلف المحللون في إعطاء تعريف موحد للتطور المالي، حيث أن هناك من يستعمل العمق المالي وهناك من يتكلم عن التحرير المالي للتعبير عن التطور المالي، ولكن يتفقون في مؤشرات هذه المتغيرة- ونورد هنا بعض التعاريف:

التعريف (1): «يتمثل التطور المالي في توسيع هيكل النظام المالي؛ مثل زيادة عدد المؤسسات

المالية وتشجيع هذه المؤسسات على زيادة حجم الخدمات المالية المقدمة للجمهور»³³.

³²Maxence Lagalle, Mode de financement de l'activité économique : Quel impact sur la stabilité et la croissance économique ? C.R.I.R.F , Université de Poitiers, 2014, P1.

³³بن قانة اسماعيل، بوغزالما محمد عبد الكريم، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 1، 2015، ص 266.

التعريف (2): في تقريره الصادر سنة 2005، عن تقييم القطاع المالي، يعرف الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي التطور المالي بأنه « عملية تقوية وتعميق نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفاء وفعال مما يدعم ويحفز النمو الاقتصادي »³⁴. من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن التطور المالي يعرف من خلال إمكانياته في تكثيف قنوات التمويل وتخفيض التكاليف لتشجيع الادخار المستثمر، ويمكن بلورة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي من خلال « تحرير القطاع المالي وتحرير سعر الفائدة والائتمان الموجّه وخفض نسب الاحتياطي القانوني واستعمال الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية »³⁵. كما يتضح من هذا أن مفهوم التطور المالي واسع حيث يتعلق الأمر بنشاط القطاع المصرفي والأسواق المالية والمؤسسات المالية وكذا تنويع الأدوات المالية. كما اقترح Levine سنة 2005 إعادة النظر في تعريف التطور المالي والذي يجب أن يوفر خمسة مهام أساسية:³⁶

- تحضير المعلومات قدرة الاستثمارات.
- مراقبة المشاريع الممولة.
- تسيير المخاطر.
- تعبئة الادخار.
- تسهيل التبادلات (المعاملات).

هذا يعني أن التطور المالي يجب أن يشمل جميع النشاطات المالية ولا يقتصر فقط على النشاط المصرفي الذي يهتم بالمجاميع النقدية، بل يتعداه إلى التنظيم والرقابة والاستشراف ومتابعة المشاريع وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية وتسهيل الوصول إلى المعلومة وتنويع الأسواق والأدوات المالية التي تكون الهيكل المالي في الاقتصاد، ولحصر التطور المالي قدم الباحثون معايير تعبر عن التطور المالي ومقاييس تعمل على حصر وقياس هذه المعايير.

2. معايير التطور المالي³⁷:

هناك عدة معايير للتطور المالي يمكن استخلاصها من عدة باحثين اهتموا بهذا الموضوع في ظل نظريات النمو الداخلي والتي يمكن حصرها في:

³⁴ ميرفت عبد السلام عبد الحميد، النمو الاقتصادي والتطور المالي (دراسة تطبيقية)، دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2010، ص 63.

³⁵ طالب عوض ومالك ياسين المحادين، أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن - دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، ع 2، 2011 الجامعة الأردنية، الأردن، ص 506.

³⁶ Maxence Lagalle, Op.cit, P01.

³⁷ بن قانة اسماعيل، بوغزالة، محمد عبر الكريم، مرجع سابق، ص 266.

- تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي، يشير هذا المعيار إلى أن توسع القطاع المالي يؤدي للمنافسة مما يؤدي إلى تحسين الخدمات المالية وكذا تطوير منتجات جديدة.
 - تنوع الخدمات المالية المتاحة وحجم النمو في كمية الأموال الموضوعة لغرض الوساطة في جميع مؤسسات القطاع المالي.
 - حجم رؤوس الأموال المقدمة كقروض للقطاع الخاص، خاصة تلك القروض المقدمة من قبل القطاع المصرفي الخاص بدلا من القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الحكومي.
 - قدرة وكفاءة النظام المالي ومدى تحسنه من حيث الإشراف والاستقرار والتنظيم وقدرته التنافسية.
 - تزايد نسبة الأفراد الذين يحصلون على القروض والخدمات المالية من القطاع المصرفي.
- 3. قياس التطور المالي³⁸:**

اعتمد أهل الاختصاص مؤشرات لقياس التطور المالي في الاقتصاد والتي يمكن الإشارة إليها فيما يأتي:

1.3. مؤشرات قياس التطور المالي

هناك عدة مؤشرات تستعمل في قياس التطور المالي أهمها:

- **معدل السيولة في الاقتصاد:** ويسمى كذلك مؤشر الإجمالي النقدي، ويحسب عن طريق المجموع M_2 والناتج الداخلي الخام (PIB)، حيث تعبر النسبة (M_2/PIB) على هذا المؤشر، ويبين لنا هذا المعيار مدى العمق المالي في الاقتصاد، فكلما ارتفعت قيمته كلما كان النظام المالي أكثر تطوراً، أين تتوسع فيه وسائل الادخار ويرفع من السيولة النقدية في الاقتصاد، كما تستعمل أشباه النقود (QM) كمقياس لهذا المؤشر (QM/PIB) .
- **نسبة المجموع النقدي M_1 إلى المجموع النقدي M_2 :** يمكن اعتماد (M_1/M_2) كمؤشر للتعبير عن مدى التطور المالي تبين دراسة هذا المؤشر في الزمن سرعة التطور المالي، حيث أن كلما زادت الثقة في النظام المصرفي كلما ارتفعت منتجات الادخار.
- **نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى PIB:** فإذا كان CSP يعبر عن القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص فإن النسبة (CSP/PIB) تمثل الحجم الفعلي من الأموال المرتبطة بالاستثمار والنمو، وارتفاع المؤشر يعني تحسن الوساطة المالية وبالتالي زيادة المنتجات والخدمات المالية.
- **نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الودائع:** إذا كانت DT تمثل إجمالي الودائع فإن النسبة (CSP/DT) تعبر عن نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الودائع، يبين هذا المؤشر مدى توجيه القروض للقطاع الخاص، وارتفاع النسبة يدل على الكفاءة المصرفية في توجيه المدخرات.

³⁸نظر Samouel Béji, Le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière, Thèse doctorat, université, Paris XIII, 2009, PP 71-73.

- حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة العرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2015، ص 80.

- **نسبة التعامل المصرفي:** تحسب هذه النسبة بقسمة إجمالي الودائع DT بالنسبة إلى PIB، (DT/PIB). وتعبر على مدى قدرة القطاع المصرفي على تعبئة الادخار واجتذاب رؤوس الأموال وتنميتها وتنشيط الاستثمار، وضعف هذه النسبة يدل على ارتفاع حجم العملة في التداول والتي تمثل جزء كبير من عرض النقد خارج المصارف. وهذا يدل على ضعف الجهاز المصرفي من خلال ضعف خدماته، كما يمكن أن يعبر عن ضعف الوعي لدى الجمهور.
- **الكثافة المصرفية:** تحسب بقسمة عدد الفروع المصرفية على عدد السكان، ويفسر مدى انتشار الخدمة المصرفية باحتساب عدد الفروع لكل 10.000 نسمة، «فكلما زاد هذا المؤشر عن الواحد الصحيح كلما كان هناك انتشار جيد للخدمة المصرفية والعكس صحيح»³⁹.
- **نسبة الأصول السائلة للبنوك إلى PIB:**⁴⁰ يعبر عنه بالنسبة (M₃/PIB) حيث هناك من يعتبر هذه النسبة من مؤشرات التطور المالي.

ونورد هنا بعض الدراسات التي تناولت قياس التطور المالي:

2.3. عينة من دراسات قياس التطور المالي

- ونشير هنا إلى أن هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدور التطور المالي في النمو الاقتصادي وكانت في معظمها دراسات كمية قياسية نذكر منها :
- **دراسة K.L. Gupta⁴¹:** تناول في دراسته العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في 14 دولة نامية وأشارت النتائج أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي في ثماني دول بينما في باقي الدول كان النمو الاقتصادي هو المسبب للتطور المالي.
- **دراسة Jung⁴²:** قام بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ل: 56 دولة وكانت النتائج التي توصل إليها تشير إلى نتائج مختلفة بين الدول النامية والدول المتقدمة، فبينما التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي في الدول النامية كان العكس بالنسبة للدول المتقدمة، حيث النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي.
- **دراسة King and Levine⁴³:** هدفت دراستهما التي قاما بها على مجموعة كبيرة من الدول الوصول إلى اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن التطور المالي يسبب

³⁹حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

⁴⁰ Yaya Keho, Le role des facteurs institutionnels dans le développement financier et économique des pays de l'UEMOA, Revue économique et monétaire N° 12, Banque centrale des Etats de l'Afrique de l'ouest (BCEAD), 2012, P 22.

⁴¹K. L. Gupta, Finance and economic growth in developing countries, Croom Helm, London, 1984, PP 70-71.

⁴²W.S. Jung, financial development and economic growth, economic development and cultural, w 34, 1986, PP 336-346.

⁴³King. Robert and Le vine Ross: Finance and growth: Schumpeter might ne right' Quarter by journal of economics, 108, 1993, PP 717-737.

النمو الاقتصادي، فبالنسبة لهما فإن خدمات الوسائط الماليون تسمح بالتراكم الرأسمالي وتنمية العوامل وبالتالي النمو الاقتصادي، ولخص Levine سنة 1997 عمل الوسطاء الماليون في خمس مهام أساسية وهي:

- جمع المعلومات حول المشاريع وتوجيه الموارد نحو المشاريع الأكثر استغلالاً.
- تحسين تسيير المخاطر وتسهيل العمليات المالية والتجارية.
- مرافقة (متابعة) المشاريع ومراقبة تسيير المؤسسات الممولة.
- تعبئة المدخرات.
- تسهيل مبادلات السلع والخدمات.

- دراسة (Murinde and Eng)⁴⁴: أجريت الدراسة على سنغافورة واهتمت بتحليل السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وبينت النتائج أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي.
- دراسة (Demetriades and Hussein)⁴⁵: شملت هذه الدراسة 16 دولة نامية وتناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي، واستعملا كمقياس للتطور المالي مجموع الودائع (DT) إلى PIB، (DT/PIB) و (M₂/PIB) كمقياس للنمو الاقتصادي اعتماداً متوسط الدخل الفردي. وأشارت النتائج المتوصل إليها أن نصف الدول كانت فيها السببية ثنائية والنصف الآخر كان معدل النمو الاقتصادي هو المسبب للتطور المالي.

ويتضح مما سبق أن النظام المالي من الركائز الأساسية لأنظمة الاقتصادية الحديثة وهذا لتزايد مساهمته في النشاط الحقيقي للاقتصاد، ويزداد هذا الدور كلما كان النظام المالي أكثر تطوراً كلما ساهم بشكل فعال في التطور الاقتصادي، ويؤدي القطاع المالي المتطور والكفاء دوراً كبيراً في تعبئة الادخار وتوزيعه بكفاءة وفعالية على الاستثمارات المنتجة وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بالشكل الذي يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة «ما يدعم الاستقرار الاقتصادي ويعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على الأزمات الخارجية»⁴⁶.

ولكي يحقق القطاع المالي أهدافه، خاصة النمو الاقتصادي يتطلب أن «يتسم بدرجات مرتفعة من العمق والقدرة على التسعير العادل للأصول المالية مع توافر الكفاءة المعلوماتية»⁴⁷، كما يجب أن يكون بعيداً عن الإجراءات الإدارية التي تكبح الدور الذي يجب أن يقوم به والذي يترتب عليه آثار سلبية على

⁴⁴Murind. Band Eng F.S.H, " financial development and economic growth un singapore : demande fallowing of supply leasing" Applied financial economics, 4, 1994 , PP 391-404.

⁴⁵P. De métro à des and K. A. Hussein, " Des financial development's cause economic growth, times geviyesEviden from 16 countries journal of development economics, vol, 51, 1996, PP 387-411.

⁴⁶أحمد شفيق الشادلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد الدولي، 2014، ص 4.

⁴⁷ نفس المرجع، ص 4.

النظام المالي متمثلة بكبر العجز المالي المستمر للموازنة والذي يترتب تمويله بشكل كاسح عبر النظام المصرفي»⁴⁸..

وينفرد القطاع المالي بثلاثة خصائص رئيسية تميزه عن غيره من القطاعات الأخرى وتجعله سريع التأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية والمالية وهي⁴⁹:

- سهولة وسرعة انتشار عدوى الفشل والانهيار بين المؤسسات المكونة للقطاع المالي، وهو ما قد يعرض النظام بأكمله للخطر بمجرد حدوث اضطراب بأحد مكوناته.
- ارتباط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي بواسطة عدد من القنوات التي تنقل أثر الصدمات المالية للقطاع الحقيقي.

• إمكانية تعرض المتعاملين بهذه السوق لمخاطر عدم تماثل المعلومات وهو ما قد يسبب خسائر كبيرة لهم نتيجة اتخاذ القرار الاستثماري في ضوء معلومات غير واقعية وفي بعض الأحيان مضللة.

وفي اعتقادنا فإن السياسات الاقتصادية الحديثة رجحت القطاع المالي على القطاع الحقيقي، ما أدى إلى سوء تقييم للوضع الاقتصادية بشكل حقيقي. حيث الكثير من النشاطات الاقتصادية افتراضية وليست حقيقية وهي التي تعطي تقديرات متحيزة للاقتصاد،

وهذه السيطرة من طرف القطاع المالي جعل الاقتصاديات الحديثة هشة ومعرضة للانهيار، وبالتالي كبح هذا القطاع وإعطاء الأولوية للقطاع الحقيقي يمكن أن يعزز صلابة الاقتصاد، حيث نلاحظ كثيراً مكانة السياسات النقدية المنتهجة عن طريق معدلات الفائدة سببا في حدوث أزمات مالية حادة.

أما ما تعلق بمؤشرات التطور المالي فإن هناك من قدم انتقاد لبعض منها، خاصة مؤشر السيولة في الاقتصاد والذي يوضح أنه كلما كانت قيمته كبيرة كلما دلت على التطور المالي، لكن الحقيقة يمكن تفسير ضعف هذه النسبة بعدم الاستخدام الكبير للنقد ما يمكن أن يكون دليلاً على التطور المالي.

وبالتالي لتدعيم النمو الاقتصادي يجب أن تتوفر إدارة في مستوى التطور المالي، وكذا الاستقرار السياسي وغياب الرشوة وتوفر منظومة قانونية واضحة وكذا ظروف استثمار مشجعة،

كما أن توفر مناخ تنافسي يساعد على عمل البنوك بكفاءة أكثر من نظيراتها التي تعمل في ظل القيود الحكومية

«إذ أن المناخ التنافسي يوفر درجة أقل من التدخل الحكومي المباشر»⁵⁰.

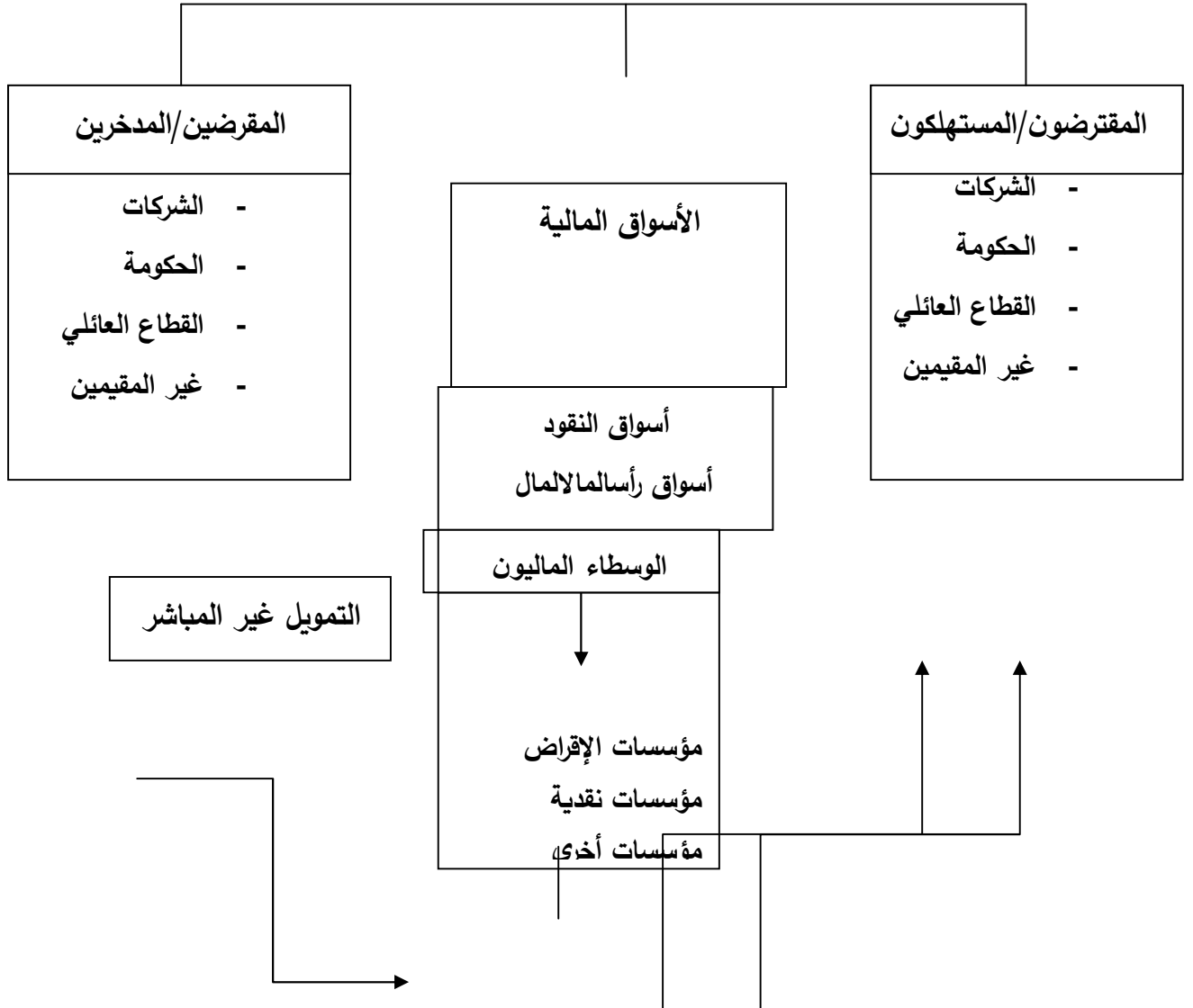
ويعرض الشكل الموالي دور النظام المالي في توجيه الموارد المالية لتمويل النشاط الاقتصادي.

⁴⁸ حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 99.

⁴⁹ أحمد شفيق الشادلي، مرجع سابق، ص 4.

⁵⁰ مصيطفى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 122.

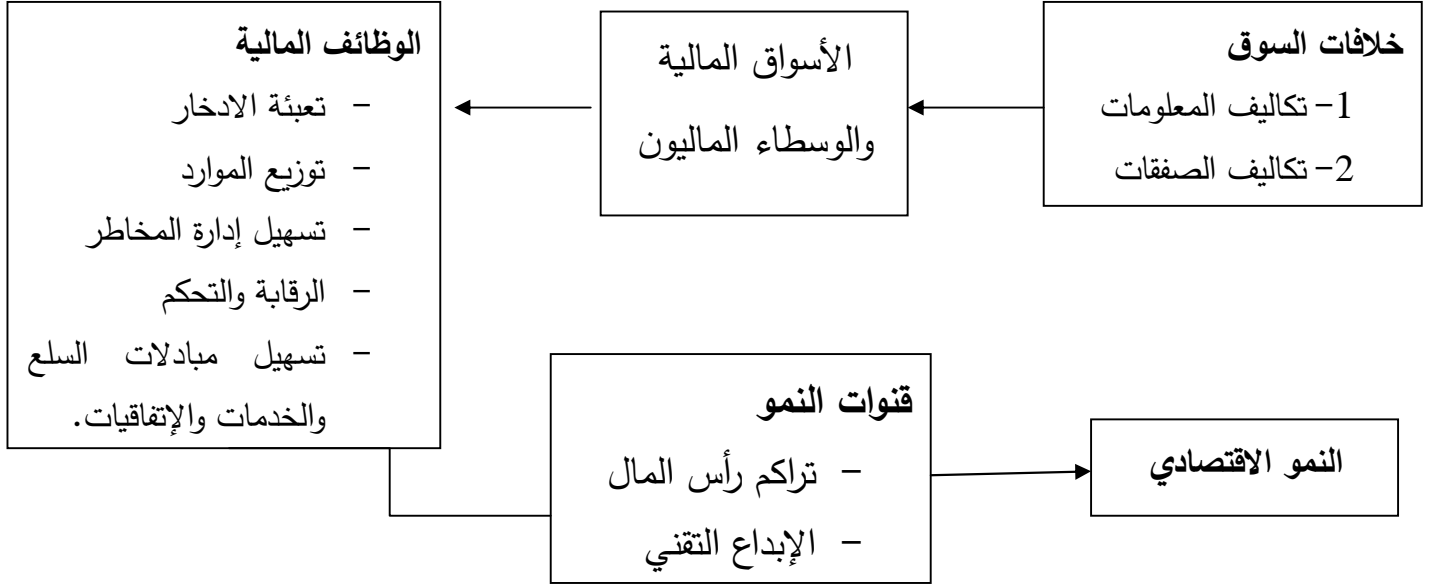
الشكل رقم (01): دور القطاع المالي في توجيه الموارد المالية المتاحة.
التمويل المباشر



المصدر: أحمد شفيق الشادلي، مرجع سابق، ص 4.

ويتضح من هذا الشكل أن للنظام المالي عدة قنوات يمكن أن يؤثر بها على النمو الاقتصادي، والتي تسمح برفع كفاءة النظام المالي، برفع كفاءة توزيع الموارد وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري وتسريع خطى التقدم التقني، ويمكن حصر هذه القنوات في خمسة قنوات كما هو مبين في الشكل (2)

الشكل رقم (2): قنوات تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي



المصدر: مفيد تتون يونس، مثنى عبد الرزاق الدباغ الأسواق المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 91، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص 285.

يتضح من الشكل السابق أن تكاليف المعلومات والصفقات تشجع ظهور الأسواق المالية والوسطاء الماليون وهذه الأخيرة تقوم بالوظائف المالية الخمس والتي بدورها تسمح بتراكم رأس المال والتطور التقني، والتي تمثل أهم العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي إلى جانب التطور المالي.

كما أن الوساطة المالية تسهل عملية تحويل المدخرات من القطاعات ذات الإمكانيات التمويلية إلى القطاعات التي هي بحاجة إلى تمويل، ويتضح هذا من خلال النقاوت في النمو بين القطاعات، حيث أنه كلما كان التباين في النمو بين القطاعات الاقتصادية كلما كانت الحاجة إلى الوساطة المالية لتسهيل عملية تحويل المدخرات.

I. 2.4 الاستثمار الأجنبي المباشر

يصنف الباحثون الاقتصاديون المهتمون بالنمو الاقتصادي الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن محددات النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى ما يعرفه الاقتصاد العالمي من انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر وتأثيره على النشاط الاقتصادي للبلد المضيف من حيث توسع الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج فارتفاع في معدل النمو الاقتصادي.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد المنظمات والهيئات الاقتصادية والمالية الدولية والباحثين في الميدان نورد البعض منها في ما يلي:

التعريف 1: وهو التعريف الوارد في دليل الميزان التجاري للصندوق النقدي الدولي الصادر سنة 2008، حيث ينص على: « الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنتج عن مختلف العمليات المالية الموجهة للتأثير على عمل وتسيير مؤسسة قائمة في بلد غير بلد المؤسسة الأم »⁵¹

التعريف 2: الاستثمار الأجنبي المباشر تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" بأن « المستثمر الأجنبي المباشر هو كل شخص طبيعي أو مؤسسة أو كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينهم، أو مجموعة من المؤسسات المرتبطة فيما بينها، ويعتبر مستثمر أجنبي مباشر إذا كانت لديه مؤسسة أو فرع تقوم بعمليات في بلد غير بلد الإقامة. ويمثل إطاراً لتحرير حركة رؤوس الأموال والعمليات المترتبة عليها قائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسات أخرى في بلد آخر »⁵².

التعريف 3: « يعرف الصندوق النقدي الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها تلك الاستثمارات التي تتم في المشروعات داخل دولة ما ويسيطر عليها أشخاص أو شركات يقيمون في دولة أخرى، أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات على أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس مال المشروع، أو يتركز (25%) فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة من المستثمرين وبما يترتب عليه أن يكون لهم السيطرة الفعلية على سياسات وقرارات المشروع »⁵³.

ويتضح من التعاريف السابقة أن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال نورد منها:

- امتلاك نسبة 10 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي لمؤسسة مقيمة في الدولة المضيفة ونسبة 10% تكفي لقيام المؤسسة الأجنبية للمشاركة في قرارات المؤسسة ومراقبتها.
- إنشاء شركة خارج بلدة الإقامة.
- إعادة استثمار الأرباح من طرف فروع متواجدة في الخارج.
- امتلاك أكثر من 50% من رأس مال أو أصول شركة في البلد المستقبل.

⁵¹F.M.I, Manuel de la balance des paiements, 2008

-الرابط:

- <http://mappemonde.mgm.fr/num3/art04301.pdf>.

⁵²D.C.D.E, « Définition de références : Détail des investissements internationaux, Ed, OCDE, Paris, 1993, P14.

⁵³حسن عباس حسن الشمري، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي (من خلال تأثيره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية) في بعض الدول العربية للمدة (1980-2003)، دولة المغرب نموذجاً - كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2004، ص 3.

- تتمثل في تلك النشاطات والعمليات التي تقوم بها الشركة الأم مع فروعها بالخارج. ونشير هنا إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى مساهمة هذه الاستثمارات في تطوير الكثير من الدول النامية، ما جذب اهتمام الباحثون لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

2. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي

تشير الدراسات والأبحاث المتعلقة بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بأن له دوراً إيجابياً في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية؛ لكن يختلف هذا الدور حسب المدارس الاقتصادية. حيث ترى المدرسة النيوكلاسيكية بأن النمو الاقتصادي يتوقف على عاملين هو اليد العاملة والتقدم التكنولوجي، وباعتبار أن هذين العاملين، وفق هذه النظرية، يتحددان خارج النموذج؛ أو بالأحرى متغيرات خارجية، وبناء على هذا النموذج فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثراً على الناتج الداخلي الخام (PIB) في المدى القصير. وتحت فرضية تناقص غلة رأس المال، فهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

وتميزت الفترة التي ساد فيها هذا التيار رفض الكثير من الدول النامية استقبال هذا النوع من الاستثمارات، لكن بعد فشل سياسة الاستدانة تغيرت نظرة هذه الدول اتجاه هذا النوع من الاستثمار خاصة خلال عقد الثمانينات، حيث رأت هذه الدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مصدر تمويل مستقر، كما تميزت هذه الفترة بظهور تيار جديد في تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي وهي نظرية النمو الداخلي.

1.2. نظرية النمو الداخلي ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي:

تشير هذه النظرية إلى أن عوامل النمو الاقتصادي والمتمثلة في رأس المال البشري، تراكم رأس المال والتجارة الدولية، والسياسة الحكومية ونقل التكنولوجيا كلها عوامل تساهم فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة والمساهمة في تكوين رأس المال البشري عن طرق التدريب و التكوين ، وتساهم في تكثيف التجارة الدولية.

أما بالنسبة للدول فإن الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل مصدراً خارجياً لرؤوس الأموال، بحيث أنه من المفروض أن يساهم بشكل مباشر في التشغيل والصادرات والاستثمارات المحلية ونقل التكنولوجيا الحديثة للقطاعات الاقتصادية في البلد المضيف ما يجعله مصدر مهم للنمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، فإن «أول تحليل لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي تم من طرف **Borensztein de Gregorio and lee** سنة 1998 اعتمدوا في دراستهم لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، على نموذج **Romer** وتوصلت الدراسة إلى أن هذا الأخير لا يكون له أثر إلا إذا تميّز البلد المضيف برأس مالي بشري ذو مستوى معين»⁵⁴، كما أشارت دراستهم إلى

⁵⁴ THAALBI Ines, Op.cit, P40.

أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تراكم رأس المال البشري من خلال نقل تكنولوجيا جديدة وتكوين اليد العاملة.

أما بالنسبة لـ **Romer** سنة 1993، فإن الشركات متعددة الجنسية تؤدي دورا أساسيا في تقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة (المتطورة) والدول المتخلفة من خلال توفير معارف جديدة للدول السائرة في طريق النمو مما يساهم بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي.

كما قام **Ramos** سنة 2001 بدراسة شملت 134 دولة خلال الفترة 1965 و1995، أثبتت فيها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسرع تراكم رأس المال وهو العامل الذي يساهم في تمويل الاستثمارات، وبالتالي رفع القدرة الإنتاجية ما ينتج عنه زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

2.2. شروط ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بينت معظم الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يكون لها دورا ايجابيا على النمو الاقتصادي في البلدان المستضيفة إلا إذا تميزت هذه البلدان برأس مال بشري ذو مستوى مقبول، ومن بين الشروط التي يجب أن تتوفر في البلدان المستقبلة حتى يكون له دورا ايجابيا على اقتصادياتها نذكر:

- توفر الهياكل القاعدية المادية والمالية والتقنية، ويساهم هذا العامل في الرفع من مردودية رأس المال المستثمر.

- الإطار القانوني والمؤسسي: يساعد هذا العامل الاستثمار الأجنبي المباشر القيام بدوره الايجابي

- الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- مصداقية الإدارة.

- احترام القانون.

تعتبر من العوامل المساهمة في تحديد البلد المضيف، حيث أن توفر بلد على إطار قانوني شفاف وفعال يسمح بفض نزاعات الأعمال تساهم في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يطلق عليه محيط الأعمال، والذي يجب أن يتوفر على أربعة عناصر أساسية وهي:

- **شروط تتعلق بعوامل الإنتاج:** ويتعلق الأمر بالإطار الهيكلي (موارد طبيعية، الهياكل القاعدية، المؤسسات واليد العاملة، ...) هذه العوامل تساهم بشكل مباشر في تطور المؤسسات المحلية والأجنبية على حد سواء.
- **شروط الطلب:** تسمح معرفة خصوصيات الطلب على مستوى السوق المحلية للسلع والخدمات الصناعية، للمؤسسات المحلية والأجنبية بوضع إستراتيجية للتنبؤ بالأسواق المحلية والأجنبية ما يسمح لها بالعمل بشكل جيد لإرضاء المستهلك،
- **الإطار الاستراتيجي:** تساهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسات في بناء نسيج صناعي متجانس وفعال للاقتصاد المحلي، كما تعمل المنافسة على تشجيع الاستثمار وبالتالي التجديد وتحسين الأداء؛

ويمكن تتبع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلدان المستضيفة من خلال ملاحظة آثاره المباشرة والآثار غير المباشرة.

✓ يتمثل أثره المباشر في الرفع من مستوى تكوين رأس المال الإجمالي، خاصة إذا تكامل مع رأس المال البشري،

« يتحقق الأثر المباشر بموجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية».⁵⁵

✓ أما أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر في النمو، فيتمثل في زيادة الكفاءة التي عادة ما تصاحب هذه الاستثمارات وتتجم عن نقل التكنولوجيا وانتشارها، « يتحقق الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجب على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية موجبة تؤدي إلى رفع إنتاجية عملي رأس المال في هذه الدول»⁵⁶ يتضح أن دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة يرفع من المنافسة في الأسواق ما يؤدي بالمؤسسات المحلية إلى العمل لتطوير نفسها باكتساب التكنولوجيا وتكوين وتدريب العمال والاستثمار في البحث والتطوير حتى تتمكن من مواكبة التطورات التكنولوجية وبقائها ضمن المنظومة الاقتصادية، وهذا الأمر يمثل عاملاً مهماً في تكوين رأس المال المادي والبشري وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي. والذي يمكن حصر محدداته الرئيسية كما هو مبين في الملحق (1).

يتضح من الدراسة أن عوائق دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل أساساً في:

- عدم الاستقرار السياسي.
- تفشي الرشوة في المجتمع باعتبار أنها تشكل خطراً سواء من حيث التكلفة والثقة.
- العجز النقدي وعدم استقرار الاقتصاد الكلي .
- يعتبر ارتفاع معدل الدين في بلد ما عائق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الإجراءات الإدارية المعقدة.
- التضخم والضرائب.
- المحيط المؤسسي (ويتمثل في النظام الجبائي، إجراءات إنشاء شركة أو مؤسسة، غياب الرشوة، الشفافية، قانون الصفقات، أمن حقوق الملكية، فعالية العدالة...).
- هذه كلها تؤثر على مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

⁵⁵ مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، الملتقى الدولي العالمي الثاني، 14، 15 نوفمبر 2005، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ص 264.

هذه الأخيرة بينت الدراسات أنها تعتبر من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بشكل ايجابي إذا توفرت الظروف اللازمة للاستفادة، ويرجع أثرها الايجابي على النمو الاقتصادي لكونها توفر عوامل أساسية تساهم بشكل ايجابي ومباشر في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي. ويتعلق الأمر بتوفير رأس المال المادي والتطور التقني الذي يساهم بشكل ايجابي في رأس المال البشري.

3.4.I. التحرير التجاري:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من بين قطاعات الاقتصاد الكلي حيث يعتبر من أهم القطاعات من حيث الدور الذي يؤديه في النشاط الاقتصادي ككل، باعتباره وسيلة تصريف الفائض وتغطية العجز في الاقتصاد، هذا ما دفع بالباحثين إلى دراسة دور هذا القطاع وهذا من المدرسة الكلاسيكية إلى نظرية النمو الداخلي، بإدخال عنصر التحرير التجاري في نموذج النمو الاقتصادي.

1. تعريف التحرير التجاري:

نورد هنا تعريفين للتحرير التجاري

التعريف 1: «يقصد بتحرير التجارة إزالة القيود الكميّة والنوعية (التعريفات والحصص) المفروضة على التجارة الخارجية، وإزالة القيود المفروضة على أسواق الصرف»⁵⁷.

التعريف 2: تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها «جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية نحو الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات»⁵⁸.

يتضح من التعريفين أن تحرير التجارة هو عدم تدخل الدولة بالأدوات التقليدية في التجارة الخارجية، وهذا المبدأ الذي تعمل على أساسه المنظمة العالمية للتجارة علماً أن مبدأ التحرير التجاري هو مطلب الدول المتقدمة باعتماد فكرة أن عملية التحرير تخدم جميع الدول بغض النظر عن مستواها الاقتصادي، وتذهب نظرية النمو الداخلي إلى اعتبار التحرير التجاري عامل مساعد للنمو الاقتصادي وهو ما ذهب إليه بعض الدراسات حيث أكدت دراسة قام بها Feeder⁵⁹ سنة 1983 أن تنمية الصادرات تساهم في زيادة الناتج من خلال وسيلتين، الأولى أن للصادرات آثار ايجابية على القطاعات الاقتصادية الأخرى غير المصدرة، أما الثانية فتتعلق بوجود فروق في الإنتاج لصالح قطاع التصدير تكون لها آثار ايجابية صافية على الناتج من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

⁵⁷ خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص 18.

⁵⁸ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005، ص 249.

⁵⁹ عبروس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة، الوجه الآخر، مجلة الباحث، عدد 8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 153.

أما دراسة (Shaheen et al)⁶⁰ سنة 2013 تناول فيها أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1975-2010 وأشارت نتائج الدراسة أن تحرير التجارة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت لهما تأثيرا ايجابيا كبيرا على النمو الاقتصادي في باكستان بينما كان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم على النمو الاقتصادي سلبياً. بينما (Jin)⁶¹ في دراسة له سنة 2000، أكد أن القضاء على الحواجز التجارية يساعد على استقرار معدل النمو الاقتصادي من خلال تحسين الكفاءة والعوائد الاقتصادية. كما يمكن للتحرير التجاري تحسين التكنولوجيا المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كفاءة دالة الإنتاج وارتفاع الإنتاجية.

بينما (Levine and Renelt)⁶² سنة 1992 وصفا في دراسة لهما أن العلاقة بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي، أن التحرير التجاري يرفع من فرص الحصول على السلع الرأسمالية. وعكس ذلك فإن دراسة (خالد محمد السواعي) سنة 2015، فقد كانت نتائجها أن التحرير التجاري له تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في الأردن في المدى القصير والطويل، حيث أن التحرير التجاري لا يعزز النمو مثله مثل التطور المالي، وقام (Sachs-Warner)⁶³ سنة 1995 بدراسة تناولت الانفتاح التجاري في مجموعة من الدول المختلفة، متقدمة ونامية، واعتمد في دراسته خمسة معايير لقياس درجة الانفتاح التجاري للدولة.

حيث يعتبر الاقتصاد مغلقا إذا ميزته المقاييس الآتية:

- متوسط معدل التعريف يفوق 40 %.
 - الحواجز غير التعريفية تفرض أكثر من 40 %.
 - النظام السائد في الدولة اجتماعي اقتصادي.
 - احتكار السوق من قبل قلة من المصدرين.
 - وجود سوق سوداء للصرف يفوق فيها معدل الصرف الحقيقية ب 20 %.
- واتضح من خلال الدراسة أن الدول الأكثر انفتاحا تجاريا تنمو اقتصاداتها بسرعة أكبر من الدول المنغلقة. يتضح من هذه الدراسات أن التحرير التجاري يساهم إيجاباً في النمو الاقتصادي للدول، كما أنه يمثل الهدف الرئيسي للعولمة الاقتصادية؛ فهي تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود التي تكبح حركتها وتحد منها؛ كالرسوم الجمركية والإجراءات القانونية التي تعرقل التجارة الخارجية، فهي تدعو إلى حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمل وهذا يعني حرية حركة عناصر الإنتاج والمنتجات.

⁶⁰ خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 19.

⁶¹ نفس المرجع، ص 20.

⁶² نفس المرجع، ص 20.

⁶³ GiljerNiyon Gabo, politique d'ouverture commerciale et développement économique, thèse doctorat, université d'Auvergne, ClermandFerr and I, 2007, P19.

2. دور وأهمية التحرير التجاري:

يؤدي التحرير التجاري دوراً أساسياً في الاقتصاديات الحديثة، خاصة دوره في النمو الاقتصادي، حيث أجمعت نظريات النمو الداخلي أن التحرر له آثاره على النمو بغض النظر عن نوع هذا التأثير، أكان إيجابياً أم سلبياً، كما توصلت إليه الدراسات الكمية التي أجريت، حيث هناك من الدراسات التي أقرت بالآثار الإيجابية على النمو الاقتصادي بينما وجدت أخرى عكس ذلك، وبغض النظر عن هذا فإن التحرير يساهم بشكل إيجابي في النشاط الاقتصادي من حيث:

- تساهم الواردات في توفير وسائل الإنتاج مما يساهم في تطوير القدرات الإنتاجية المحلية، وتوفير السلع غير المنتجة محلياً.
 - تدعيم المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة، وهذا يقود القطاع الإنتاجي المحلي إلى تحسين نوعية الإنتاج، وخفض التكاليف لخفض الأسعار «انفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة»⁶⁴، فدخل أسواق خارجية يتطلب من المصدرين القدرة على المنافسة، وهذه لا تكون إلا عن طريق خفض تكاليف الإنتاج وجودة المنتج.
 - الحصول على السلع الرأسمالية وبالتالي إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا التي تساهم في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد
- « تحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية»⁶⁵، ويؤدي توفر وسائل الإنتاج الضرورية إلى زيادة كفاءة دالة الإنتاج وبالتالي ارتفاع مردودية العوامل.
- يمكن أن يساهم مبدأ تحرير في إنشاء تكتلات اقتصادية يعطى لأصحابها الحماية لمواجهة الاقتصاديات الأكثر قوة كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والإدارية التي تعيق الاقتصاد.

3. متطلبات تحرير التجارة الخارجية⁶⁶:

- تعتمد سياسة التحرير التجاري على متطلبات أهمها:
- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.
 - أن تكون السياسات الأخرى - خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار - تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.
 - إلغاء الحصص والقيود المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركية.

⁶⁴ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 249.

⁶⁵ عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، ص 152.

⁶⁶ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 250، 251.

- الشروع في الرفع من حجم الصادرات قبل القيام بعملية تخفيض التعريفات الجمركية.
- ويتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري.

4. عوامل نجاح عملية التحرير المالي:

- تتمثل هذه العوامل في:
 - الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي.
 - التدرج في عملية التحرير:
 - ✓ تحرير القطاع الحقيقي من خلال إصلاح اقتصادي وهيكلية كما يجب أن تسبق السيطرة المالية عملية التحرير المالي.
 - ✓ التحرير المالي الداخلي من خلال التدرج في تحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع، وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص.
 - ✓ التحرير المالي الخارجي بفتح المجال أمام القطاع المالي الأجنبي للرفع من المنافسة والكفاءة.
- لكن باعتبار أن معظم الدول النامية تعتمد اقتصاداتها على التجارة، أي أن هذه التجارة ركيزة أساسية في اقتصاديات هذه البلدان، ويعود هذا إلى اعتمادها على صادراتها لتوفير النقد الأجنبي من أجل تمويل عمليات التنمية الاقتصادية التي تخططها، وكذا تغطية نفقات الواردات الموجهة لتغطية الطلب الداخلي، ويعود هذا إلى عجز هذه البلدان عن توفير متطلبات سوقها الاستهلاكية والإنتاجية، وكذا عدم قدرتها على توفير شروط تنمية اقتصاداتها؛ ونظراً لارتباطها بالأسواق الخارجية فأوضاعها معرضة لتقلبات هذه الأسواق، وهنا يبرز دور السياسة التجارية كأداة يمكن استخدامها للتقليل من حجم الصدمات الخارجية.

وتظهر في هذا الإطار سياسات تربط بالأجلين القصير والطويل وهي:⁶⁷

- **في المدى القصير:** للحد من آثار التقلبات الخارجية يمكن إتباع عدة سياسات يطلق عليها سياسات الاستقرار والتثبيت التي تستهدف تحقيق نوع من الاستقرار في الأسعار الدولية أو عزل أثر تقلبات الأسعار الكمية وتتمثل في:
- سياسات الاستقرار الوطنية: وهي السياسات التي تتخذها الدول المنتجة للمواد الأولية لغرض المحافظة على استقرار مداخنها عند مستويات معينة.
- سياسات الاستقرار الدولية: وهي السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول بغض النظر عن كونها مصدرة للمواد الأولية أم، لأن تقلبات الأسعار لها آثار دولية.

⁶⁷ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص ص 273 - 281.

● **في المدى الطويل:** تعمل البلدان المصدرة للمواد الأولية على اعتماد سياسات في المدى الطويل لغرض مواجهة تباطؤ الطلب العالمي على المواد الأولية ما يؤدي إلى انخفاض صادراتها وبالتالي انخفاض مداخيلها من العملة الصعبة. وأهم هذه السياسات:

- التوسع في صادرات المواد الأولية.
- توسيع الصادرات من السلع الصناعية.
- الاستخدام الأمثل لحصيلة الصادرات.

وعليه يمكن اعتبار الانفتاح عامل مساعد للنمو والتطور الاقتصادي للدول إذا ما استطاعت أن تستغل مزاياه بشكل فعال، كاستغلال التطور التكنولوجي عن طريق تحضير رأس المال البشري الذي يمكن أن يستغل هذا الانفتاح.

ولغرض القياس فإن منظري نظريات النمو الحديثة اعتمدوا حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB) للتعبير عن مستوى الانفتاح التجاري في بلد ما، حيث أنه كلما كانت هذه النسبة أكبر كان الانفتاح أكبر.

4.4.1. النفقات العمومية:

ضمت النظريات الحديثة للنمو الداخلي النفقات العمومية إلى العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وهذا من خلال تأثيرها الايجابي على النمو الاقتصادي.

1.4.4.1 مفهوم الإنفاق العام:

1. تعريف الإنفاق العام:

يمكن تعريف الإنفاق العام بالشكل الآتي:

تعريف: «يعبر الإنفاق العام عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومة الولايات»⁶⁸.

وعليه يمكن القول أن النفقة العمومية مبلغ مالي ينفق من طرف الحكومة لغرض خدمة عمومية، كالتعليم، الصحة والهيكل القاعدية كالطرق والمطارات وهيكل الاتصالات،... الخ.

ولما كانت النظرية الاقتصادية اعتبرت أن الهياكل القاعدية في الدولة تساهم بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي، وهذا ما ذهبت إليه نماذج النمو الداخلي، ما ساعد في ظهور دراسات اقتصادية نظرية أو قياسية تبحث في العلاقة بين هذه النفقات والنمو الاقتصادي، من هذه الدراسات نجد دراسة (طاوش قندوسي، ذكرت سابقاً) حالة الجزائر، وكان هدف الدراسة هو توضيح تأثير النفقات العمومية وتقسيماتها على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي، بينما لها تأثيراً غير مباشر موجباً على باقي متغيرات الاقتصاد.

⁶⁸ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 179.

أما دراسة (علي سيف علي المزروعى) والتي عالج فيها أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية الممتدة للفترة 1990-2009، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام ذو تأثير موجب قوي على النمو الاقتصادي وعلى جميع مكونات الناتج الداخلي الإجمالي.

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات أن تأثير النفقات العمومية يختلف من بلد لآخر فبينما يكون لها أثراً إيجابياً في بلد فانه في بلد آخر يكون هذا الأثر سالباً.

2. أهداف الإنفاق العام:

تضع الحكومات برامج مختلفة منها ما هو عام ومنها ما هو غير ذلك، ولما كانت النفقات العمومية تهدف إلى خدمة الصالح العام وتحقيق البرامج والأهداف المسطرة، فانه يمكن أن يكون أول هدف يجب أن تحدده سياسة الإنفاق العام هو النمو الاقتصادي، حيث أن النفقات العمومية، حسب النظرية الاقتصادية، تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال آثار ستاتيكية وأخرى ديناميكية، ويظهر هذا الأثر في ثلاثة نقاط:

- يؤثر على قدرة الحكومة على حل الصراعات بين مجموعات المصالح المختلفة وخاصة بين المصالح الاجتماعية والخاصة.

- تمكن الحكومة من تأمين مستوى الاستثمار اللازم للتنمية.

- تمكن الحكومة من ضمان إعادة استثمار فائض المشروعات داخل الدولة.

« ويمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف والتي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق»⁶⁹، ولغرض خدمة الاقتصاد فإن الحكومات كثيراً ما تطبق سياسات إنفاق توسعية بهدف دعم النشاط الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستهدفة. حيث أننا كثيراً ما نسمع استهداف الحكومة لمعدل نمو معين.

كما اهتمت هذه النظريات بدراسة أسباب التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول رغم توفر الظروف نفسها،

وللوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستمرة على المدى الطويل لا بد من دراسة وحصر العوامل التي تتحكم في النمو الاقتصادي ووضعها في إطار أمثلي لتساهم بشكل إيجابي في زيادة النمو الاقتصادي.

وفي الأخير يمكن الخروج بالخلاصة الآتية:

⁶⁹ نفس المرجع، ص 196.

خلاصة

يتضح من خلال نظريات ونماذج النمو أن معدل النمو الاقتصادي يمثل مقياس لمدى قوة وتطور الاقتصاد، لهذا انصب اهتمام الدراسات حول معرفة العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وبالتالي محاولة إيجاد السبل والطرق المناسبة لتوجيه تلك العوامل لتؤثر إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي التي تعتبر من ضمن السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومات.

كما اهتمت هذه النظريات بدراسة أسباب التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول رغم توفر نفس الشروط والظروف، كما يتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي تفسره عدة عوامل منها ماهو مادي ومنها ماهو مالي، هذا الأخير بدأ الاهتمام في منتصف ثمانينيات القرن الماضي مع ظهور نظريات ونماذج النمو الداخلي والتي اهتمت بالدر الذي يقوم به الجانب المالي في تمويل النشاط الاقتصادي وبالتالي تدعيم النمو الاقتصادي.

كما هدفت هذه النظريات إلى البحث عن كيفية الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستمرة على المدى الطويل، كما يمكن الوصول إلى أهم النتائج التي يمكن اعتمادها لغرض تحسين النمو الاقتصادي والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- الاهتمام برأس المال البشري عن طريق التعليم و التكوين والتدريب وتشجيع البحث والتطوير؛
- المجتمعات التي تبحث عن تطوير اقتصاداتها لا بد لها من الاستثمار في المعرفة؛
- النمو الاقتصادي يساعد على تشجيع المنافسة لغرض إنتاج أفكار جديدة وتقنيات إنتاج حديثة؛
- التطور المالي يساهم في إيجاد منتجات مالية جديدة تساعد على الوصول إلى الائتمان بسهولة وبأقل تكلفة وبالتالي تشجيع تمويل الاستثمارات؛
- تسمح الاستثمارات الأجنبية المباشرة من توفير التمويل ونقل التكنولوجيا، كما تساهم في تحسين مستوى المؤسسات المحلية عن طريق اكتساب التكنولوجيا والتنافسية بينها ما يؤدي في الأخير إلى خفض الأسعار وتحسين مستوى ونوعية الإنتاج.

ويتطلب تحقيق هذا معرفة نقاط قوة ونقاط ضعف الاقتصاد حتى توجه الموارد بشكل عقلائي ورشيد لتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني
التطور الاقتصادي والمالي خلال
الفترة 1990-2015

تمهيد

تبنّت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال نظام التسيير الاشتراكي وهدفت من خلال هذا العمل على إخراج المجتمع من الفقر والامية والبطالة بتحسين الظروف المعيشية للسكان، ولغرض بعث النشاط الاقتصادي تم الاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي، وتم تطبيق سياسة اقتصادية اعتمدت على خيار الصناعات المصنعة كمنهج لبناء الاقتصاد وتطويره.

وتمكنت هذه السياسة من تحقيق معدلات نمو عالية حيث نما الناتج الداخلي الخام خلال فترة السبعينات بمعدل 6.8% بينما وصل نصيب الفرد منه PIB حوالي 1960، لكن انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي كشف الوضعية الهشة للاقتصاد الجزائري، والذي دخل بعدها في أزمة حادة، هذه الوضعية الصعبة ما دفع السلطات إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية وكانت بدايتها من سنة 1989 والتي كان الغرض منها تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، ومعالجة عجز الموازنة العامة عن طريق التمويل الخارجي وهو ما زاد من تفاقم المديونية الخارجية.

اضطرت السلطات التوجه من جديد للتفاوض مع الهيئات المالية الدولية، لغرض إعادة جدولة الديون الخارجية، ما قاد إلى تبني حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، لكن تباطؤ الإصلاحات الهيكلية أدى إلى الاختلالات الاقتصادية الكلية وتدهور الوضع من جديد بداية من 1994 بسبب انخفاض أسعار النفط وفتح التمويل الخارجي وعجز ميزان المدفوعات، وتم خلال هذه المرحلة إمضاء اتفاق ائتماني جمع صندوق النقد الدولي 1 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995 وسمي ببرنامج التثبيت (الاستقرار) ثم برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998) وبعد عودة أسعار البترول إلى الارتفاع وارتفاع إيرادات الجزائر تم تسطير برامج النمو الاقتصادي وهي، برنامج الإنعاش الاقتصادي والنمو بين 2001، 2004 ثم البرنامج الخماسي التكميلي بين 2005 و2009 وبعده برنامج توطيد النمو الاقتصادي بين 2010 و2014. هذا ما سنعالجه خلال هذا الفصل وفق المحاور الآتية :

✓ التطورات الاقتصادية خلال الفترة 1990 - 2015

✓ عوامل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 - 2015

II. 1. التطورات الاقتصادية خلال الفترة 1990 - 2015

عرف الاقتصاد الجزائري منذ بداية 1990 إصلاحات اقتصادية عميقة تمثلت أساسا في بداية تطبيق نظام اقتصاد السوق، كأسلوب لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وتطلب تطبيق هذا الأسلوب إجراء إصلاحات اقتصادية بالتنسيق مع الهيئات المالية التي ربطت دعمها للسلطات بتطبيق إجراءات اقتصاد السوق وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي لهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحديث الاقتصاد الجزائري، وكانت من بين ما تصبوا إليه هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتم هذا الإصلاح باتفاقيات مع الصندوق النقدي الدولي، بعد الذي تم في 1989/05/30 والذي كان بداية لاتفاقيات أخرى أهمها:¹

II.1.1. اتفاق جوان 1991:

يعتبر هذا الاتفاق كتكملة للاتفاق الذي أبرم عام 1989، وكان يهدف إلى تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، وهذا بسبب بقاء الأزمة الاقتصادية، كما شرع خلال هذا البرنامج في تطبيق مبدأ استقلالية المؤسسات وتقليص تمويل الخزينة لعجز هذه المؤسسات ومن نتائج هذا الاتفاق حصول الجزائر على قرضين، الأول من صندوق النقد الدولي (FMI) وقيمه 400 مليون دولار والثاني من البنك العالمي وقدر ب 350 مليون دولار أمريكي، القرض الأول يستهلك على أربع دفعات أما الثاني فخصص للتطهير المالي للمؤسسات.

وهو ما ساهم في الرفع من معدل النمو الاقتصادي أين تحقق معدل نمو موجب حيث قدر سنة 1995 ب 3.7% بينما وصل 4% سنة 1996 و 1.1% سنة 1997 أما الميزانية فعرفت فائضا خلال الفترة نفسها حيث قدر سنة 1995 ب 1.4% من PIB بينما قدرت هذه النسبة سنة 1996 ب 3% و 1.3% سنة 1997، حيث قدرت الإيرادات كنسبة من PIB ب 27.6% سنة 1995 ونسبة 33% سنة 1996، وبلغت سنة 1997 نسبة 34% بينما قدرت نسبة النفقات خلال الفترة نفسها وعلى الترتيب 21.7% و 18.7% و 7%.

هذه الوضعية تبين أن البرنامج الذي نفذته السلطات الجزائرية منذ 1994 حقق نتائج إيجابية ومشجعة من ناحية استقرار الوضع الاقتصادي الكلي، فقد تراجع معدل التضخم من 39% سنة 1994 إلى 6% نهاية 1997 بسبب تأثير خفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة كبيرة، والتعديلات في أسعار السلع المدعومة والمحددة إداريا، كما ارتفع إجمالي احتياطات الصرف الأجنبي من 1.5 مليار

¹ انظر: - بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2005، ص 183.

¹ أنظر في ذلك - كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التتموي الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة.

دولار في نهاية 1993 (ما يعادل 1.8 شهرا من الواردات) إلى 2.1 مليار دولار في نهاية عام 1995 (ما يعادل 2.1 شهرا من الواردات) ثم إلى 7 مليار دولار سنة 1997 (ما يعادل 8 أشهر من الواردات).

ويعود ذلك إلى التمويل الاستثنائي وتحسن أسعار البترول، ومن جانب آخر تراجعت نسب انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) من 2% سنة 1993 إلى 1% سنة 1994، ما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي إلى حوالي 4% سنة 1995 و 1996، وقد أدى هذا الارتفاع في نمو الناتج بصفة كبيرة نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات وانتعاش القطاع الزراعي والتوسع في قطاعي الإنشاء والخدمات والذي انعكس إيجابا فأدى إلى ارتفاع دخل الفرد.¹ واشترط الاتفاق في الجانب الاقتصادي:

- تحرير التجارة الخارجية
- تحرير الأسعار
- تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد
- خفض النفقات العمومية

وتميزت هذه الفترة بانخفاض الاستثمارات العمومية بشكل معتبر حيث " قدرت سنة 1991 ب: 6.2% وهذا لم يمنع استمرار العجز في الميزانية، حيث وصلت إلى مستويات قياسية أين قدرت سنة 1993 بنسبة (-8.3%) من PIB بينما لم يتعد معدل النمو الاقتصادي 0.2% خلال الفترة 1986 - 1994² هذا يفسر أن معدل نصيب الفرد من PIB سالب ما يرفع من نسبة الفقر. كما " انخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات في المتوسط 1.5% خلال الفترة 1986 - 1991³، وكان لانخفاض وتيرة الاستثمارات العمومية انهيار معدل النمو الاقتصادي بسبب انخفاض مدا خيل البترول، ما أدى إلى ندرة عوامل الإنتاج.

ورغم الإصلاحات التي باشرتها السلطات بين 1991 و 1994 بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية إلا أنها لم تحقق أي نتيجة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي،⁴ حيث أنها كانت سالبة في

- صندوق النقد الدولي، الجزائر، مرجع سابق، ص ص 24-25.

-Rachid Boujema , économie du développement de l'Algerie 1962-2010, des accords de l'Algerie avec le FMI 1989-1998 Ala relance autonome du développement dar elkhaldounia, ,Algerie, 2011, volume 2, pp 123-129

² Banque Mondiale, rapport N°36270 - DZ, République Algérienne Démocratique et Populaire à la recherche d'un investissement public de qualité , une revue des dépenses publiques, 15 aout 2007, p 03.

³ كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005 ص 97.

⁴ Banque Mondiale, Op.Cit. p 03.

معظمها حيث قدر معدل النمو الاقتصادي سنة 1991 بـ: 1% وب: 1.8% سنة 1992 و-2% سنة 1993 و-1% سنة 1994، هذه الوضعية أرغمت السلطات إلى وضع برنامج جديد لغرض الخروج من الوضعية الاقتصادية الحرجة التي تمر بها البلاد.

III.1.2 برنامج الاستقرار الاقتصادي¹

اتفقت السلطات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي على برنامج يمتد لسنة بين 01 افريل 1994 و 31 مارس 1995 وسمي ببرنامج الاستقرار الاقتصادي وكان يهدف إلى تحقيق النقاط الآتية:

- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي لغرض امتصاص الزيادة في القوة العاملة والخفض التدريجي لمعدل البطالة.
- ✓ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية والتي تتراوح بين 3% و 4%.
- ✓ تخفيض عجز الموازنة العامة إلى 0.3% من PIB خلال فترة البرنامج.
- ✓ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.
- ✓ تخفيض على الطبقات السكانية المتضررة من الإصلاحات الهيكلية.
- ✓ التخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة
- ✓ مراجعة سعر صرف الدينار الجزائري، والذي انخفضت قيمته بين أفريل وسبتمبر 1994 بـ 70%.

هذا الاتفاق الذي بين الصندوق النقدي الدولي والجزائر جاء في مرحلة صعبة على جميع الجبهات، فالجبهة الاجتماعية التي تميزت بفقدان مناصب الشغل واستهلاك خدمات الدين والتي وصلت إلى 93.4% من قيمة الصادرات واعتبار اعتماد الجزائر في تمويلها للاقتصاد على إيرادات صادرات المحروقات جعلها في عجز، ما اضطرها إلى قبول شروط الصندوق في مجال التصحيح الهيكلي وتم الاتفاق مع نادي باريس لإعادة جدولة 13 مليار دولار أمريكي والتي تمثل الديون العمومية الطويلة والمتوسطة الأجل، بين 1994 و 1995، وبعد الاتفاق معه على القرض الموسع تم إبرام اتفاق ثاني يتعلق بإعادة الجدولة في جويلية 1995، حيث تم تسطير برنامج آخر يمتد لثلاث سنوات وهو ما يعرف ببرنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي.

III.1.3 التصحيح الهيكلي 1995 - 1998

¹ أنظر في ذلك: Banque Mondiale , rapport 2007 , op.cit pp 3-4.
نصيرة البحري: التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية، المؤسسة وقضايا التنمية، ص 203 على الموقع www.revue.univ.biskra.dz/indexphp/rem/articleviewfile/1426/1342. le 31/05/2016.
صندوق النقد الدولي، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة واشنطن 1998، ص 13.

أبرم هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في 1995/05/22 وهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف الآتية:¹

- ✓ تحقيق متوسط نمو 5% من PIB خارج المحروقات.
 - ✓ تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.
 - ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم.
 - ✓ الشروع في الخصخصة.
 - ✓ تحقيق احتياطي صرف قدره 3 أشهر من الواردات.
- وكانت النتائج من الجانب الاقتصادي والاجتماعي مشجعة فمن الناحية الاقتصادية، تمكن الاقتصاد من تحقيق بعض النتائج منها، التحسن في التبادل التجاري للجزائر حيث بلغ 16% من الناتج الداخلي الخام.

"وبالرغم من ذلك استمر هبوط الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية لأسباب من بينها تحرير الواردات الذي عرض المنتجات الجزائرية للمنافسة الأجنبية، وكذلك تأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي خفضت الطلب الكلي " ².

كما أدت المشاكل الهيكلية والمتعلقة بقدرة معدات وتجهيزات الإنتاج في معظم المؤسسات العمومية وكذا سوء التسيير أدت إلى تعطيل عملية التحديث وإعادة الهيكلة الصعبة والطويلة في مؤسسات الصناعات التحويلية في الجزائر إلى ضعف العملية الإنتاجية في هذا القطاع، وطبقت الدولة خلال هذه المرحلة تدابير هدفت إلى تحويل دور الدولة من منتج لمعظم السلع والخدمات إلى مقدم للخدمات التعليمية والصحية والإدارية، مع توفير الإطار التنظيمي الضروري لتأمين التشغيل الفعال لاقتصاد السوق، واتضح ذلك من خلال عملية خصخصة المؤسسات وإعادة هيكلة المؤسسات.

وبدأ تنفيذ أول برنامج للخصخصة في أبريل 1994 بمساندة البنك العالمي واستهدف حوالي 200 مؤسسة محلية ليلبلغ عدد المؤسسات التي تم خصصتها حتى بداية 1998 حوالي 800 مؤسسة، كما اعتمد برنامج آخر في أواخر 1997 لخصخصة الشركات العمومية الكبرى، هذه العملية تطلبت توفير أموال لتمويل عملية الاستثمار في المؤسسات العمومية ما عرض الاقتصاد الوطني إلى عجزات مالية، هذه الوضعية انجرت عنها أزمات خاصة ارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن ضعف التوظيف وتسريح العمال وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(02): تطور حل المؤسسات وتسريح العمال خلال الفترة 94-99

السنة	1994	1995	1996	1997	المجموع
-------	------	------	------	------	---------

¹ كيرالي بغداد، مرجع سابق، ص111.

البيان					
985	503	162	300	20	عدد المؤسسات التي تم حلها
519881	162175	100498	236300	20908	عدد العمال المسرحون

Source : MaatoukBellataf – Algérie quelques effets socio- économiques.Colloque : programme d'ajustement structurelle et perspectives de l'économie Algérienne ANDRU-Cread, Alger 1998.

ويدل ارتفاع معدل البطالة على فشل السياسات الاقتصادية حيث " لم تؤثر بشكل فعلي على معدل البطالة حيث بقي مرتفعا لم ينزل تحت سقف 20% ".¹ وهذا طول الفترة الممتدة بين 1966 و2000 وباعتباره مؤشر على الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المنتهجة، فهو يدل على فشلها لإهمالها الاستثمار في القطاعات المنتجة، كما توضح مؤشرات كل من التضخم والبطالة والاستقرار الاقتصادي، كل هذا لم يتحقق خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1997 ما يوحي بفشل الإصلاحات وعدم تمكنها من تحقيق أهدافها إلا البعض منها كالتحكم في عجز الموازنة العامة وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

كما نتج عن هذه الإصلاحات ارتفاع الفقر، حيث طال الفقر حوالي 12 مليون فرد²، لكن رغم هذا فإن الاقتصاد الجزائري عرف بعض الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث أنه بين 1994 و2000 " انتقل معدل التضخم من 29% إلى 0.9% كما تحسن رصيد الميزانية، حيث انتقل من عجز قدر ب 4.4% من PIB إلى 7.8%، كما تميزت هذه المرحلة بحل حوالي 900 مؤسسة عمومية عاجزة نتج عنه تسريح حوالي 320000 عامل أي ما مقداره 40% من عدد العمال في القطاع ".³

إضافة إلى ذلك ارتفع معدل البطالة من 24% سنة 1994 إلى 30% سنة 2000، فالاستقرار الاقتصادي كان نتيجة تضحيات اجتماعية، هذه الوضعية قادت السلطات إلى وضع برنامج للاستثمار العمومي سنة 2001، وهذا بعد ارتفاع أسعار البترول ما رفع من مداخيل الجزائر .

II.1.1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) 2001-2004

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي ابتدائي قدره 525 مليار دج (7 مليار دولار أمريكي)

وكان يهدف إلى:

- ✓ تخفيض نسبة الفقر
- ✓ إنشاء مناصب الشغل

¹ هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها، مداخلة، ص 5.

على الموقع: www.univ.soukahrass/eprints2013; le31/05/2016

² نفس المرجع، ص 5.

³ Banque Mondial Rapport Aout 2007, p 4.

- ✓ المحافظة على التوازن الجهوي ودعم المناطق الريفية
- ✓ إنشاء 850000 منصب شغل
- واستقر هذا البرنامج على برامج قطاعية ممرضة بتنفيذ الوزارات وحظيت المشاريع ذات كثافة اليد العاملة بالنصيب الأكبر لتغطية الهدف المسطر فيما يتعلق بالشغل.
- وفي دراسة قام بها البنك العالمي سنة 2004 تضمنت تقييم برنامج (PSRE) وتوصلت إلى:
 - ✓ للبرنامج أثر متواضع على معدل النمو الاقتصادي حيث نما الاقتصاد بمعدل 01% سنويا.
 - ✓ مناصب الشغل المنشأة بموجب هذا البرنامج مؤقتة، حيث قدرت ب 850000 (170000 سنويا) مباشر و664000 غير مباشر .
 - ✓ تزايد الواردات بسرعة أكثر من الصادرات ما يخفض الفائض في الحساب الجاري ب 1% من PIB خلال الفترة 2001-2005.
 - ✓ المشاريع المسطرة لم تحقق الأهداف المبرمجة كما تميزت بضعف النوعية وكذا ضعف اليد العاملة الفنية.
 - ✓ تحليل تكاليف المشاريع المبرمجة في هذا البرنامج كانت مكلفة جدا.
 - ✓ الطابع الإستعجالي جعله مختلا.
- كما تبقى دراسة هذه المشاريع صعبة لغياب قاعدة بيانات مركزية تمكن من متابعة مالية دقيقة للمشاريع الممولة، واتسم هذا البرنامج بإلغاء مشاريع، سواء التي كانت في طور الإنجاز أو في الانتظار، كما أن هناك الكثير من المشاريع لم تنته في الآجال وبالتالي ضمها إلى برامج أخرى، وهنا جاء برنامج آخر وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC).

III.1.5 البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009:

- أخذ في الحسبان إلى جانب مشاريع (PSRE) تنمية الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، وكان الغلاف المالي الابتدائي المخصص لهذا البرنامج هو 4203 مليار دج، أي ما يعادل 55 مليار دولار لتنتقل تكلفة البرنامج إلى 8705 مليار دج، أي ما مقداره 114 مليار دولار أمريكي.
- وكان من المنتظر أن يأتي هذا البرنامج بتحسين مستوى معيشة السكان وتحسين الهياكل القاعدية من خلال السياسات الآتية:
- ترقية هياكل الأشغال العمومية.
 - دعم النشاطات الإنتاجية
 - انجاز البنى التحتية وتشجيع العودة إلى الأرياف

- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (27400 حتى سنة 2008)
- النهوض بقطاع الاتصالات
- وإلتزام البرامج تم تسطير برنامج آخر وهو برنامج توظيف النمو.

6.1.II برنامج توظيف النمو: 2010-2014¹

خصص هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية حيث بلغت حصة تنمية الموارد البشرية حوالي 40% من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج والذي قدر ب 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، وكان يهدف إلى:

- خدمة البحث العلمي وتطوير المعرفة.
- إنشاء مناطق صناعية
- تطوير البنى التحتية وتحديث أجهزة الدولة.

كما يهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجارية (الطرق والسكك الحديدية) أين خصص لها مبلغ 9700 مليار دج، أي 130 مليار دولار، إضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي ما يعادل 156 مليار دولار²، " كما يسعى هذا البرنامج إلى إنشاء 3 ملايين منصب شغل إلى غاية 2014 وهذا يعني توفير 600000 منصب شغل سنويا وتخفيض معدل البطالة إلى 9%³. ونظرا لعدم تحقيق النتائج المرجوة بسبب إعادة تمويل المشاريع غير المنجزة جعلها تصبح مكلفة جدا، ومع نهاية هذا البرنامج انخفضت أسعار البترول بداية من 2014 ما أدى إلى تدهور موازين الاقتصاد الكلي، ليؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى 2.09 سنة 2015 بعدما كان سنة 2014 يقدر ب 4.1% متأثرا بانخفاض أسعار البترول من 100 \$ / البرميل سنة 2014 إلى 59 \$ / البرميل سنة 2015، ونتج عند ضبط المواضيع المالية العامة إلى تضاعف عجز الميزانية إلى 15.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2015 وزاد عجز ميزان الحساب الجاري ليصل إلى 15.2% من PIB سنة 2015، وتعاقد صادرات المحروقات 95% من مجموع الصادرات وانخفضت عائدات المحروقات من 27.4% من PIB سنة 2011 إلى 14% سنة 2015⁴. وبسبب عمليات السحب الكبيرة انخفض حجم صندوق ضبط الإيرادات من 25.6% من PIB في 2014 إلى 16.2% من PIB سنة 2015 وارتقاع معدل التضخم إلى 4.8% نتيجة تخفيض

¹ SMAIL BENAMARA, les perspectives offertes par le marché algérien grâce au plan quinquenal 2010-2014 forum économique sur le conseil de coopération du Golf et la Maghreb, 20/10/2010, Montréal, Québec, p 08.

² SMAIL BENAMARA, op.cit, p 8

³ عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 319.

⁴ البنك الدولي، تقرير الجزائر: الآفاق الاقتصادية، 2016.

أسمي لقيمة العملة بنسبة 20% لغرض تصحيح الاختلال في ميزان العمليات الخارجية وارتفع معدل البطالة إلى 9% .

كما تميزت ميزانية 2016 بتخفيض الإنفاق ب: 9% معظمه في الاستثمارات وزيادة عائدات الميزانية ب 4% وهذا من عائدات الضرائب، فالميزانية عرفت زيادة في الأسعار قدرت ب 36% إضافة إلى زيادة الضرائب على الكهرباء والغاز، ور إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية منها رفع معدل النمو الاقتصادي، حيث أن السياسات الاقتصادية والإصلاحات الاقتصادية وبرامج النمو المطبقة منذ 1990، كلها كانت تهدف إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض البطالة وتحقيق التوازن الاقتصادي.

فإذا كانت سنوات تسعينيات القرن الماضي عرفت صعوبات من جوانب كثيرة هيكلية ومالية وأمنية، فإن هذه الحواجز زالت منذ بداية 2000، ولكن رغم الأموال الضخمة التي صرفت في برامج النمو منذ 2001 إلى 2014 والتي بلغت في مجملها حوالي 407 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 30444 مليار دينار جزائري، ولكن معدل النمو الاقتصادي بقي ضعيفا وخاضعا لإيرادات الصادرات، وهذا يعني عدم الدفع بالقطاعات للمساهمة في النمو الاقتصادي، هذه الوضعية تبين فشل السياسات الاقتصادية المطبقة ما أنتج إهدار للإمكانات المالية والبشرية تضييعها للطاقت الإنتاجية التي تتوفر عليها الجزائر.

و نورد هنا جدولا يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول رقم: (03) تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015)

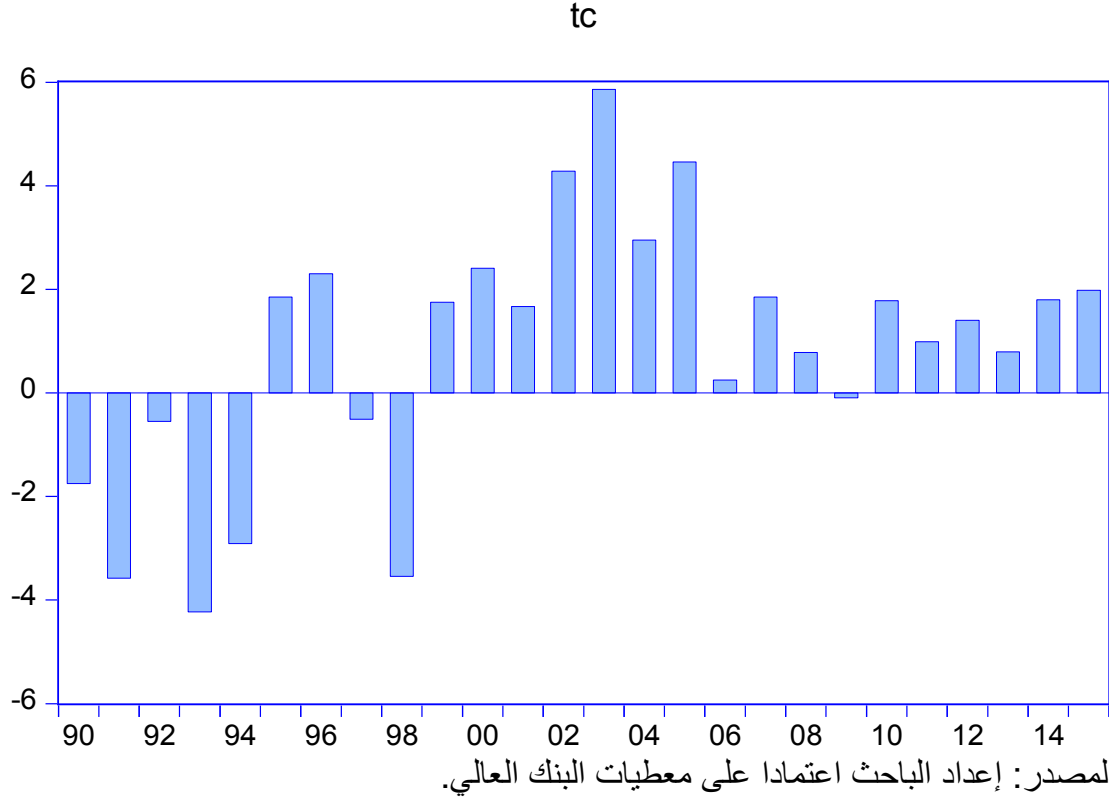
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو	-1.75	-3.58	-0.55	-4.23	-2.91	1.85	2.30	-0.51	-3.54	1.75
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	2.41	1.67	4.28	5.86	2.95	4.46	0.25	1.85	0.78	-0.095
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015				
معدل النمو	1.78	0.99	1.4	0.79	1.8	1.98				

المصدر: البنك العالمي

يتضح من الجدول أعلاه تذبذب معدل النمو الاقتصادي خلال كامل فترة الدراسة، فما عدا الفترة الممتدة بين بداية 1990 إلى 1994 والتي ظهر فيها معدل النمو سالبا، وهي فترة الأزمة الاقتصادية والأمنية، وكذا الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مع الهيئات المالية الدولية، وهي فترة لا يمكن الحكم عليها للأسباب السالفة الذكر، لكن الأمر يختلف بالنسبة لسنوات الالفينيات، فرغم التباين في الإمكانيات المالية بين الفترتين إلا أن هناك معدلات نمو خلال 1995 و1999 أفضل منها خلال الفترة 2005-2009.

هذه الوضعية تبين أن السلطات الجزائرية فشلت في تحقيق الإقلاع الاقتصادي الذي تتكلم عنه والوضع يحتاج إلى إتباع إستراتيجية واضحة وفعالية في الأداء والرشادة في التسيير وإعداد وتنفيذ البرامج بدقة وصرامة.

الشكل رقم(1): تطور معدل النمو الاقتصادي بين سنتي (1990 و2015)



يوضح الشكل أعلاه تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة بين 1990 و 2015 ، ويبيّن تذبذب هذا المعدل وعدم استقراره ويعود هذا إلى ارتباط النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي بالمحروقات وكذا ضعف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات .

2.II عوامل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015:

تقوم السياسات الاقتصادية بوضع استراتيجيات وقواعد لتحقيق الأهداف المسطرة، ويمثل النمو الاقتصادي هدفا أساسيا لهذه السياسات باعتباره عامل استقرار الاقتصاد وإحدى المؤشرات الدالة على التطور الاقتصادي، ولما كان تحقيق النمو يتطلب توفر عدة عوامل مساعدة، فإنه من الضروري تطبيق سياسات اقتصادية تعمل على توفير هذه العوامل، وفي هذا الإطار عانى الاقتصاد من اختلالات هيكلية ومالية خاصة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ما أجبر السلطات على القيام بإصلاحات مالية وهيكلية عملا على توفير الظروف المناسبة للإقلاع الاقتصادي وعلى رأسها تدعيم عوامل النمو وهو ما ندرسه خلال هذا المحور.

1.2.II التطور المالي:

يمثل القطاع المالي في الاقتصاديات الحديثة ركيزة أساسية من ركائز البناء الاقتصادي وبعث النمو الاقتصادي ويرجع ذلك إلى ما يقوم به من حيث توفير وضمان الموارد المالية وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما جعل الأنظمة الاقتصادية العالمية تعمل على إيجاد نظام مالي فعال.

وتماشيا مع التطورات التي يعرفها هذا القطاع على المستوى العالمي من حيث التوسع في المنتجات المالية الناتجة عن التطور التقني والتكنولوجي والتقنيات الحديثة في التسيير المصرفي، عملت الجزائر على إصلاح هذا القطاع وكانت البداية بصدور القانون رقم 10/90 الصادر في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض والذي جاء بعد توجه الجزائر إلى تبني نظام اقتصاد السوق وتحرير قطاع التجارة الخارجية، حيث أسس هذا القانون لمرحلة جديدة في الوساطة المالية بالجزائر بإعادة هيكلة القطاع المصرفي تماشيا وقواعد اقتصاد السوق.

وأهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون:¹

- **استقلالية البنك المركزي كسلطة نقدية:** يتولى مهام تسيير وإدارة السياسة النقدية، وتسيير النقد والائتمان بكل استقلالية وقيام البنوك التجارية بدورها في منح الائتمان.
 - **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** أصبحت القرارات النقدية تتخذ على مستوى السلطات النقدية بدلا من اتخاذها على مستوى الدائرة الحقيقية.
 - **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** منح البنك المركزي الاستقلالية التامة حيث أصبحت الخزينة العمومية لا تلجأ أليا إلى البنك المركزي لتمويل العجز، ما يسمح للسياسة النقدية بأن تقوم بدورها الأساسي بشكل فعال.
 - **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:** يترتب عن هذه العملية إسناد الائتمان إلى مؤسساته وهي البنوك التجارية بدل الخزينة العمومية سابقا وعليه أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح الائتمان للقطاع الاقتصادي؛ ولغرض توسيع القطاع المصرفي وإضفاء نوع من المنافسة فإن هذا القانون أتى بإطار يسمح بإنشاء بنوك خاصة (محلية أو أجنبية). كما ألغى التخصص البنكي في البنوك العمومية وتشجيعها على استعمال أدوات مالية جديدة لمواجهة المنافسة وهذا إلى غاية 2003، أين واجه النظام المصرفي الجزائري صعوبات بعد إفلاس بنكين هما بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي - الجزائر.
- وأنجبت هذه الوضعية أعباء مالية كبيرة على الخزينة العمومية وبالتالي ميزانية الدولة، ما أدى بالسلطات في الجزائر إلى إعادة النظر في المنظومة القانونية المؤطرة لهذا المجال، خاصة من الناحية الإجرائية والحماية، فصدر الأمر الرئاسي رقم 11/03 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003، وجاء لسد النقائص التي سجلت في قانون النقد والقرض، وكان يهدف إلى:²

¹ بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية - العددان 30 و31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2003، ص 15.

² عبد الرزاق جبار، تطور مؤشرات الأداء، ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص 60.

- ✓ تدعيم صلاحيات بنك الجزائر من خلال الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.
 - ✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
 - ✓ تدعيم دور بنك الجزائر في مجال الحركة المالية، وهذا بإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والديون الخارجية، وضمان سهولة تداول المعلومات المالية والاستقرار المالي للبلد.
 - ✓ ضمان أن تحمي البنوك أموال المودعين، بتقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك.
 - وتشمل إصلاحات النظام المصرفي الجزائري جوانب مختلفة، ولكن تم التركيز على عدد من العناصر الأساسية ذات التأثير المباشر والقوى على توجيه الائتمان وتتمثل في:¹
 - ✓ تحرير أسعار الفائدة: تؤثر معدلات أسعار الفائدة في تعبئة المدخرات وتفعيل دور هذه الأخيرة في الاقتصاد.
 - ✓ إزالة القيود على الائتمان، ويتعلق الأمر بالمساواة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الحصول على الائتمان.
 - ✓ تطوير إدارة واستقلالية السياسة النقدية، وهذا بالاتجاه إلى الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (سياسة الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة) فمثلا سنة 2008 قام بنك الجزائر برفع نسبة الاحتياطي القانوني من 6.5% إلى 8% بهدف امتصاص السيولة المحلية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي.
 - ✓ تطوير النظم الرقابية والإطار التنظيمي للجهاز المصرفي.
- لكن رغم هذه الإصلاحات والإجراءات المتعلقة بالنظام المصرفي الجزائري فإنه لم يتوسع بشكل واضح كما أن تمويل الاقتصاد ضعيف .
- وهنا حسب تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2014² يشير إلى أن القروض المقدمة للاقتصاد لم تمثل سوى 27% من PIB سنة 2012 موزع بالتساوي بين القطاع العام و القطاع الخاص، كما يتميز سوق رؤوس الأموال والتأمينات بالتخلف.
- ويبقى مستوى القروض المقدمة للقطاع الاقتصادي ضعيفا مقارنة بمستواه في الدول الأخرى، وما يميز النظام البنكي في الجزائر ما يلي:

¹ محمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع 04، 2015، ص 131.

² FMI, Algérie, Evaluation de la stabilité du secteur Financier, rapport , 9 janvier 2014 ; pp 9-28.

- ✓ ارتفاع دور البنوك العمومية والذي يتكون من 6 بنوك تسيطر حتى 2012 على 86% من أصول النظام البنكي كما تمثل المصدر الأساسي إن لم نقل الوحيد لتمويل المشاريع العمومية.
- ✓ حصر دور البنوك الخاصة في تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ الدولة تدعم ميزانيات البنوك العمومية، ما خفض نسبة القروض غير المنتجة من 21% سنة 2009 إلى 11.5% سنة 2012.

إضافة إلى ذلك، تتمتع البنوك بسيولة معتبرة، حيث قدرت نسبتها سنة 2012 ب 46% من الأصول التي في أغلبها تمثل ودائع الزبائن الصغار بنسبة 52%، هذه المؤشرات توحى بالاستقرار المالي في الجزائر والناج عن الدعم المستمر للسلطات ويبقى تقلب أسعار النفط من المخاطر على النظام المصرفي الجزائري بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

أما ما تعلق بتقييم التطور المالي فقد قام صندوق النقد الدولي بمجموعة من الأبحاث¹ عن التطور المالي والنمو وأجريت الدراسات حول بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتم التقييم بدراسة ستة مؤشرات تمثل كل واحدة منها جانبا من جوانب التطور المالي وهي:

- **القطاع النقدي والسياسة النقدية:** ويتم الاهتمام هنا بمدى استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ومدى القيود المفروضة على الائتمان، ودرجة اعتماد الاقتصاد على النقد.
- **تطور القطاع المصرفي:** ويتعلق الأمر بمدى تطور أسواق البنوك التجارية ومدى سهولة الحصول على الائتمان المصرفي، وتوصل إلى أن كفاءة البنوك التجارية ترتفع في المناخ التنافسي أكثر من مثيلاتها التي تعمل في ظل القيود الحكومية، أما القيود الحكومية على الجهاز المصرفي (تحديد أسعار الفائدة، ارتفاع الاحتياطي القانوني، برامج الائتمان الموجه...) تؤدي إلى كبح التطور المالي.
- **التنظيم والرقابة:** يعتبر التنظيم والرقابة المناسبين للقطاع المصرفي عامل هام لحماية مصالح المودعين ما يعزز الثقة في القطاع المصرفي ويسهل عملية الوساطة المالية.
- **القطاع المالي غير المصرفي:** ويتمثل في المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق الأسهم والسندات وقطاع التأمينات.
- **الانفتاح المالي:** ويقصد به ما إذا كان باستطاعة الأجانب غير المقيمين تداول الأصول المالية أو العملة وما إذا كان سوق صرف العملة سليما ويعتبر هذا المؤشر ذو أهمية في التعبير عن التطور المالي بسبب الانفتاح الاقتصادي العالمي والعولمة الشاملة.

¹ مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص ص 122-123.

• **المناخ المؤسسي:** يعتبر المناخ القانوني والسياسي الذي يعمل في إطاره النظام المالي، من العوامل المحددة لخدمات النظام المصرفي ويمثل هذا الإطار كمحدد للاتمان، فالبنوك تحجم عن منح القروض في ظل منظومة قضائية غير كفءة.

وتوصلت الدراسة إلى أن جميع مؤشرات التطور المالي منخفضة ما عدا مؤشر الانفتاح المالي الذي يظهر مرتفعا بسبب التحرير التدريجي لحساب راس المال وتخفيض القيود المفروضة على دخول الأجانب كما أشارت الدراسة إلى أن تطور القطاع المالي غير المصرفي والبيئة المؤسسية في الجزائر ضعيفان جدا.

وأنت دراسة، بن قانة اسماعيل وبوغزالة امجد عبد الكريم¹ في نفس الاتجاه حيث تناولت قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، واهتمت بقياس المؤشر العالمي للتطور المالي (IGDF)، وتم الاعتماد على معايير قياس التطور المالي وهي:

1. **معيار حجم القطاع المالي:** يقاس هذا المعيار بالمؤشرات الآتية:

✓ **مؤشر العمق المالي:** يقاس هذا المؤشر بمقياس السيولة في الاقتصاد M2/PIB أو يقاس بودائع النظام المصرفي (QM) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) أي (QM/PIB).

✓ **مؤشرات الحجم المطلق للقطاع المالي:** يتم حساب هذا المؤشر بقسمة إجمالي أصول البنوك التجارية إلى (PIB) حيث يعبر عنه بالعلاقة (ABC/M/PIB).

2. **معيار النشاط المالي:**

يقاس هذا المعيار بنسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CSP) إلى الناتج الداخلي الخام أي (CSP/PIB)؛ أو يقاس بنسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص CSP إلى إجمالي القروض (TPTC) أي (CSP/TOTC).

3. **معيار البيئة القانونية والتنظيمية للنظام المالي:**

يتم التعبير عن هذا المعيار بالرقم القياسي الذي تصدره مؤسسة هيرتاج (HeritageFoundation) لقياس الحرية الاقتصادية (HFDI).

ولتقدير مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014) (IGDF) انطلاقا من العلاقتين الآتيتين :

$$I_t = \frac{(X_t - \bar{X})}{\bar{X}} \dots \dots \dots (1) ; \quad T = 1990 - 2014.$$

و \bar{X} المتوسط الحسابي لقيم كل مؤشر .

¹ بن قانة اسماعيل، بوغزالة امجد عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 267-275.

$$IGDF = Moy \left[I \left(\frac{M_2}{PIB} \right), I \left(\frac{QM}{PIB} \right), I \left(\frac{ABCM}{PIB} \right), I \left(\frac{CSP}{TOTC} \right), I (CB), I (HFDI) \right] \dots \dots (2).$$

حيث: IGDF يمثل المؤشر الإجمالي للتطور المالي و CB : مؤشر قياس حجم سوق الأوراق المالية

الجدول رقم(04): قيم المؤشر الإجمالي للتطور المالي (IGDF)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
القيمة	-0.58	-0.605644	-0.386101	-0.254616	-0.314842	0.39	-0.42
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة	-0.42	-0.20	-0.96	0.72	0.51	0.41	0.30
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	0.17	-0.06	-0.03	-0.01	-0.03	0.03	0.00
السنة	2011	2012	2013	2014			
القيمة	-0.01	-0.03	0.00	0.03			

المصدر : بن قانة اسماعيل، بوغزاله محمد عبد الكريم، المرجع السابق، ص 275.

يتضح من الجدول السابق أن المؤشر العام للتطور المالي IGDF كان سالبا خلال الفترة 1990-1999 وهي المرحلة التي عرفت إصلاحات اقتصادية ومالية وكانت هذه المرحلة صعبة على الاقتصاد الجزائري، إذ ميزته اختلالات في المؤشرات الاقتصادية، ويمكن القول أن الإصلاحات من الناحية الإجرائية لم تجسد على أرض الواقع، خاصة الجانب المالي منها وهو ما يشير إلى تخلف القطاع المالي خلال هذه الفترة.

بينما أصبح موجبا ابتداء من عام 2000، وتزامن هذا مع استرجاع الاقتصاد الوطني بعض التوازن بتحسن المؤشرات الاقتصادية وتحسن أسعار المحروقات، ما رفع من الائتمان والإنفاق، خاصة مع البرنامج الأول لدعم النمو، فبين 1991 و 2014 فمعدلاته موجبة وكان ذلك نتيجة تحسن المؤشرات المالية الثلاثة حيث:

مؤشر نصيب القطاع الخاص من القروض عرف تطورا كبيرا حيث بلغ 37.2% بعدما كان لا يتجاوز 22.2% بين 90 و 98 أي بزيادة قدرها 67.6%، كما أن هذا المؤشر كلما ارتفعت قيمته كلما دل على التطور المالي.

كما عرف مؤشر نسبة التزامات ودائع النظام المصرفي إلى PIB تحسن أكبر حيث بلغ متوسط هذه الفترة 27.01% بعدما كان 15.28% فقط خلال 90 - 98 أي بزيادة قدرها 76.81% وميز هذه الفترة إنشاء سوق الأوراق المالية سنة 1999.

أما الفترة 2006-2014 فعرفت تذبذبا في قيم هذا المؤشر، لكن أغلب قيمة سالبة وهذا ما يدل على تراجع بعض مركبات هذا المؤشر، حيث تراجع مؤشر الرسملة (CB) فهو لم يتجاوز 0.08

كمتوسط الفترة بعد أن كان خلال الفترة البيانية 0.94 في المتوسط، أي بانخفاض قدره 92%، حيث انطلقت بورصة الجزائر ب 4 شركات وبعد 5 سنوات انسحبت سوناطراك و بقيت ثلاثة والآن (سنة 2015) لا تتعدى عدد الشركات 5.

وعرف مؤشر نسبة التزامات ودائع النظام المصرفي تراجعاً كبيراً بنسبة قدرها 23.07% وصاحبه ارتفاعاً في مؤشر السيولة (M_2/PIB)

كما توصلت الدراسة إلى أن القطاع المالي يسيطر عليه القطاع المصرفي وتخلف سوق رأس المال وضعف دور المؤسسات المالية غير المصرفية، حيث تبين أن ارتفاع مؤشر رسملة البورصة يؤدي إلى انخفاض مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص ما يعني أن البورصة وفرت بعض التمويل للقطاع الخاص، خاصة في بداية ظهورها.

كما تشير علاقة الترابط بين (M_2/PIB) و ($HFDI$) إلى أهمية توفر البيئة القانونية والتنظيمية والسياسية ليصل القطاع المالي إلى أفضل الطرق لحشد المدخرات وتمويل الاستثمارات؛ لكن ما يمكن قوله هو أن القطاع المالي في الجزائر غير كفاء، كما أن المصارف لا زالت تحجم عن منح القروض، وهذا يدل على أن البيئة التي تعمل فيها لا تضمن لها الحماية اللازمة من مخاطر الائتمان، ويتضح هذا جلياً من خلال " تدخل الدولة في النظام المالي عن طريق التمويل حول خسائر البنوك العمومية إلى ميزانية الدولة"¹

وهذا يعني أن السلطات الإدارية لا زالت تتدخل في القطاع المالي عن طريق توجيه الائتمان وبالتالي تحمل الخزينة مخاطر هذا التدخل.

II.2.2 الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب الأدبيات الاقتصادية الحديثة، دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق زيادة الموارد المتاحة للاستثمار، كما يعزز القدرات التكنولوجية للاقتصادات المستضيفة، وهذا بدوره يؤدي إلى الرفع من مهارات اليد العاملة الفنية.

ويقول " هانز باخمان " في هذا الإطار " لم يكن من الممكن فعلاً تحقيق التنمية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وأستراليا بأبعدها العريضة لولا تدفق كميات هائلة من رأس المال من بريطانيا والدول الأوروبية التي سبق تصنيعها تصنيع الولايات المتحدة الأمريكية "² يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على عوامل الإنتاج في الدول المضيفة، ك رأس المال البشري بالرفع من قدرته الفنية عن طريق نقل التكنولوجيا، ولهذا تعمل الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر على توفير المناخ المناسب لجذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمار أجنبي مباشر.

¹FMI , Algérie , Evaluation de la stabilité du secteur Financier, op.cit , p 28

² هانز باخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، الهيئة المصرية للكتاب، 1977، ص 61.

1. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين 1990-2015:

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بأزمة حادة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي بسبب انهيار أسعار النفط واختلال توازنات الاقتصاد، باشرت السلطات إصلاحات اقتصادية ومالية منذ بداية 1990، بعد تبنيتها تطبيق نظام اقتصاد السوق .

ولتدعيم التوجه نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لغرض تدعيم الاقتصاد، عملت على توفير المناخ المناسب لجلبه سواء من ناحية التحرير التجاري أو من الناحية التشريعية. ويمثل المرسوم رقم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 أحد أهم التشريعات المتعلقة بتأطير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأهم ما جاء به هذا المرسوم نجد:¹

✓ مبدأ حرية الاستثمار: اعتمد مبدأ المساواة بين الأشخاص الطبيعية والمعنوية كما ساوى بين الشخص المحلي والأجنبي.

✓ مبدأ التشجيع على الاستثمار: بني هذا المبدأ على تحديد نسبة المساهمة الذاتية في المشروع، وهذا بدلالة القيمة المالية للمشروع حيث تراوحت هذه النسبة بين 15% و 30% حسب قيمة المشروع كما هو موضح في الآتي:

الجدول رقم(5) نسب المساهمة حسب القيمة

قيمة الاستثمار أقل من 2 مليون دج	2 مليون دج - 10 مليون دج	أكثر من 10 مليون دج
15%	20%	30%

ولغرض تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تدعم الإطار التشريعي في هذا المجال بالمرسوم الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 أهم ما جاء به :²

- مبدأ عدم التمييز: لا تمييز بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي.
- زيادة الحوافز والامتيازات للمستثمرين.
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه وتم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI).
- وتعززت المنظومة القانونية في هذا الميدان بالأمر الرئاسي رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15، وأهم ما جاء به:³

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات والتنظيمات.
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية من مزايا عن طريق التفاوض

¹هدروق أحمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، حالة الجزائر (1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، جامعة يحي فارس - المدينة، 2014، ص 90.

² نفس المرجع، ص 91.

³هدروق أحمد، مرجع سابق، ص 94.

- حق الشفعة: تمنح للدولة أحقية استرجاع الاستثمارات في الحالات التي يريد فيها المستثمر تحويل استثماراته لجهة أخرى، هذا الإجراء يسمح بإبقاء الاستثمار والأرباح في الجزائر. إعادة استثمار قيمة الإعفاءات الجبائية للشركات الأجنبية التي استفادت منها خلال سنوات أو تعويضها.
 - الاحتفاظ بنسبة 51% للدولة في حالة إنشاء شركات مختلطة بين الجزائر والقطاع الخاص.
 - ضريبة جديدة على أرباح الشركات الأجنبية نسبتها 15% .
- وتتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية " لديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من أوروبا وتمثل مدخلا لأفريقيا وتملك ثروة من الموارد البشرية"¹، وهنا يفترض أن تستقطب الجزائر استثمار أجنبي مباشر لما تزخر به من ثروات بشرية ومادية .

ولمعرفة مدى استقطاب الجزائر لهذه الاستثمارات نتطرق إلى تدفقاتها نحو الجزائر.

2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

نورد هنا جدولاً يبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، معبرا عنه بملايين الدولارات. الجدول رقم (6) : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) نحو الجزائر خلال الفترة (1990-2015) :

الوحدة مليون دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
IDE	40	80	30	00	00	00	270	260
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
IDE	606.6	291.6	280.1	1107.9	106.5	633.7	881.9	1081.3
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
IDE	1795.4	1661.8	2593.6	2760.9	2291.2	2571	1484	1691
السنة	2014	2015						
IDE	1504	-587.3						

المصدر: انجاز الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي

يتضح من الجدول السابق ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خاصة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، ويعود هذا الضعف إلى الوضعية غير المستقرة من الناحية الأمنية ومن الناحية التنظيمية لكونها في إطار الإصلاح، ولم تعرف التطور إلا بعد 2001 بقيمة 1.1079 مليار دولار أمريكي، لتصل إلى 2.571 مليار دولار سنة 2011.

¹ محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع2، 2015، ص 125.

لكن رغم هذا التطور إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بدول الجوار أو الدول النامية، فنسبتها من PIB لم تتعد 2.023% وكان ذلك سنة 2001 وعرفت هذه النسبة انخفاضا لتصل إلى 0.83% سنة 2014، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (7) نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى PIB في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

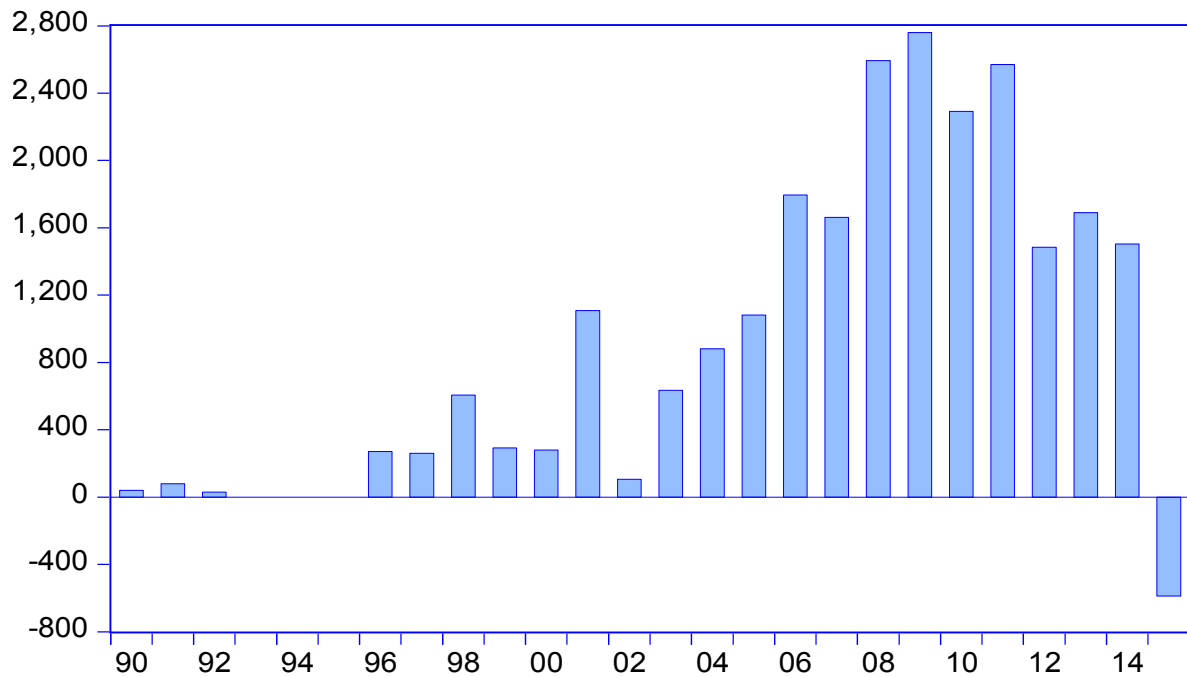
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنة
0.599	1.258	0.539	0.575	00	00	00	0.0624	0.0254	0.0054	IDE/PIB
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
2002	1.543	1.249	1.573	1.12	1.033	0.933	1.876	2.023	0.511	IDE/PIB
				2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
				-0.0035	0.83	0.803	0.734	1.291	1.426	IDE/PIB

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي

كما أنها تعتبر ضعيفة مقارنة بإمكانيات الجزائر سواء من ناحية الموارد أو من ناحية السوق " ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء القطاع الزراعي أو قطاع الخدمات " ¹

¹القنعي عز الدين، أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013/2012، ص 231.

الشكل رقم(2) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية بين (1990 و 2015)
IDE



المصدر: انجاز الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم(7)

يتضح من الشكل البياني المتعلق بالاستثمارات الأجنبية الصافية الواردة الى الجزائر بالتذبذب احيانا وبالضعف أحيانا أخرى، كما يمكن تفسير الإشارة السالبة لهذه الاستثمارات سنة 2015 بشراء الدولة الجزائرية لسهم شركة اوراسكوم تلكوم.

3. مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر:

يمكن معالجة مناخ الاستثمار في الجزائر من زاويتين، باستخدام مؤشرات عامة، أو مؤشرات معيارية تصدر عن هيئات دولية لغرض المقارنة، أما الجانب الأول فيتعلق الأمر بالهياكل القاعدية (شبكة الطرقات، المطارات، الاتصالات،) والمتتبع لهذا الجانب فإنه يلاحظ الضعف من هذا الجانب، ما يمثل عائقا في وجه الاستثمار.

أما المؤشر الآخر فهو حجم السوق، حيث تتمتع السوق بالكبر نظرا للتعداد السكاني الكبير وضعف القطاعات الاقتصادية ما جعلها تعجز عن تلبية الطلب المتزايد على مختلف المنتجات سواء الفلاحية أو الصناعية " ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض إجمالي حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت 4.405 مليار دولار في 2011"¹

¹القنيعي عز الدين، المرجع السابق، ص 233.

أما الجانب الآخر من المؤشرات فنورد بعضها في الجدول الآتي لغرض معرفة تصنيف الجزائر على المستوى الدولي.

الجدول رقم (8) مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر

التنافسية العالمية		سهولة أداء الاعمال		الكوفاس		المؤشر المركب للمخاطر القطرية	
139	133	183	181	165	165	140	140
دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة
2011	2010	2011	2010	جانفي 2010	ديسمبر 2010	ديسمبر 2009	ديسمبر 2009
83	83	136	136	14	14	72.2	70.8

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص ص 260-261. ما يمكن قراءته من خلال هذه المؤشرات:

- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** ويتضمن المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية، فبالنسبة لهذا المؤشر فإن الجزائر مصنفة في 50%، الثانية من الدول، لكن في درجة منخفضة من المخاطر، نتيجة الاستقرار السياسي والمالي.
- **مؤشر الكوفاس:** يقيس مدى قدرة الدول على التسديد وتصنيف الجزائر هو A4 ويعني وضعية مقبولة في القدرة على التسديد، ولكن في وضعية سريعة التأثير بالأوضاع السياسية والاقتصادية.
- **سهولة أداء الأعمال :** احتلت الجزائر المرتبة 136 سنتي 2010 و 2011 من أصل 181 و 183 دولة على التوالي، وتعتبر مراكز متخلفة، ويدل هذا على صعوبة مناخ الأعمال والذي يتميز بثقل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية والرشوة والفساد الإداري، حيث يعاني المستثمر من المناخ السائد سواء من تضييع الوقت في الإجراءات وهي عملية مكلفة من حيث تضييع الفرص، ما أدى إلى تراجع الكثير من المستثمرين عن مشاريعهم في الجزائر .
- **مؤشر التنافسية العالمي:** احتلت الجزائر كذلك في هذا الجانب مراتب متأخرة، فسنة 2011 كان ترتيبها 83 من أصل 139 دولة، تفسر هذه الوضعية بعد الجزائر عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولتحسين هذا المناخ يجب معالجة الجوانب الآتية:
 - ✓ منظومة قانونية واضحة.
 - ✓ عدالة تتمتع بالاستقلالية والقوة.
 - ✓ تطوير المنظومة المصرفية من حيث المنتجات.
 - ✓ وإدخال التكنولوجيا في المعاملات المالية حيث لا زال هذا القطاع مختلفا كثيرا مقارنة إلى ما وصل إليه في العالم وتزويده برأس المال البشري الكفاء .

✓ القضاء على الإجراءات الإدارية المتخلفة والثقيلة وفتح المجال بكل شفافية أمام المستثمرين (محليون أو الأجانب).

3.2.II التحرير التجاري:

عرفت التجارة الخارجية قبل بداية الإصلاحات الاقتصادية في عام 1989، احتكار الدولة لهذا النشاط، فبدأ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في الجزائر منذ 1989، وما جاء في هذا البرنامج انه " تقتضي الواردات الممولة بائتمان لمدة تزيد عن 90 يوم الحصول على ترخيص من البنك المركزي، وتتطلب الأنظمة دفع الواردات التي تقل قيمتها عن مليوني دولار نقدا أو خلال مدة تمويل تقل عن 90 يوما".¹

فقد ألغيت قيود الاستيراد المركزية وحل محلها نظام أكثر مرونة يقتضي من كل شركة توفير مبلغ من النقد الأجنبي والائتمان لاستعماله وفق برنامجها الخاص.

وبعد صدور قانون النقد والقرض في أبريل 1990 صاحبه قانون التمويل الإضافي في أوت 1990، والذي وسع مجال الاستيراد إلى شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة، ثم بعد أبريل 1991 أصبح لكل مسجل في السجل التجاري الحق في الاستيراد، وأعطى الحق للمستوردين الحصول على النقد الأجنبي بالسعر الرسمي، وأصبحت العملية بدون قيود على تراخيص الاستيراد.

مع عودة الاختلالات المالية إلى الاقتصاد قامت السلطات بتشديد القيود على الصرف " وفي أواخر 1992 بدأت السلطات في تطبيق قواعد صارمة على التمويل: فالمعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة"².

ولما كانت هذه الشروط اتجه المستوردون إلى استيراد المنتجات النهائية وعدم استيراد السلع الوسيطة ما أدى بالسلطات إلى إعطاء تحفيزات لمن يستورد هذا النوع من السلع وحرمان الواردات التي ليست لها الأولوية من تسهيلات النقد الأجنبي، وتم إصدار تعليمة تحمل رقم 625 والتي ترجع لغزارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها "³

وجاء برنامج الإصلاح لسنة 1994 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والذي تضمن شرط التحرير التام للتجارة الخارجية، وتم هذا الانفتاح بالتدرج وذلك بالتخلي التدريجي عن القيود المفروضة على التجارة الخارجية. " ولزيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي خفضت الحماية الجمركية وكذلك الحدود القصوى للتعريفات الجمركية على الواردات، أولا في 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45%

¹ صندوق النقد الدولي، الجزائر، مرجع سابق، ص 111.

² صندوق النقد الدولي، الجزائر، مرجع سابق، ص 110.

³ عبد الغفار عطاس، محمد زوزي، ز عبد الوهاب دادن، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1980 - 2011) / مجلة الباحث، ع 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 286.

في جانفي 1997 " ¹ هذا الانفتاح فتح المجال ارتفاع الواردات منذ 1994 وهو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (9) تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2015) الوحدة / مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الواردات	9.8	7.8	8.3	8	9.2	12.11	11.24	10.27
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الواردات	10.85	11.51	9.173	9.940	12.009	13.534	18.308	20.357
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	21.456	27.631	39.479	39.294	40.473	47.247	50.376	55.028
السنة	2014	2015						
الواردات	58.580	39.192						

المصدر : البنك العالمي

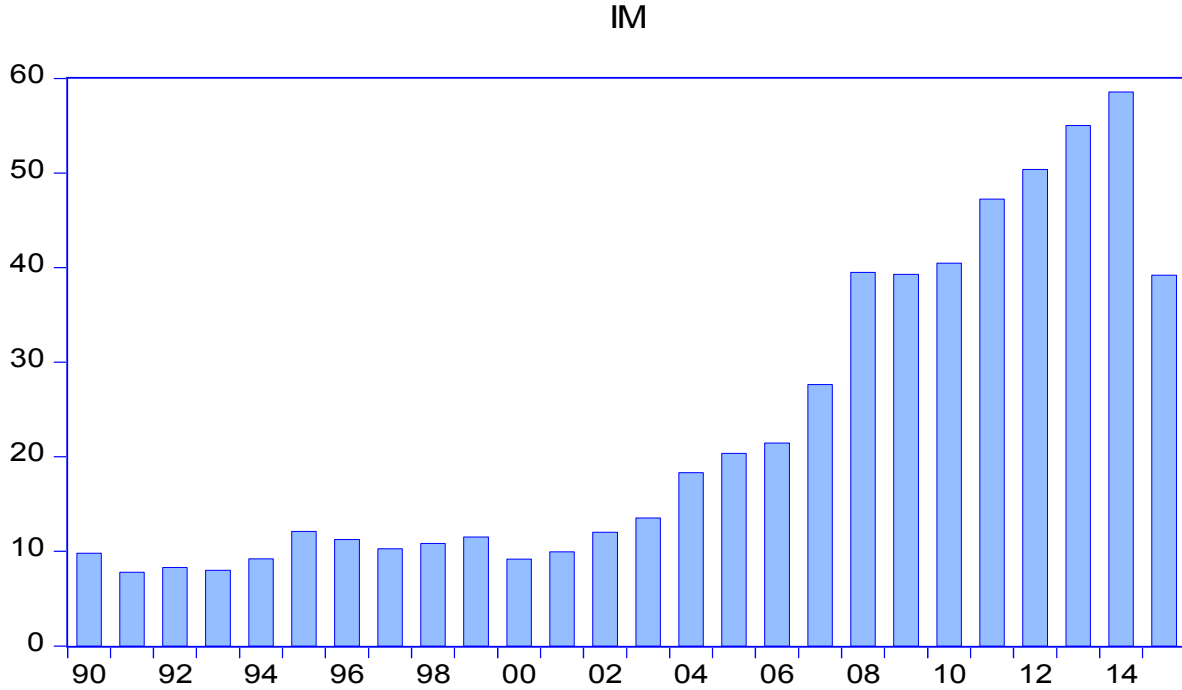
يتضح من الجدول السابق رقم (9) المنحنى التصاعدي للواردات في الجزائر، وتعود هذه الزيادة في الواردات إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني بشقيه الفلاحي والصناعي، وعدم قدرته على تلبية الطلب المحلي الذي يتسم بالارتفاع بسبب زيادة النمو السكاني واتساع الطلب على التجهيزات الناتج عن المشاريع الاستثمارية التي انطلقت منها السلطات حيث " تحتل سلع التجهيز الصناعي المرتبة الأولى في التركيبة السلعية للواردات، فقد انتقلت من 3068 مليون دولار سنة 2000 إلى 8528 مليون دولار سنة 2006 وصولاً إلى 15745 مليون دولار سنة 2013 " ² هذا لغرض تدعيم الجهاز الإنتاجي، لكن دون أن يحدث ذلك أي تغيير في القطاع الصناعي، رغم الأغلفة المالية التي خصصت له، كما عرفت واردات المواد الغذائية تزايداً مستمراً " حيث انتقلت من 2415 مليون دولار في 2000 إلى 3800 مليون دولار سنة 2006 لتصل إلى 9572 مليون دولار سنة 2013 " ³ كما كان لعامل الانفتاح التجاري أثره على هذه الزيادة في قيمة الواردات من حيث سماح السلطات الجزائرية لاستيراد أي شيء، حتى السلع التي ليس لها أي فائدة للاقتصاد أو المجتمع، كما ساهمت هذه السياسة في القضاء على المبادرات الخاصة بالإنتاج، حيث لم يتم وضع سياسات حمائية للمنتج الوطني، ما جعل المنتجون يتخلون عن مشاريعهم الإنتاجية والتوجه للاستيراد.

¹ صندوق النقد الدولي، الجزائر، مرجع سابق، ص 113.

² موسى بوشنوب، مرجع سابق، ص 250.

³ نفس المرجع، ص 250.

الشكل رقم(3) تطور الواردات الجزائرية بين (1990 و 2015)



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم(9)

ونورد هنا جدولا يوضح سياسة الانفتاح التجاري في الجزائري ويتم ذلك عن طريق مؤشر يسمى، مؤشر الانفتاح التجاري ويتم حسابه بقسمة مجموع الواردات (M) والصادرات (X) على الناتج الداخلي الخام (PIB) أي بتطبيق العلاقة الآتية: $[(M + X) / PIB]$

وكانت نتائج هذا المؤشر كالاتي:

الجدول رقم (10) : مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015)

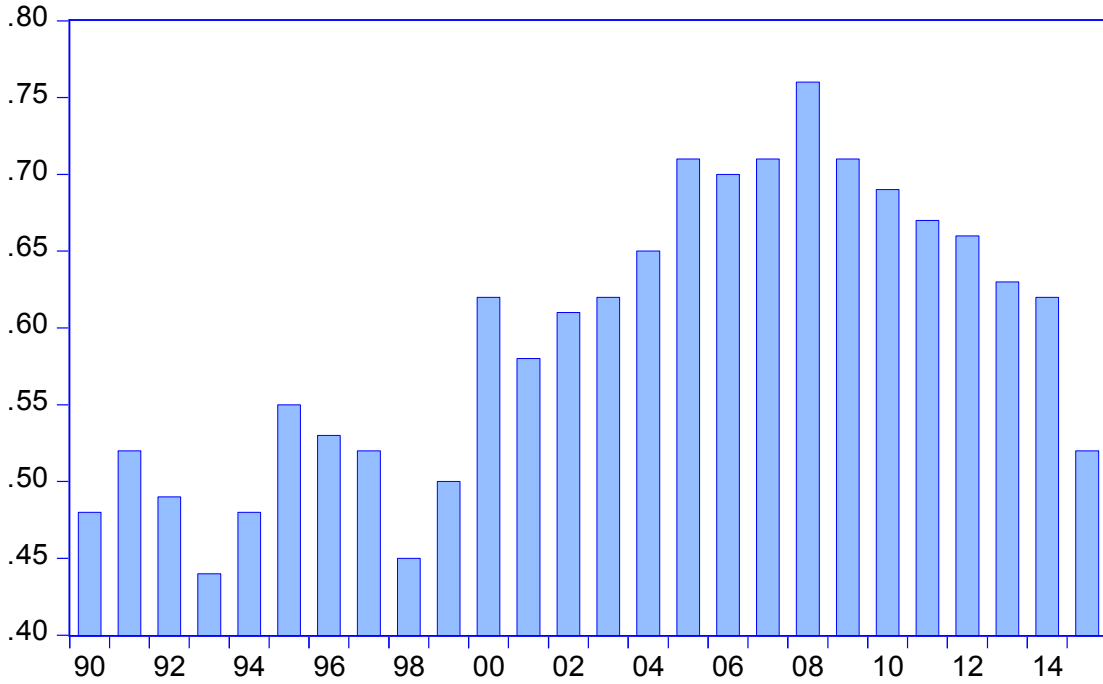
السنة	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
قيمة المؤشر	0.50	0.45	0.52	0.53	0.55	0.48	0.44	0.49	0.52	0.48
السنة	2008	2007	2006	2005	2005	2004	2003	2002	2001	2000
قيمة المؤشر	0.76	0.71	0.70	0.71	0.71	0.65	0.62	0.61	0.58	0.62
السنة			2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
قيمة المؤشر			0.52	0.62	0.63	0.66	0.67	0.69	0.71	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي.

يتضح من خلال معطيات الجدول السابق أن مؤشر الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة تميز بالزيادة المستمرة، ويبين بأن انفتاح التجاري في الجزائر مناسب لكن هذا الانفتاح لا يعبر عن كون

التجارة الخارجية في الجزائر تتميز بالديناميكية والتنوع، بل مرتبطة بأسعار البترول التي تمثل حوالي 97% من الصادرات وهذه الأخيرة هي التي تمويل الواردات، أي أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على مصدر تمويلي واحد، وهذا ما يجعله عرضة لتقلبات السوق العالمية للبترول، وهذا يبين ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على خلق الثروة وبالتالي ضعف مساهمته في الصادرات (3%).

الشكل رقم (4) مؤشر التطور المالي في الجزائر
IDF



المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم(10)
يتبين من المنحنى تذبذب هذا المؤشر من سنة إلى أخرى ما يعني أن القطاع المالي لم يتطور بشكل مستمر ، ما يعني بقاءه في أسلوبه التقليدي كما أن تحسن المؤشر تزامن وارتفاع مداخل الجزائر من المحروقات.

هذه الوضعية تبين فشل السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل السلطات حيث أبقت على ريعية الاقتصاد، ولم تستطع أن تجد بديلا للمحروقات وهو ما أبقى الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات الخارجية لسوق البترولية، وما الوضعية التي تمر بها البلاد في السنتين الأخيرتين إلا دليل على تراوح السياسات الاقتصادية المنتهجة مكانها .

وننتقل هنا إلى شرح عامل آخر وهو النفقات العمومية:

4.2.II النفقات العمومية:

تمثل النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي إحدى عوامل النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في توفير الهياكل القاعدية اللازمة للنشاط الاقتصادي.

ونظرا للدور الذي تلعبه هذه النفقات فإن الدول تعمل على توظيفها بطرق سليمة لتعطي النتائج التي تسطرها السياسات الاقتصادية، وانطلاقا من النظام المتبع في جانب التسيير قبل إصلاحات 1990، فإنه قبل هذا كانت الخزينة العمومية هي التي تقوم بدور الممول، لكن بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في بداية تسعينيات القرن الماضي وصدور قانون النقد والقرض أين تم الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية هذه الإصلاحات في بدايتها سمحت بضبط الأوضاع المالية.

لكن السلطات تراجع عن ذلك بين 1992 و1993 بسبب الأزمة الأمنية و" ارتفعت أجور أعضاء الحكومة بأكثر من 20% سنويا وبذلك ارتفعت نسبة الأجور الحكومية من PIB بين 1991 و1993¹ وعرفت الميزانية تدهورا بعد أن سجلت فائضا سنة 1991 قدر ب 1.7% من PIB، فانقلب هذا إلى عجز سنة 1993 قدره 8.7% من PIB.

وبعدها وابتداء من سنة 1994 دخلت الجزائر في إصلاحات جديدة مكنت السلطات من ضبط الأوضاع وتحول العجز الذي عرفته سنة 1993 إلى فائض ب: 2.7% من PIB سنة 1997، وكان ذلك نتيجة برنامج الإصلاح حيث " نجح برنامج الإصلاح المنفذ منذ عام 1994 في القضاء تماما على مصادر العجزات شبه المالية وأدى إلى قدرة وزارة المالية على المدى المتوسط في استخدام السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق كأداة فعالة من أدوات الإدارة الاقتصادية الكلية"²، وهو ما كانت تهدف إليه البرامج المطبقة خلال فترة الإصلاح، كما استطاعت السلطات الجزائرية تخفيض الإنفاق خلال الفترة (1995-1999) "حيث بلغ معدل نمو الإنفاق 25% فقط وهي نسبة منخفضة إذا ما قارناها بالفترة السابقة"³

1. تطور النفقات العمومية:

عرفت النفقات العمومية ارتفاعا مستمر منذ 1990 وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

¹ صندوق النقد الدولي، الجزائر، مرجع سابق، ص 34.

² صندوق النقد الدولي، الجزائر، مرجع سابق، ص 34.

³ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 256

الجدول رقم (11): تطور النفقات العمومية خلال الفترة (1990-2015) الوحدة : مليار د ج

السنة	الإنفاق G	%G/PIB	السنة	الإنفاق G	%G/PIB
1990	136.5	24.62	2003	1690.2	32.09
1991	212.1	24.60	2004	1891.8	30.75
1992	420.1	39.09	2005	2052	27.13
1993	476.6	40.06	2006	2453	28.78
1994	566.3	38.07	2007	3108.5	33.23
1995	759.6	36.66	2008	4191	37.98
1996	734.9	33.02	2009	4246.3	42.59
1997	914.1	32.88	2010	4466.9	37.25
1998	976.7	34.51	2011	5853.6	40.29
1999	1004.7	31.03	2012	7058.1	43.79
2000	1178.1	28.57	2013	6092.1	36.76
2001	1321	31.03	2014	6208.7	35.01
2002	1550.6	34.14	2015	7656.16	32.12

المصدر : موسى بوشنب، مرجع سابق، ص 209. البنك العالمي.

القنعي عز الدين، مرجع سابق، ص ص 294-295.

يتضح من الجدول أعلاه أن سياسة الإنفاق الحكومي في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، باستثناء بعض السنوات التي عرف فيها انخفاضا لنسبة من PIB، فبينما وصلت نسبة الإنفاق سنة 1993 إلى 40.6% من PIB انخفضت لتصل سنة 2000 إلى 28.57%، ويعود هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، والذي مما يهدف إليه هو تخفيض الإنفاق عن طريق تقليص الدعم المقدم من طرف الدولة وبعدها عرفت أسعار البترول ارتفاعا خاصة منذ عام 2000 حيث كان سعر البرميل 20 دولار لينتقل إلى 40 دولار سنة 2004 ثم 50 دولار سنة 2005 " وبسبب هذا الارتفاع في أسعار النفط عرف الاقتصاد نموا وصل إلى 5% والتضخم وصل إلى 3%¹.

كما أن 2/3 إيرادات الميزانية هي من الجباية البترولية، ما أدى إلى تحسين عجز الميزانية حيث انتقل من عجز قدره 2%² من PIB سنة 1999 إلى فائض قدره 14% من PIB سنة 2005، فيما انتقلت إيرادات الميزانية من 28.57% من PIB سنة 2000 إلى 30.75% من PIB سنة 2004 وهي فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

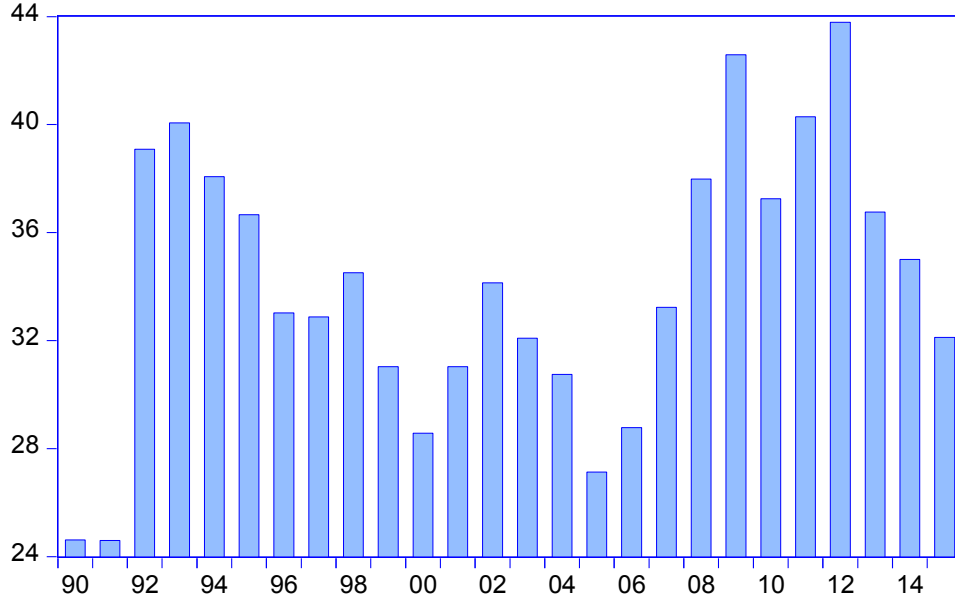
أما الفترة الممتدة بين 2005 و2009 فعرفت ارتفاعا كذلك، حيث انتقلت من 20.13% في 2005 إلى 42.59% من PIB سنة 2009، هذه الوضعية المالية المريحة أدت إلى التسديد المسبق للديون أين أصبحت تمثل 17% من PIB بعدما كانت هذه النسبة تقدر ب 80% من PIB في سنة

¹ - Banque Mondial, Rapport 2007.

² - Banque Mondial, Rapport 2007.

1994، لتصل سنة 2014 إلى 35.01% من PIB، ويعود هذا الانخفاض في الأساس إلى انخفاض أسعار البترول والتي تمثل العامل الوحيد المؤثر بشكل كبير على إيرادات الميزانية.

الشكل رقم (5) تطور نسبة النفقات العمومية من (PIB) بين (1990 و 2015)
TDP



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (11)

يتضح من المنحنى البياني لنسبة النفقات العمومية من الناتج الداخلي أنها بدأت تعرف الانخفاض بداية من سنة 1994 وهي الفترة التي تميز فيها الاقتصاد الجزائري بأزمة واختلال في التوازنات الاقتصادية أما بداية من 2000 فان الانخفاض يعود إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام والذي لم يصاحبه نفس الارتفاع في النفقات ولم ترتفع هذه النسبة الأبدية من 2008 أين باتت مراجعة أجزور الوظيف العمومي والتي امتدت آثارها إلى غاية 2012. وفي الأخير يمكن الخروج بالخلاصة الآتية:

خلاصة:

مر الاقتصاد الجزائري منذ 1990 بمراحل مختلفة عرف خلالها أوضاعا متباينة، فبينما تميزت بداية تسعينيات القرن الماضي إلى غاية منتصفها بالصعوبة إلا أنه تمكن من العودة إلى التوازنات الكبرى بفصل السياسة الصارمة المصاحبة لبرامج التصحيح المعتمدة مع الصندوق النقدي الدولي، ثم استرجع عافيته منذ 2000، أين بدأت أسعار البترول في الارتفاع ما حسن من الوضعية المالية.

وقامت السلطات بعد تحسين الوضعية المالية للبلاد ببعث برامج النمو الذي يبقى هدف جميع السياسات الاقتصادية وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2014، لغرض بعث الاقتصاد من خلال تحسين مستوى النمو الاقتصادي ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة إلى مستويات دنيا وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للسكان.

كما هدفت هذه البرامج إلى تحسين مستوى الإنتاج الفلاحي والصناعي لتغطية الطلب الداخلي المتزايد والتقليل من فاتورة الاستيراد التي ترتفع من سنة إلى أخرى، وكذا العمل على تقليص تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات وتجنبيه الاختلالات التي تصيبه جراء تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والعمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عاملا مكملا للاستثمار المحلي ومحفزا له بخلق المنافسة ما يؤدي تحسين ظروف ونوعية الإنتاج وخفض الأسعار، كما يعمل على تحسين المستوى التقني للعمال عن طريق نقل التكنولوجيا، لكن نسبة هذه الاستثمارات ضعيفة، خاصة خارج المحروقات ويعود هذا إلى مناخ الاستثمار غير المشجع، سواء من ناحية الإجراءات الإدارية الثقيلة والمعقدة أو من حيث المحيط المؤسسي المتخلف ومنها النظام المصرفي الذي لا يزال بعيدا عن المستوى الذي وصل إليه في العالم.

فرغم أن عوامل التطور المالي تشير بالإيجاب إلى هذا القطاع لكن يبقى من العوامل المعيقة للاستثمار الأجنبي المباشر.

هذه الوضعية أدت إلى الاعتماد في تمويل المشاريع الكبرى على الخزينة العمومية، ما يجعل النشاط الاقتصادي تحت سيطرة الإدارة وهذه تعتبر عائقا أمام النمو الاقتصادي، وعليه وحتى تتمكن الجزائر من تحسين وضعها الاقتصادي توفير عوامل النهضة الاقتصادية وتتمثل في:

- ✓ رأس المال البشري، وهذا بالاستثمار في البحث والتطوير.
- ✓ نظام مصرفي كفاء ومتطور وفعال.
- ✓ دعم المنتج الوطني بحمايته من المنافسة الخارجية.
- ✓ إدارة كفاء تحسن إدارة واستغلال الموارد المتاحة .
- ✓ توجيه النفقات العمومية للمشاريع التي تساهم في الرفع من النمو الاقتصادي.

هذه العوامل إذا ما أدمجت بنسب مناسبة يمكن أن تحسن من الوضع الاقتصادي في الجزائر وبالتالي تدعيم النمو الاقتصادي ما يسمح بالتخفيف من معدلات البطالة والتقليل من الفقر.

الفصل الثالث

قياس اثر التدفق المالي والتطور المالي
على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

تهدف الدراسات الاقتصادية الكلية في معظمها إلى معرفة العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة ، وهنا يأتي دور القياس الاقتصادي من حيث تطبيق التقنيات الكمية للكشف عن هذه العلاقات، كدراسة العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة ومعرفة اتجاه العلاقة بينها ما يسمح بإعطاء صورة واضحة عن الظاهرة المدروسة وإمكانية بناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة. وباعتبار إن من أهداف السياسات الاقتصادية الكلية للحكومات تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة فإن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب الأمر توفير العوامل المساعدة على ذلك والتنسيق بين هذه العوامل بشكل سليم لتحقيق الهدف،

وباعتبار إن عوامل النمو الاقتصادي متعددة و مختلفة باختلاف الزمن والمدارس والباحثين وكذا باختلاف القطاع الاقتصادي على أساس القطاع الحقيقي و القطاع المالي، فبالنسبة للقطاع المالي فكان ينظر له على انه لا يؤثر في النمو الاقتصادي، قبل أن تأتي النظريات الحديثة والتي تعرف بنظريات النمو الداخلي وتعتبر أن القطاع المالي يساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم والضروري للاستثمار .

وهذا الفصل يسلط الضوء على قياس اثر جزء من هذه العوامل وهي العوامل المالية والتطور المالي والتي أصبحت حسب نظريات النمو الداخلي الركيزة الأساسية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، من خلال عرض الأساس النظري للنموذج القياسي المعتمد لدراسة اثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر كمحاولة لمعرفة مدى مساهمة القطاع المالي والتدفقات المالية في النمو الاقتصادي، و تتمثل متغيرات الدراسة في:

✓ معدل النمو الاقتصادي مقاسا بلوغاريتم الناتج الداخلي الخام(PIB) كمتغيرة داخلية ويرمز له بالرمز(LPIB).

وكمتغيرات خارجية أو مفسرة اعتمدت الدراسة الآتي:

- ✓ لوغاريتم المجمع النقدي (M2) للتعبير عن التطور المالي ونرمز له بالرمز(LM2)؛
- ✓ لوغاريتم النفقات العمومية ويشير إليه بالرمز(LDP)؛
- ✓ لوغاريتم مجموع الصادرات والواردات كمؤشر للانفتاح التجاري ويرمز له بالرمز(LXM)؛

وقبل بناء النموذج القياسي تقوم الدراسة ببعض الإجراءات باعتبار أن الكثير من النماذج القياسية تعاني من مشكلة الانحدار الزائف بسبب عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، وبالتالي فإن العملية تتطلب إجراء اختبار استقرارية هذه السلاسل باستخدام مجموعة من الاختبارات المناسبة لمثل هذه الدراسات منها:

اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية بهدف معرفة مدى استقراريته وتحديد درجة تكاملها، وللكشف على مدى استقرارية متغيرات الدراسة ودرجة تكاملها تم تطبيق كل من اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dikey Fuller Test ADF) واختبار فيليبس بيرون (Phillips Perron pp) ، وكشف هذين الاختبارين على إن متغيرات الدراسة جميعها مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى ما يسمح بتطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)،

وتقود هذه النتائج إلى بناء النموذج وتقديره وهنا تم اعتماد نموذج لوغاريتمي يعبر عن العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغيرة داخلية ومتغيرات التدفقات المالية والتطور المالي كمتغيرات خارجية،

أما تقدير النموذج المقترح فتم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) لما يتميز به هذا النموذج عن باقي التقنيات، حيث انه يمكن تطبيقه في حالة العينات الصغيرة بالإضافة إلى انه يمكن أن يفصل بين آثار المدى القصير و آثار المدى الطويل بخلاف التقنيات الأخرى كما انه يأخذ بعين الاعتبار الآثار المبطأة للمتغيرات وهو ما يتوافق مع الدراسات الاقتصادية الكلية،

و يتناول هذا الفصل أربعة محاور:

1. تقديم المتغيرات المستعملة في النموذج القياسي.

2. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL).

3. تقدير النموذج .

4. تفسير النتائج.

ونشير هنا أن هذا الفصل خصص لتقدير نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 و 2015، وبينت نتائج الدراسة أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بشكل كبير بحجم التجارة الخارجية.

1.III. تقديم المتغيرات

تشمل متغيرات النموذج القياسي المقترح لتفسير اثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر مجموعة من المتغيرات منها المتغيرة الداخلية والمتغيرات الخارجية أو المفسرة لها وهذا باستخدام البيانات الإحصائية لمجموعة متغيرات النموذج والتي يمكن عرضها فيما يلي :

1.1.III. المتغيرة الداخلية : LPIB

تمثل $(LPIB_t)$ لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (PIB) وتعتبر عن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

1.2.III. المتغيرات الخارجية

وهي تلك العوامل المعبرة عن التدفقات المالية و التطور المالي التي ينظر إليها في التحليل الاقتصادي والدراسات الاقتصادية الكلية على أنها تؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي، وتتمثل في :

• التطور المالي $LM2$:

تعبر هذه المتغيرة عن مدى تطور القطاع المالي في البلد و يتم التعبير عليه بمجموعة من المتغيرات كالسيولة في الاقتصاد و تعني درجة استخدام النقد في الاقتصاد الوطني، و من ثم فإن هذا المؤشر يقيس حجم القطاع المالي في الاقتصاد علما أن $M2$ تمثل الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (العملة و الودائع الجارية) والتي يرى البعض فيها عاملا يساهم بشكل ايجابي في معدل النمو الاقتصادي.

كما أن هناك من يستخدم نسبة نصيب القطاع الخاص من الائتمان إلى الناتج الداخلي الخام (CSP_t/PIB_t) كمقياس للتطور المالي، حيث CSP تمثل القروض الموجهة للقطاع الخاص، وهنا نشير إلى انه كلما زادت هذه النسبة كلما عبر ذلك عن تطور القطاع المالي،

وحسب هذا المؤشر فان القطاع الاقتصادي الخاص يمكن أن يساهم إيجابا وبفعالية في حالة ما إذا أعطيت له إمكانية الوصول إلى الائتمان بالشكل المطلوب والمناسب.

و هناك من يعتبر كمقياس للتطور المالي نصيب القطاع الخاص من الائتمان إلى الائتمان الإجمالي CT ، ليكون المؤشر هو (CSP / CT) ، أو نسبة أشباه النقود QM إلى PIB أي (QM_t/PIB_t) وهذا يعني انه كلما ارتفع نصيب القطاع الخاص من الائتمان الإجمالي كلما دل ذلك على تطور القطاع المالي وكلما كانت مساهمة القطاع الاقتصادي الخاص في معدل النمو الاقتصادي اكبر.

وهذه الدراسة أخذت كمؤشر للتطور المالي السيولة في الاقتصاد و الممثلة بالمجمع النقدي (M2).

• النفقات العمومية LDP

تساهم النفقات العمومية في النمو الاقتصادي من خلال توفير الهياكل القاعدية، و يتم الحصول على هذا المؤشر بإدخال اللوغاريتم على النفقات العمومية، ونشير هنا إلى أن هناك من يستخدم نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام أي (G_t) (PIB_t) كمؤشر للتعبير عن النفقات العمومية، ويفترض أن يؤثر الإنفاق العام إيجابا على النمو الاقتصادي من خلال توفير الهياكل القاعدية التي يحتاج إليها النشاط الاقتصادي خاصة نفقات التجهيز.

• الانفتاح التجاري :

يقاس الانفتاح التجاري بحجم التجارة الخارجية للبلد أي بمجموع الصادرات (EX) والواردات (IM)، كما إن هناك من يأخذ نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام $X_{3t} = \frac{(EX+IM)}{PIB_t}$ كمؤشر للانفتاح التجاري، وفي هذه الدراسة تم استخدام لوغاريتم حجم التجارة الخارجية كمؤشر معبر عن الانفتاح التجاري حيث $\log(EX+IM)LXM =$

وهنا يرى الكثير من الباحثين أن لحجم التجارة الخارجية تأثير ايجابي على النشاط الاقتصادي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي خاصة الاقتصاديات المتخلفة من خلال الولوج إلى أسواق التكنولوجيا والتكوين.

• الاستثمار الأجنبي المباشر: IDE

و يتعلق الأمر هنا بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، (علما أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن ارتفاع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام يساهم إيجابا في النمو الاقتصادي، كما إن هناك من يأخذ القيم الكاملة في الدراسات القياسية دون اللجوء إلى المؤشرات كما هو الحال في هذه الدراسة حيث تستخدم لوغاريتم الاستثمار الأجنبي الصافي الوارد $\log(IDE_t)$ كمؤشر مفسر للنمو الاقتصادي،

لكن ونظرا لضعف التدفقات الصافية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر فإنه تم استبعاد هذه المتغيرة من الدراسة لتصبح هذه الأخيرة تعتمد على التطور المالي والنفقات العمومية والانفتاح التجاري والمثل بحجم التجارة الخارجية والتي يعبر عن التدفقات المالية.

ولبناء النموذج ننطلق من الصيغة العامة للنموذج كما هو في الشكل الآتي:

$$LPIB=f(LM2 ,LDP,LXM).....34$$

حيث فترة الدراسة تمتد من 1990 إلى 2015

2.III. منهجية و نموذج الدراسة

تظهر متغيرات الدراسة أن العلاقات السببية بينها يمكن أن تمتد إلى فترات ماضية أي أن القيم السابقة للمتغيرات الداخلية و المتغيرات الخارجية خلال الفترات التي تسبق الفترة t يمكن أن تفسر الظاهرة المدروسة و المتمثلة في النمو الاقتصادي، والذي هوليس بالظاهرة الاقتصادية التي تتأثر بسرعة ما يجعلها تفسر بقيمها السابقة والقيم السابقة للعوامل التي تؤثر فيه.

وتتطلب دراسة مثل هذه الظواهر تطبيق طرق ونماذج قياسية مناسبة للحصول على أفضل تقدير ونتائج أحسن تعبيراً وهو ما توفره بعض النماذج كنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) .

ولكن قبل بناء النموذج وإجراء عملية التقدير، يمكن الإشارة إلى إن بعض النماذج القياسية تعاني من مشكلة الانحراف الزائف، خاصة إذا كانت السلاسل الزمنية لقيم المتغيرات غير مستقرة،

وهنا تجدر الإشارة إلى السلاسل الزمنية باعتبار إن "دراسة وتحليل السلاسل الزمنية تعتبر إحدى الطرق الرياضية والإحصائية التي تعالج سلوك الظواهر في الزمن، ما يسمح بمعرفة دقيقة للعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية،

وهو ما يسمح بإمكانية بناء نموذج قياسي لتفسير سلوك الظاهرة و التنبؤ باتجاهها في المستقبل هذا ما يسمح بالتحكم في الظاهرة بشكل يساعد على تحقيق الأهداف المسطرة مستقبلياً، وينطبق هذا على السياسات الاقتصادية الكلية ، ويتم ذلك بالعمل على معلمات النموذج بتغييرها وملاحظة النتائج المترتبة عن هذا الإجراء.

وللوصول إلى ذلك يتطلب الأمر دراسة وافية ودقيقة للسلاسل الزمنية باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية.¹

¹ الناصر عبد المجيد حمزة و جمعة أحلام احمد، المقارنة بين طرائق تحديد رتبة نموذج الانحدار الذاتي الطبيعي باستخدام بيانات مولدة وبيانات لبعض العناصر المناخية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ع48، 2007، ص ص 272-251.

ويقصد بالسلسلة الزمنية بأنها "مجموعة من المشاهدات تتولد على التوالي خلال الزمن، وتتميز أية سلسلة زمنية بان بياناتها مرتبة بالنسبة للزمن، وان المشاهدات المتتالية عادة ما تكون غير مستقلة"¹ وتكون السلسلة الزمنية مستقرة في الزمن أو يميز له عادة بالرمز y_t أو تكون الظاهرة تتأثر بمتغيرات أخرى فانه يمكن كتابتها على الشكل $Y=f(X_1, X_2, X_3, \dots, X_n)$ وأول ما يجب دراسته هو الاستقرارية.

12III. استقرارية السلاسل الزمنية^{2,3}.

تكون السلسلة الزمنية X_t حيث $t=1,2,3, \dots, n$ مستقرة إذا تحققت الشروط الآتية:

1- ثبات الوسط الحسابي $E(X_t)=u$

2- ثبات قيمة التباين $V(X_t) = \delta^2$

3- للسلسلتين X_t و X_{t+k} ارتباط مشترك

وهذا يوضح أن السلسلة الزمنية تكون ساكنة إذا كان وسطها الحسابي وتباينها ثابتين خلال الزمن.

وكون إن اغلب السلاسل الزمنية للظواهر الاقتصادية غير مستقرة أي أنها تحتوي على الاتجاه العام، فانه ولغرض الحصول على تقديرات جيدة ودقيقة، يتطلب الأمر تحويل هذه السلاسل إلى سلاسل مستقرة،

وللقيام بذلك يتم تطبيق عدة اختبارات إحصائية لغرض الوصول إلى الإستقرارية وهو ما سيتم القيام به في هذه الدراسة واهم هذه الاختبارات نجد، اختبار جذر الوحدة (Unit Root) الذي يسمح بمعرفة مدى استقرارية السلسلة الزمنية ورتبتها واستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة (ARDL) للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات في حالة ما إذا كانت مستقرة عند المستوى أو مستقرة من الدرجة الأولى أو خليط من الاثنين،

ويعتبر اختبار جذر الوحدة (Unit Root) من أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتي تعتمد في دراسة ذلك على اختبارين أساسيين وهما:

¹ والتر فاندال، تعريب ومراجعة عبد المرضي حامد عزام وأحمد حسين هارون، السلاسل الزمنية من الوجة التطبيقية، ونماذج بوكس جينكينز، دار المريخ للنشر، السعودية، 1992، ص19

² Dickey David.A , Fuller.W.A, Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, econometrica, vol49, n4, 1981, pp1057-1072

3 والتر فاندال، المرجع السابق، ص ص 35-38.

اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (pp) وهما اختباران يسمحان بمعرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها.

2.2.III. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)¹

هناك الكثير من الدراسات الاقتصادية التي تتناول مواضيع تتعلق بالنشاط الاقتصادي على المستوى الكلي كبيانات القطاع المالي أو بيانات القطاع الحقيقي، هذه البيانات تشكل أهمية تطبيقية في القياس الاقتصادي ولكن هذا يواجه مشكلات كثيرة كمشكلة عدم استقرارية السلاسل الزمنية ما يعطي نتائج تقدير مضللة أو متحيزة.

ولمعالجة ذلك يتم اعتماد طرق إحصائية لاختبار الاستقرار، منها اختبار جذر الوحدة الذي يؤدي إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغيرة من متغيرات الدراسة في الفترة الزمنية محل الدراسة للتأكد من مدى استقراريتها ورتبة تكاملها (رتبة تكامل كل متغيرة على حدة).

وتعتمد هذه الطريقة على اخذ الفروقات بين قيم السلسلة، فإذا استقرت السلسلة عند اخذ الفرق الأول فان السلسلة تكون متكاملة من الدرجة الأولى أي $I(1)$

أما إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الثاني فان السلسلة تعتبر متكاملة من الدرجة الثانية (الرتبة الثانية) أي $I(2)$.

وهكذا وبصفة عامة فان السلسلة تكون متكاملة من الرتبة p أي $I(p)$ إذا استقرت بعد اخذ الفرق p

أما إذا استقرت السلسلة عند قيمها الأصلية فتعتبر متكاملة من الدرجة صفر أي $I(0)$

واهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها نجد اختبار ديكي- فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون، هذين الاختبارين يعتبران الأكثر استخداما في الكشف عن استقرارية ورتب السلاسل الزمنية ما يجعلها الأساس الذي تعتمد عليه الدراسات القياسية في إيجاد النماذج المناسبة وكذا الطرق المناسبة في التقدير.

¹انظر في ذلك:

رشاد ندوي خزل، استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، 2011، ص 267-288.

- الناصر عبد المجيد حمزة وجمعة أحلام أحمد، مرجع سابق، ص ص 251-272.

-Dikey David.A, Fuller.W.A , op.cit, pp 1057-1072

-William Greene, Econometrie,5em edition, Pearson Education, France, 2005, pp 530-560.

أ. اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) ¹Augmented Dikey Fuller Test

يقوم اختبار ديكي- فولر (DF) على أساس أن السلسلة الزمنية متولدة من الانحدار الذاتي للسلسلة (AR) حيث تتم صياغته وتقديره بالشكل الآتي:

$$\Delta Y_t = v + \alpha \cdot Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 35$$

ε_t الخطأ العشوائي

ΔY_t تشير الى الفرق الاول للسلسلة Y_t حيث $Y_t - \Delta Y_t = Y_{t-1}$ علما ان النموذج (1) يسمى نموذج اختبار ديكي- فولر البسيط (DF) والذي يعتبر من أشهر اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث صيغ للنموذج.

✓ الصيغة الأولى (a):

تتمثل صيغة النموذج في هذه الحالة في عدم احتواء النموذج على الحد الثابت و الاتجاه الزمني ويكتب بالصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = \alpha \cdot Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 36$$

✓ الصيغة الثانية (b):

صيغة النموذج في هذه الحالة تحتوي على الحد الثابت دون الاتجاه الزمني وصيغته تعطى بالشكل الآتي:

$$\Delta Y_t = v + \alpha \cdot Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 37$$

✓ الصيغة الثالثة (c):

تحتوي الصيغة الثالثة للنموذج على الحد الثابت و الاتجاه الزمني، وصيغته كالاتي:

$$\Delta Y_t = v + \alpha \cdot Y_{t-1} + \beta_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots 38$$

وإذا كان حد الخطأ ε_t يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء فانه يمكن تصحيح ذلك باضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطأة إلى الصيغ (2، 3، 4) ليصبح الاختبار يسمى اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) والصيغة العامة لهذا النموذج تعطى بالشكل الآتي:

¹انظر في ذلك

-William Greene, op.cit, pp 621-630.

-Dikey David.A, Fuller.W.A, op.cit, pp 1057-1072.

-Engle.R.F,Granger.C.W.J, co integration and error correction,representation, estimation and testing, econoetrica, vol55, n2, 1987, pp 251-276.

$$\Delta Y_t = v + \alpha.Y_{t-1} + \beta_t + \sum_{i=1}^p \gamma_i Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 39$$

ويقوم هذا الاختبار على الفرضيات الآتية:

فرضية العدم (H_0) وتعني السلسلة غير مستقرة حيث: $H_0/\alpha = 0$

الفرضية البديلة (السلسلة مستقرة) (H_1) حيث: $H_1/\alpha < 0$

علما أن دراسة هذه الفرضيات يعتمد على قيم ADF أو DF المحسوبة من قبل ديكي_فولر (قيم F الجدولية) وقيم F المحسوبة أثناء تقدير النموذج،

فإذا كانت القيم المطلقة للاحصاءة F المحسوبة اكبر من القيم الحرجة (الجدولية) للاحصاءة F فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 وعندها نقول إن السلسلة الزمنية مستقرة ما يعني عدم وجود جذر الوحدة، أما إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة للاحصاءة F اقل من قيمتها الحرجة (الجدولية) فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ما يعني أن السلسلة الزمنية المدروسة غير مستقرة،

تقود هذه النتيجة إلى البحث عن استقرارية السلسلة الزمنية بأخذ الفرق الأول وهكذا، إذا لم تستقر السلسلة عند الفرق الأول نكرر العملية إلى غاية الحصول على سلسلة مستقرة.

ب. اختبار فيليبس_بيرون¹ Phillips Perron(pp)

يدخل هذا الاختبار ضمن اختبارات دراسة الاستقرارية في السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها، ويعتبره الكثير من الباحثين من أهم اختبارات الاستقرارية من حيث الدقة.

ويعتمد اختبار فيليبس _ بيرون (pp) على تقدير النموذج الآتي بطريقة المربعات الصغرى العادية (ols)

$$\Delta Y_t = v + \alpha.Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 40$$

وبعد عملية التقدير يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

__ عدم استقرار السلسلة الزمنية (فرضية العدم) $H_0/\alpha = 0$

__ السلسلة الزمنية مستقرة (الفرضية البديلة) $H_1/\alpha < 0$

¹ انظر في ذلك

-Dikey David.A ,fuller.W.A, op.cit pp 1057-1072

-Phillips.P.C.B and Perron.P, Testing for a Unit Root in time series Regression, Biometrika, vol75, n2,1988, pp 335-346.

يتم اتخاذ القرار بالاعتماد على مدى معنوية المعلمة α ، حيث انه إذا كانت α معنوية فإننا نرفض فرضية العدم H_0 القائلة بعدم استقرار السلسلة الزمنية ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة باستقرار السلسلة الزمنية،

كما يتم الاعتماد على القيم الحرجة (القيم الجدولية) للاحصاء F ، حيث انه إذا كانت قيمها المحسوبة اكبر من القيم الحرجة نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، أما إذا كانت النتائج عكس ذلك فإننا نقول إن السلسلة غير مستقرة وبالتالي تتطلب العملية إجراء الفروقات حتى الحصول على سلسلة مستقرة.

بعد دراسة استقرارية ورتبة السلاسل الزمنية يتم البحث عن التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة للوصول إلى إيجاد علاقة قصيرة أو طويلة بينها، وللوصول إلى ذلك يتطلب الأمر استخدام مجموعة من الاختبارات المساعدة مثل اختبار انجل و جرانجر (Engle and Granger) واختبار جوهانسن (Johansen) و اختبار جوهانسن وجيسيليوس (Johansen and Juselius) لكن إجراء هذه الاختبارات يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وبالتالي لا يمكن تطبيقها في حالة وجود متغيرات متكاملة من الدرجة صفر أي $I(0)$ ومتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي $I(1)$ في نفس النموذج ، كما إن هذه الاختبارات لا تكون نتائجها دقيقة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيراً،

وللتغلب على هذه المشكلة توصلت الأبحاث إلى منهجية (نموذج) جديدة (جديد) سمي بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model كأفضل بديل لكونه يمكن تطبيقه في حالة السلاسل الزمنية التي يكون التكامل المشترك بين المتغيرات فيها عبارة عن خليط أي $I(0)$ و $I(1)$ او متكاملة من الدرجة نفسها شريطة أن لا تتجاوز درجة التكامل الدرجة الثانية أي أن لا تكون السلسلة $I(2)$ أو أكثر كذا في حالة العينات الصغيرة.

III.2.3. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)¹

يعتبر تحليل التكامل المشترك عند دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل، من الأدوات المهمة باعتبار انه يمكن أن يساعد على معرفة مستوى التوازن بين قيم المتغيرات المدروسة المستقرة وغير المستقرة حيث انه يمكن أن تكون المتغيرات مستقرة كمجموعة وغير مستقرة لمفردها.

وضع (pesaran et al) سنة 2001 منهجية (ARDL) للتكامل المشترك و دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي ، و نماذج فترات الإبطاء الموزعة، حيث انه في هذا النموذج تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها و قيم المتغيرات المفسرة لها الحالية والقيم السابقة والتي يمكن إبطائها بفترة أو أكثر، كما تتمتع هذه الطريقة بخصائص أفضل من الطرق الأخرى المعتمدة في اختبار التكامل المشترك في حالة السلاسل الزمنية القصيرة.

و يتم الاعتماد على طريقة (ARDL) للكشف عن وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال الاستعانة بمنهج الحدود، كما أنها طريقة تأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول أفضل القيم المتعلقة بمتغيرات النموذج، وتستطيع هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل في نفس النموذج، كما تسمح بتقدير معاملات النموذج في المديين القصير والطويل، و يعتبر التقدير المتحصل عليه أفضل اتساقا من الطرق الأخرى.

و تمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى مثل (Engle and Granger) أن اختبار الحدود في إطار هذه المنهجية يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) I أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) I

1- أنظر في ذلك:

* دحماني محمد أدريوش و ناصور عبد القادر ، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، المؤتمر الدولي ، " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11 و 12 مارس 2013 ، ص ص 13-23.

* خالد محمد السواعي، اثر تحرير التجارة الخارجية و التطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن،المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2،العدد2015،1، ص ص 20-22.

-عطية عبد القادر محمد،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص ص 644-694.

* WILLIAM GREEN , Econometrie, op.cit, pp 541-553.

* YAYA KEHO , le rôle des facteurs institutionnels dans le développement économique des pays de l'UEMOA , revue économique et Monétaire, n° 12 , Banque centrale de l'UEMOA , 2012 pp 11-22.

-Johansen.S, Statistical analysis of co integration vectors, journal of economic dynamics and control, vol 12, 1988, pp, 231-254.

-Pesaran.H.M.Y shin and R.J.Smith, bounds testing approaches to the analysis of level relation ships, journal of applied econometrics, vol 16, n3, 2001, pp 289-326.

- William Greene, op.cit , pp 550-553.

أو خليط من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أنه لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) I أو رتبة أعلى .

كما يمكن استخدام اختبار التكامل المشترك أو منهجية اختبار الحدود مع (ARDL) التي يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم و تقدير علاقات المدى الطويل و المدى القصير في نفس الوقت ، كما تتمتع طريقة (pesaran) بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة انجل - غرانجر (Engle - Granger) ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johançen Cointagratiion) أو اختبار التكامل المشترك بدلالة درين و واتسن (C. R. D. W) في إطار نموذج الانحدار الذاتي (VAR) .

ويأخذ نموذج (ARDL) عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام ما يسمح له باختيار التوليفة الأفضل في بناء النموذج، كما انه نموذج يعطي أفضل النتائج في المدى الطويل .

كما يفصل نموذج ARDL تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل ، حيث يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل في نفس المعادلة ، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وكذا تأثير القيم المبطأة للمتغيرة الداخلية و المتغيرات الخارجية.

كما تسمح نماذج (ARDL) من تقدير معاملات المتغيرات المفسرة في المديين القصير والطويل ، و المعلمات المقدره في هذا الإطار تكون أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى ، مثل انجل و جرانجر و جوهانسن ، و لتحديد فترات الإبطاء الموزعة نستخدم عادة معيارين هما معيار أكايك (AKAIK)(AIC) أو معيار شوارتز (SC)(SHWARZ) وهما مقياسان إحصائيان يسمحان بحساب عدد فترات الإبطاء المناسبة في النموذج.

ويتم تقدير عدد فترات الإبطاء عن طريق قيمة ل p لغرض تدنئه قيم $(AIC)_p$ و $(SC)_p$ لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، ويقدم (Pesaran et al) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات و تعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود (bounds testing approch) وهو ما سيتم القيام به أثناء التطبيق على برنامج (EViews9) والذي يعطي قيم الإحصاءات بمجرد إدخال المعطيات وصياغة شكل النموذج كما هو في الآتي.

III.1.3.2. صياغة نموذج (ARDL)

انطلاقا من المعادلة رقم (34) يمكن صياغة نموذج (ARDL) بالشكل الآتي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{1t-1} + \beta_3 X_{2t-1} + \beta_4 X_{3t-1} + \beta_5 X_{4t-1} + \sum_{i=1}^p \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^r \Delta X_{2t-i} + \sum_{i=0}^s \Delta X_{3t-i} + \sum_{i=0}^u \Delta X_{4t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots 41$$

علما أن:

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$ تمثل معاملات العلاقة قصيرة المدى.

و تمثل β_0 الحد الثابت و ε_t حد الخطأ العشوائي ، كما تشير p, q, r, s, u إلى رتبة نموذج ARDL، و تتمثل الزمن.

مع العلم أن نموذج (ARDL) يتكون من معادلتين معادلة المدى الطويل ومعادلة المدى الطويل.

وما يهم الاقتصاديون عادة هي معادلة المدى الطويل والتي توضحها العلاقة الآتية رقم (42)

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{1t-1} + \beta_3 X_{2t-1} + \beta_4 X_{3t-1} + \beta_5 X_{4t-1} \dots \dots \dots 42.$$

تبين معادلة المدى الطويل أن المتغيرة الداخلية تفسر بقيمتها المؤخرة بفترة زمنية واحدة والقيم المؤخرة بفترة زمنية واحدة للمتغيرات المستقلة بينما الحد β_1 يمثل معامل تصحيح الخطأ.

أما معادلة المدى القصير فتعطى بالعلاقة الآتية رقم (43)

$$\sum_{i=1}^p \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^r \Delta X_{2t-i} + \sum_{i=0}^s \Delta X_{3t-i} + \sum_{i=0}^u \Delta X_{4t-i} \dots \dots \dots 43$$

ويتضح من هذه المعادلة أن التغير في المتغيرة الداخلية يفسر بكل من التغير في القيم المؤخرة لفترات زمنية معينة لتغير المتغيرة الداخلية والتغير في قيم المتغيرات المستقلة لفترات زمنية معينة.

وما يهم هذه الدراسة هو العلاقة الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و العوامل المالية المفترض ان تكون مفسرة له.

ويتطلب تطبيق نموذج (ARDL) في الأول اختبار وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أي بين معدل النمو الاقتصادي و الممثل بالمتغيرة (LPIB) و التطور المالي (LM2)

و النفقات العمومية (LDP) و الانفتاح التجاري (LXM) و الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي (LIDE).

و إذا تم التأكد من وجود هذه العلاقة يتم الانتقال إلى تقدير معاملات الأجل الطويل و كذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير ، و يتم هذا باستخدام اختبار الحدود حسب إجراء Pesaran et al (2001) و الذي يستند إلى اختبار (F) أي (اختبار وولد، wald test) الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود التكامل المشترك بين المتغيرات لغرض الكشف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين المتغيرات ، و يمكن تنفيذ اختبار (Wald) من خلال فرض قيود على معاملات النمو الاقتصادي و المتغيرات الأخرى المفسرة.

و من أجل ذلك يتم حساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) بحيث يتم اختبار فرضية عدم (H₀) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل)، و الفرضية البديلة (H₁) القائلة بوجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج ، حيث:

و بما أن توزيع F غير معياري فسيتم استخدام القيمتين الحرجتين المحسوبتين من قبل (Pesaran et al 2001)، حيث تفترض القيمة الحرجة الدنيا أن جميع المتغيرات هي I(0)، و هذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أما إذا تجاوزت القيمة المحسوبة (F_c) القيمة الحرجة العليا المجدولة فهذا يني رفض (H₀) و بالتالي قبول (H₁) أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، أما إذا كانت (F_c) بين حدي (F) فإن النتائج غير حاسمة، أي عدم الجزم بوجود أو عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، ويتوقف استمرار التحليل بناء على الفرضية المحققة.

فعند قبول الفرضية H₁ التي تشير إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات ننتقل إلى الخطوة الثانية من التحليل و هي تقدير معاملات النموذج في المديين القصير و الطويل.

و تكون العلاقة الحركية في الأجل القصير في النموذج (ARDL) باشتقاق نموذج تصحيح الخطأ بالصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta \gamma_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^r \beta_3 \Delta X_{2t-i} + \sum_{i=0}^s \beta_4 \Delta X_{3t-i} + \sum_{i=0}^u \beta_5 \Delta X_{4t-i} + \sigma \cdot ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots 44.$$

حيث :

EC يمثل حد تصحيح الخطأ و σ تبين سرعة التصحيح و جميع معاملات المعادلة قصيرة المدى هي المعاملات المرتبطة بحركة نموذج التقارب التوازني،

2.3.2.III اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)¹

يعتبر تحليل التكامل المشترك إحدى الأدوات الأساسية المستخدمة في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل كما يساعد على معرفة وتحديد مستوى التوازن بين البيانات المستقرة وتلك التي تتميز بعدم الاستقرار، فقد تكون سلسلة البيانات غير مستقرة في حالة ما أخذت كل واحدة على حدى بينما تكون مستقرة عند دراستها كمجموعة.

ويعتبر التكامل المشترك (COINTEGRATION) هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ (ECM) حيث أن هناك مجموعة من الطرق لاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة).

ونشير هنا إلى بعض هذه الطرق والتي منها:

1. اختبار انجل-غرانجر (Engle-Granger)²

يستخدم هذا الاختبار لدراسة للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات في النماذج المكونة من متغيرين فقط احدهما تابع و الاخر مفسر (توضيحي) .

2. اختبار جوهانسن وجوهانسن-جوسيليوس (johanson and juselius)³

عكس الاختبار السابق فان هذا الاختبار يستخدم في الكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات في النماذج المتعددة المتغيرات (متغير تابع ومتغيرين مفسرين أو أكثر)

هذين الاختبارين يتطلبان أن تكون متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة (نفس الرتبة) كما إن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة ما إذا كان حجم العينة المعنية بالدراسة صغيرا ونتيجة

¹انظر في ذلك

-JOHANSON.S,Statistical, op.cit., pp231-254.

- Philips.pcb and perron.p, op.cit, pp 335-346.

² Harvie.c and Phalvani.m, sources of economic growth in south corea ; An application of the ARDL analysis in the presence of structural breaks, 1980-2005, working paper 06-07 , department of economics, university of wollong ong, 2006.

³Mackinnon,j.g, critical values for coitegration tests, chapter13 in long-run economic relationship. Reading in coitegration, ed R.F.Engle and C.W.J Granger, Oxford, Oxford university press, 1991, pp 267-276.

لهتين المشكلتين أصبح منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) هو الأكثر استخداما.

وللتأكد من إمكانية استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة يتم استخدام اختبار درجة تكامل متغيرات النموذج كما هو موضح في الآتي:

3. اختبار درجة التكامل للمتغيرات باستخدام ديكي فولر الموسع (Augment ADF) Dickey Fuller لاختبار جذر الوحدة أو الاستقرارية في جميع متغيرات المعادلة (1).

هذا الاختبار يفحص فرضية العدم ، أي المتغير المعنى يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعنى لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر و هذا عند مستوى معنوية α %.

يتوقف استخدام نموذج (ARDL) على نتائج اختبار درجة التكامل بين المتغيرات (ADF).

حيث أنه إذا كانت $I(1)$ أو خليط بين $I(0)$ و $I(1)$ فإنه يتطلب استخدام (ARDL) أما خارج هذا الإطار فإنه لا يمكن تطبيق هذا النموذج ، ولغرض اختبار استقرار النموذج يتم استخدام الاختبار الآتي:

4. اختبار استقرار النموذج Stability test

للتأكد من خلو البيانات من وجود أي تغييرات هيكلية فيها لابد من استخدام إحدى الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) و يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح وجود أي تغير هيكلية في البيانات و مدى استخدام و استقرار المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد

" يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من (CUSUM و CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% " ¹ و على ضوء ذلك فان معظم الدراسات تطبق هذين الاختبارين. ولتحليل نتائج الدراسة القياسية يتم إجراء اختبار جذر الوحدة و الذي يهدف إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية حيث يتم تطبيق اختبار (Philip – Perron (PP).

¹ - دحماني محمد ادريوش ، ناصر عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 23.

5. اختيار النموذج:

تحاول الدراسة معرفة شكل النموذج الذي يمكن استخدامه ما إذا كان نموذجا خطيا أو لوغاريتميا أو نصف لوغاريتميا بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النماذج الثلاثة واستخدام مجموعة من المؤشرات كما هو موضح في الجدول رقم (11) لاختيار أفضل شكل للنموذج الذي يمكن تطبيقه.

الجدول رقم(11) مؤشرات المقارنة بين صيغ النماذج المقدره.

الصيغة	المؤشرات	F	SE	AIC	SC	HQ
نموذج خطي	0.99	2271	1.57	3.90	4.69	4.08
نموذج لوغاريتميا	0.99	1737	0.015	-6.08	-5.95	-5.85
نموذج نصف لوغاريتميا	0.99	363	0.039	-3.42	-2.67	-3.24

المصدر : الملحق رقم(18)

والنموذج الأفضل هو ذلك المقابل لأعلى قيمة لمعامل الارتباط والقيم الأصغر بالنسبة للمؤشرات الأخرى، وعليه فإن أفضل صيغة للنموذج الذي يمكن اعتماده هي الصيغة اللوغاريتمية والذي يكون بالشكل الآتي:

$$LPIB=F(LM2 ,LDP ,LXM).....45$$

3.III تقدير النموذج

قبل الشروع في عملية التقدير نورد في الآتي جدولاً يحتوي قيم متغيرات النموذج، وتتمثل في لوغاريتم الناتج الداخلي الخام بالدولار الأمريكي ($LPIB$) والتطور المالي وهو عبارة عن لوغاريتم المجمع النقدي ($M2$) والذي يرمز له بالرمز ($LM2$) والنفقات العمومية (LDP) والانفتاح التجاري (LXM).

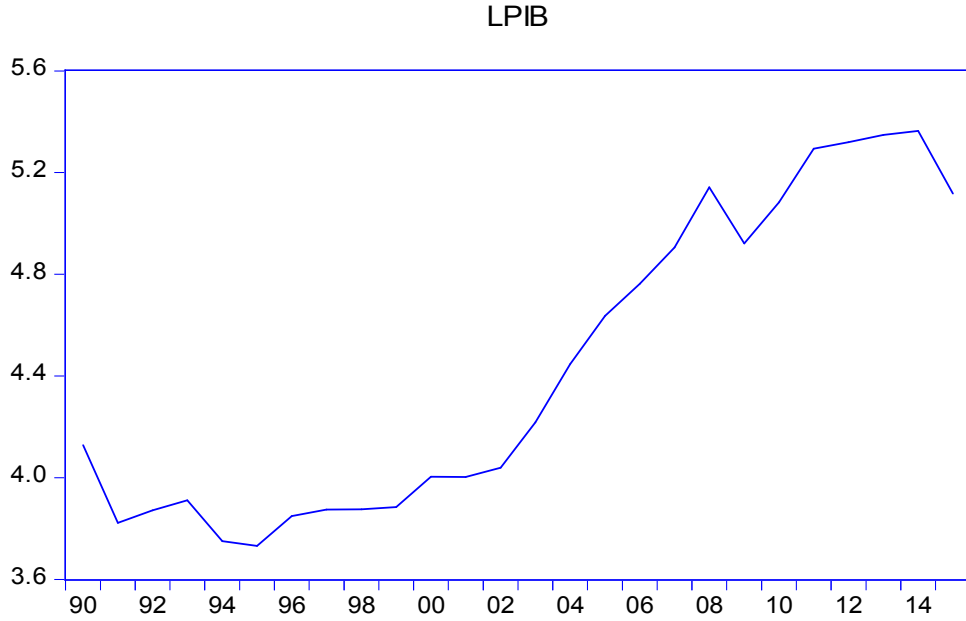
تتطلب عملية تقدير النموذج في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة إتباع مجموعة من الخطوات.

1.3.III اختبار جذر الوحدة :

تتطلب هذه العملية إجراء التمثيل البياني لكل متغيرة من متغيرات النموذج لمعرفة الاتجاه العام للمتغيرات كل على حدة، وكذا معرفة ما إذا كانت خالية من الاتجاه العام ومن ظاهرة الموسمية،

ما يسمح باتخاذ الإجراء المناسب للقيام بعملية تقدير النموذج ، وللتأكد من الاتجاه العام للمتغيرات يتم إجراء التمثيل البياني لكل متغيرة كما هو موضح في الأتي:

الشكل رقم(6) المنحنى البياني للوغاريتم الناتج الداخلي الخام

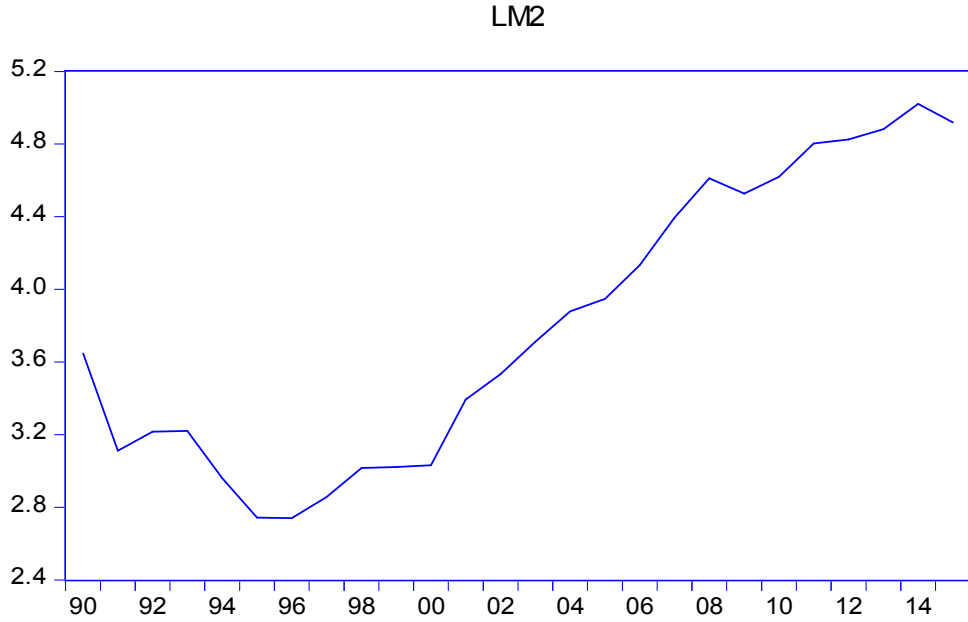


المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج(eviews9)

تمثل المتغيرة (LPIB) النمو الاقتصادي في الجزائر والمعبر عنه بلوغاريتم الناتج الداخلي الخام .

يتضح من المنحنى البياني لهذه المتغيرة أن قيمها تتغير من فترة إلى أخرى سواء بالارتفاع أو الانخفاض ما يدل على خلو هذه المتغيرة من الاتجاه العام ومن الموسمية.ويدل ذلك على غياب جذر الوحدة.

الشكل رقم(7) المنحنى البياني للوغاريتم السيولة النقدية



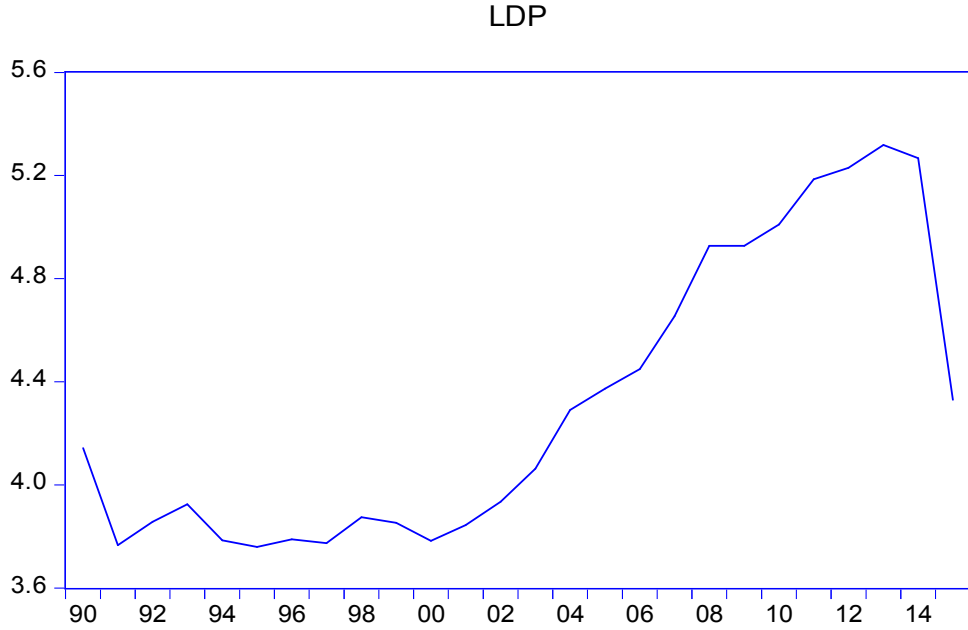
المصدر:انجاز الباحث باستخدام برنامج(views9)

تمثل المتغيرة (LM2) التطور المالي.

يوضح المنحنى البياني لهذه المتغيرة أن قيمها تتغير بالارتفاع و الانخفاض من سنة إلى أخرى ما يبين أنها خالية من ظاهرة الموسمية و الاتجاه العام.

ما يمكن استنتاجه من خلال تحاليل البيانات السابقة هو أن متغيرات النموذج لا تحتوي على مركبات الاتجاه العام ومن الموسمية.

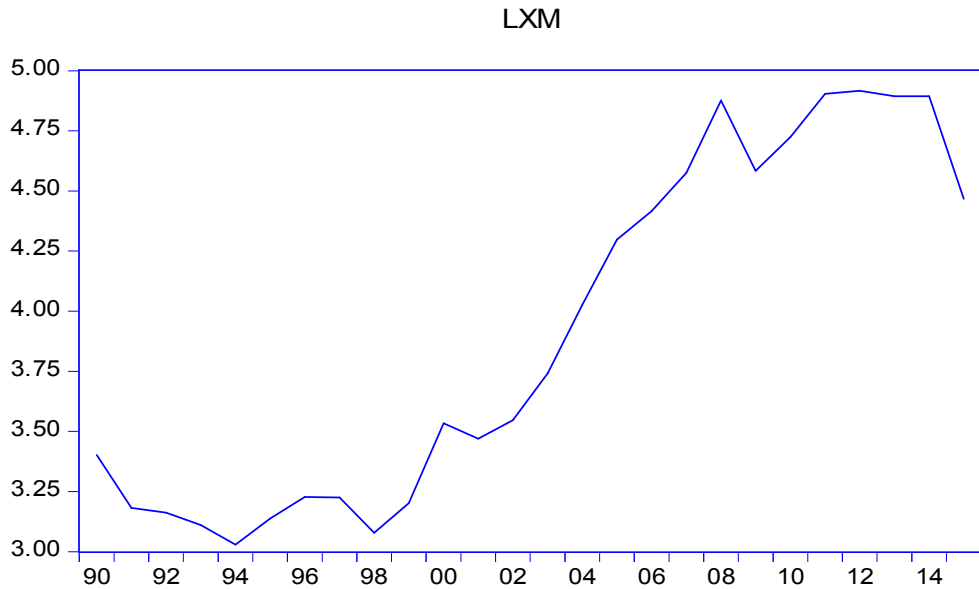
الشكل رقم (8) المنحنى البياني للوغاريتم النفقات العمومية



المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

يبين المنحنى البياني أن النفقات العمومية في الجزائر تتميز بالتغير من سنة إلى أخرى ما يعني غياب الاتجاه العام.

الشكل رقم (9) المنحنى البياني للوغاريتم مجموع التجارة الخارجية



المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

المتغيرة (LXM) تمثل لوغاريتم حجم التجارة الخارجية وتعتبر عن الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري

ويوضح منحناها البياني مدى التغير في حجم تدفقها ما يعني غياب ظاهرة الموسمية و الاتجاه العام من هذه المتغيرة.

يتبين من المنحنى البياني أن قيم السلسلة خالية من الموسمية و الاتجاه العام، ولتأكيد أو نفي هذه الاستنتاجات من خلال المنحنيات البيانية نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة الذي يدرس خصائص السلاسل الزمنية و لهذا الغرض تم تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليب-بيرون.

أ. اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF Augmented Dikey Fuller Test)

وكانت نتائج الاختبار كما هو موضح في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (12) المتغيرات عند المستوى أي $I(0)$

المتغيرات	LPIB	LM2	LDP	LXM
قيم(ADF)	-0.13	0.31	-1.76	-0.57

المصدر:انجاز الباحث اعتمادا على برنامج (EViews9)

انظر الملاحق رقم : 2، 3، 4

يتضح من قيم إحصائية (ADF) أنها لا تسمح برفض فرضية العدم (H_0) ومنه فان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى.

الجدول رقم (13) : المتغيرات عند الفرق الأول $I(1)$

المتغيرات	Δ LPIB	Δ LM2	Δ LDP	Δ LXM
(ADF) $I(1)$	-4.53	-5.16	-1.78	-3.69

المصدر:انجاز الباحث باستخدام (EViews9)

انظر الملاحق رقم 3، 5، 7

تبين قيم (ADF) في الجدول رقم(13) أن قيم هذه الإحصائية اصغر من القيم الحرجة ما يعني رفض فرضية العدم (H_0) و نقبل الفرضية البديلة (H_1) ويدل هذا على أن المتغيرات مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى و بالتالي فهي $I(1)$ أي أن المتغيرات جميعها متكاملة من الدرجة الأولى ما يسمح باستخدام التقدير عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة(ARDL).

ب. اختبار فيليبس-بيرون (pp) Phillips Perron

نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (14) المتغيرات عند المستوى أي I(0)

لمتغيرات	LPIB	LM2	LDP	LXM
قيم (PP)	-0.13	0.2	-1.1	-0.61

المصدر:انجاز الباحث اعتمادا على برنامج (EViews9)

انظر الملاحق : 10، 12، 14، 16

الجدول رقم(15) : المتغيرات عند الفرق الأول I(1)

المتغيرات	Δ LPIB	Δ LM2	Δ LDP	Δ LXM
(PP) I(1)	-4.53	-5.05	-1.78	-3.68

المصدر:انجاز الباحث باستخدام (EViews9)

انظر الملاحق : 11، 13، 15، 17

يتضح من اختبار فيليب-بيرون المبينة نتائجه في الجدولين رقم 14 و 15 أن المتغيرات جميعها مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى أي I(1) مع العلم أن هذا الاختبار يدرس استقرارية المتغيرات كمجموعة وليس كل متغيرة على حدة كما إن الكثير من الباحثين يعتبرونه أكثر دقة من غيره من الاختبارات.

ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن المتغيرات كمجموعة مستقرة جميعها عند الفرق الأول ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى ما يسمح بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات وما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بينها.

ويتم الكشف عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وللقيام بذلك يتم اختيار فترات الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ وذلك باستخدام مجموعة من المعايير منها معيار (AIC) ومعيار (SC) وعيار (HQ) كما هو موضح في الملحق رقم () أين يتضمن أفضل نموذج وهو القابل لأدنى قيمة لمعيار (AIC) وشكل النموذج هو ARDL(4,4,4,4).

بعد تطبيق تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL(4,4,4,4) تم الحصول على النتائج الموضحة في الملحق رقم(21) وكان النموذج المقدر بالشكل الآتي:

$$\begin{aligned} \text{lpib} = & 2.79 - 0.81 * \text{lpib}_{-1} + 0.74 * \text{lpib}_{-2} - 0.68 * \text{lpib}_{-3} - 1.16 * \text{lpib}_{-4} + 0.5 * \text{lm2} \\ & - 0.23 * \text{lm2}_{-1} - 0.57 * \text{lm2}_{-2} + 0.53 * \text{lm2}_{-3} + 0.04 * \text{lm2}_{-4} - \\ & 0.11 * \text{ldp} + 0.65 * \text{ldp}_{-1} - 0.11 * \text{ldp}_{-2} - 0.25 * \text{ldp}_{-3} + 0.62 * \text{ldp}_{-4} + 0.45 * \text{lxm} \\ & + 0.31 * \text{lxm}_{-1} - 0.4 * \text{lxm}_{-2} + 0.62 * \text{lxm}_{-3} + 0.65 * \text{lxm}_{-4} \dots \dots \dots 46 \end{aligned}$$

بناء على نتائج التقدير المدرجة في الملحق رقم(21) فانه يمكن إعطاء التحليل الإحصائي لنتائج التقدير كالاتي:

يتضح من النتائج إن معاملات القيم المؤخرة للمتغيرة الداخلية غير معنوية وهو ما توضحه احتمالات هذه المعلمات واتي تظهر بان جميع قيمها اكبر من 5% باستثناء القيمة المؤخرة الرابعة أي lpib_{-4} فهي معنوية.

أما المتغيرة الخارجية المتعلقة بالتطور المالي lm2 فان قيم الفترة الحالية هي الوحيدة المعنوية بينما متغيرة النفقات العمومية فان ldp_{-1} و ldp_{-4} معنوية أما متغيرة الانفتاح التجاري lxm فهي غير معنوية في جميع الفترات كما أن الحد الثابت غير معنوي.

لكن هذا غير كافي لتفسير العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات التدفق المالي ،حيث ان الهدف هو إيجاد العلاقة الطويلة المدى بين معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات التدفق المالي المفترض إنها تؤثر فيه،

وقبل ذلك نقوم باختبار وجود أو عدم وجود العلاقة الطويلة المدى بين معدل النمو الاقتصادي والتدفقات المالية وهذا باستخدام اختبار وولد(wald test) أو ما يسمى اختبار الحدود (bound test) حيث إن فرضية عدم تقبل بعدم وجود العلاقة الطويلة المدى بين المتغيرات بينما الفرضية البديلة فتتعلق بوجود العلاقة الطويلة المدى وهذا بمقارنة قيم الاحصاءة (F) المحسوبة بقيمها الحرجة أو الجدولية حيث انه تكون هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات إذا كانت القيمة المحسوبة للاحصاءة (F) اكبر من قيمها الجدولية.

من نتائج جدول الملحق رقم (22) يتبين إن قيمة الاحصاءة (F) المحسوبة تساوي 15.97 وهي اكبر من قيمها الحرجة(الجدولية) عند مستويات الثقة 1% و 2.5% و 5% و 10% ما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة(علاقة طويلة المدى بين معدل النمو الاقتصادي والتطور المالي والنفقات العمومية والانفتاح التجاري).

هذه النتيجة تسمح بإجراء تقدير التكامل المشترك والعلاقة الطويلة الأجل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة(ARDL) كما هو موضح في الملحق رقم(23) أين تتضح العلاقة في

الأجل والعلاقة في الأجل الطويل وما دام أن الاهتمام في الدراسات الاقتصادية الكلية ينصب على العلاقات ذات الأجل الطويل فان الدراسة ستأخذ بعين الاعتبار نموج المدى الطويل والمعطى بالشكل الآتي:

$$Lpib=0.9+0.09*lm2+0.25*ldp+0.53*lxm \dots\dots\dots 47$$

$$(19.92) (4.02) (7.39) (13.6) \quad R^2= 0.74 \quad DW=3.17$$

هذا النموج المتعلق بالعلاقة في الأجل الطويل مرتبط بنموج تصحيح الخطأ حيث انه لا يمكن الكلام عن العلاقة الطويلة المدى دون أن يحقق معامل تصحيح الخطأ (-3.098284) شرطين أساسيين، الشرط اللازم والشرط الكافي .

الشرط اللازم وهو إن معامل تصحيح الخطأ سالب وهذا الشرط محقق كما تبينه نتائج التقدير .

والشرط الكافي وهو أن يكون هذا المعامل معنويا والشرط محقق كذلك كما تبينه نتائج التقدير حيث إن الاحتمال المقابل له اقل من 5% (0.0188) وهو ما يسمح بدراسة وتفسير نتائج معادلة المدى الطويل.

III . 2.3 . اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتضح من تطبيق احصاءة (F) انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في النموج المقدر كما هو مبين في الملحق رقم (25) حيث تبين النتائج أن قيمة الاحصاءة (F) المحسوبة تساوي 0.14 وهي اقل من قيمتها الجدولة والتي تساوي 2.97 ما يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموج،

وهي نفس النتيجة المتوصل إليها من خلال الشكل البياني لتوزيع الأخطاء كما هو موضح في الملحق رقم(24) والذي يبين أن الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموج .

وهو ما يقود إلى اعتماد النموج المعطى بالعلاقة رقم (47) كنموج للعلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والتدفقات المالية و التطور المالي في الجزائر، حيث انه يعتبر نموج امثلي لأنه :

- لا توجد مشاكل فالعلاقة الطويلة الأجل محققة ويمكن تصحيح الأخطاء
- لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء
- المقدرات مستقرة عبر الزمن.

III. 3.3. التفسير الإحصائي والاقتصادي للنتائج:

- ✓ يتضح من معامل تصحيح الخطأ انه يمكن تصحيح أخطاء المدى القصير في وحدة الزمن للعودة إلى وضعية التوازن في الأجل الطويل.
- ✓ المعلومات المقدرّة في المعادلة رقم (47) تعبر عن المرونات ما يعطي الاستنتاجات الآتية:
 - التغير في التطور المالي (التغير في المجمع النقدي M2) بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.09 وحدة أي بنسبة 9% ، بينما يؤدي التغير في النفقات العمومية بوحدة واحدة إلى التغير في معدل النمو الاقتصادي ب 0.25 وحدة أي بنسبة 25%
 - أما التغير في حجم التجارة الخارجية بوحدة واحدة فيؤدي إلى تغير معدل النمو الاقتصادي ب 0.53 وحدة أي بنسبة تأثير تقدر ب 53%.
 - تشير هذه النتائج إلى إن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بشكل كبير بحجم التجارة الخارجية ما يؤكد اعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية والتي تمثل فيها المحروقات أكثر من 95% ما يعني اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.
- هذا يؤكد ما يداول في الأدبيات الاقتصادية المهمة بالوضعية الاقتصادية في الجزائر ان اقتصادها مبني على المحروقات وبالتالي معدل النمو الاقتصادي يصبح تابعا لعائدات المحروقات وهو ما يجعله غير مستقر كأسعار النفط في الأسواق العالمية،

خلاصة

يتميز القياس الاقتصادي باستعمال الطرق الرياضية و الإحصائية في دراسة الظواهر الاقتصادية ما يسمح بتحليل العلاقات التفاعلية بين المتغيرات المختلفة الممثلة للعوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي. يتطلب هذا توفر أدوات ونماذج القياس والتي أدى البحث العلمي إلى تطويرها واختراع طرق تقنية تسمح بقياس المواضيع الاقتصادية بشكل دقيق.

من هذه التقنيات نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطاة (ARDL) التي تعتبر من أفضل النماذج المستعملة في دراسة مواضيع الاقتصاد الكلي كالاستهلاك و الإنتاج و النمو الاقتصادي لما تتميز به عن غيرها من النماذج الأخرى نذكر منها:

. إمكانية الفصل بين اثر المعاملات في المدى القصير وأثرها في المدى البعيد.

. إمكانية تطبيقها على العينات التي تحتوي على مشاهدات قليلة.

. لا تفرض شروط كثيرة على المتغيرات حتى تطبق .

كما أن لدراسات القياسية أصبحت الآن هي المسيطرة على الدراسات الاقتصادية إلى حد كبير وهو الإطار الذي جاءت فيه هذه الدراسة التي اهتمت بمعرفة مدى تأثير الجانب المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر .

توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يفسر بنسبة كبيرة بحجم التجارة الخارجية(53%) وبشكل اقل بحجم النفقات العمومية (25%) أما اثر التطور المالي فهو ضعيف(9%)، هذه النتائج تبين ما يلي:

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات المحروقات ما يجعله عرضة للازمات بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛

يبين ضعف تأثير التطور المالي في معدل النمو الاقتصادي مدى تخلف الجهاز المصرفي من حيث المساهمة في النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي، هذا الضعف في نشاط القطاع المالي ناتج عن ضعف الموارد البشرية لغياب التكوين والتدريب لمسايرة التطورات التي يعرفها القطاع على المستوى العالمي،

وهذا ما قلص من دوره الأساسي والمتمثل في تعبئة الادخار وتوفير الائتمان لتغطية احتياجات القطاع الاقتصادي المالية كما يتميز بضعف المنتجات المالية.

توصي هذه النتائج إلى تطبيق سياسات اقتصادية (السياسة النقدية و السياسة المالية و السياسة التجارية) بطريقة سليمة ومناسبة.

هذه السياسات تدخل ضمن صلاحيات الحكومات التي بإمكانها تسطير سياسات مناسبة تسمح بدعم النمو الاقتصادي، لكن بالنسبة للجزائر ومن خلال نتائج التقدير تبين أن هذه السياسات لا تخدم النمو الاقتصادي حيث أظهرت الدراسة أن هناك عوامل كان من المفروض أن تؤثر في النمو الاقتصادي بشكل كبير لكن التقدير أعطى نتائج عكسية.

يعود هذا إلى عوامل نذكر منها:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على حجم التجارة الخارجية ما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، خاصة أسعار المحروقات باعتبار أن صادرات الجزائر تسيطر المحروقات بأكثر من 95%.

- تأخر النظام المصرفي الجزائري عن بقية العالم من حيث الأداء أو من حيث تطور المنتجات المالية ما أدى إلى صعوبة الوصول إلى الائتمان ما يجعل تدخله في النشاط الاقتصادي غير فعال.

- إتباع سياسات مالية لا تخدم النمو الاقتصادي لعدم توجيه النفقات بشكل اكبر إلى القطاعات التي تساهم بشكل مباشر في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- عدم استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وعدم وجود سوق مالية نشطة تساعد في عملية التمويل.

نشير في الأخير أن عوامل النمو الاقتصادي متعددة و لا يتوقف فقط على عوامل التدفقات المالية بل هناك عوامل أخرى تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي كالرأس مال البشري و البحث و التطوير.

الخاتمة

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع النمو الاقتصادي وعلاقته بالتدفقات المالية و التطور المالي وهذا بتحليل وقياس اثر كل عامل من هذه العوامل التي تعتبر وفق النظريات الاقتصادية من محدداته. وتمت معالجة الإشكالية انطلاقا من الفكر الاقتصادي المهتم بظاهرة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على نظريات النمو الداخلي باعتبارها بداية التحول في التحليل الاقتصادي للنمو الاقتصادي. وقاد هذا إلى افتتاح فصول الدراسة بفصل تضمن التحليل النظري للنمو الاقتصادي كمؤشر من مؤشرات التطور الاقتصادي والعوامل المالية المؤثرة في النمو الاقتصادي، وتم التطرق من خلاله إلى المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي وكذا إلى أهم نماذج النمو المقترحة من طرف الباحثين المهتمين بهذا الميدان والذين هدفت دراساتهم إلى محاولة تحديد أهم العوامل التي تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لفترات زمنية طويلة وكذا معرفة أسباب تباين معدلات النمو بين البلدان رغم توفر نفس الظروف، وتم التركيز هنا على التدفقات المالية والتطور المالي اي الجانب غير الحقيقي في الاقتصاد.

كما ركزت هذه النظرية على مصادر النمو الاقتصادي، أين أدخلت في تحليلها العديد من العوامل الجديدة، كالتطور المالي و رأس المال البشري و التطور التقني والبحث و التطوير، كما اعتبرت أن التطور التقني داخلي المنشأ عكس المدارس السابقة التي تعتبر أن التطور التقني خارجي المنشأ.

والفصل الثاني خصص لاستعراض واقع هذه العوامل في الجزائر من خلال دراسة واقع الانفتاح التجاري والتطور المالي ووضعيات الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات العمومية.

أما الفصل الثالث والأخير فخصص للجانب التطبيقي بهدف بناء وتقدير النموذج القياسي المتعلق بدراسة مساهمة كل عامل من العوامل السابقة في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2015/1990.

ولغرض تقدير النموذج المقترح تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطاة باعتبارها حديثة وكذلك من أفضل الطرق القياسية لنماذج النمو الاقتصادي نظرا لما تتميز به من جانب قياس الأثر في المدى القصير و المدى الطويل وكذلك إمكانية تطبيقها في حالة العينات الصغيرة .

أولاً: اختبار الفرضيات

بعد طرح الإشكالية وتدعيمها ببعض الأسئلة الفرعية تم طرح بعض الفرضيات وعددها أربعة والتي تم اختبارها خلال الدراسة وهي:

1. الفرضية الأولى: هناك اهتمام كبير بالنمو في الفكر الاقتصادي، تبين من خلال الدراسة ان هناك اهتمام كبير من طرف الباحثين بدراسة النمو الاقتصادي والبحث في كيفية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

2. الفرضية الثانية: التطور المالي في الجزائر يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

بينت الدراسة أن القطاع المالي في الجزائر يؤثر بشكل ضعيف في النمو الاقتصادي ، وهو العامل الذي يمثل أساس الزيادة في معدلات النمو انطلاقا من مكانته في النشاط الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتقديم القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تساهم في القيمة المضافة في الاقتصاد ما يدفع بالنمو نحو الارتفاع.

ويعود هذا الضعف في التأثير الموجب إلى تخلف القطاع المصرفي الجزائري وعدم قدرته على المساهمة بفعالية في النشاط الاقتصادي.

3. الفرضية الثالثة: وتعلق بأثر أو مساهمة الانفتاح التجاري في النمو.

بينت الدراسة أن الانفتاح التجاري يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر، بل يعتبر الأكثر تأثيرا مقارنة بالعوامل المالية الأخرى وهذا يعني تحقق الفرضية لان الانفتاح التجاري يقاس بالصادرات والواردات ما يؤكد أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية والتي تمثل فيها المحروقات نسبة كبيرة، تتراوح بين 95% و97%، ما يجعل النمو في الجزائر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.

4. الفرضية الرابعة: النفقات العمومية تساهم إيجابا في النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما أثبتته الدراسة، حيث بينت النتائج إن النفقات العمومية في الجزائر تؤثر إيجابا أثير.

ثانياً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة القياسية لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر إلى النتائج الآتية:

1. نتائج تقدير المدى الطويل:

نستعرض هنا نتائج التقدير في المدى الطويل باعتبار أن ما يهم في هذه الدراسة هو العلاقة في الأجل الطويل وهنا يمكن عرض تأثير كل متغيرة على حدة فيما يلي:

أ. متغيرة التطور المالي :

يؤثر التطور المالي إيجاباً على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ما يعني ان التأثير الايجابي للخدمات المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر يظهر في المدى البعيد، ويمكن تفسير هذا الاتجاه بتطبيق سياسة نقدية تعتمد على القروض طويلة المدى أكثر من القروض قصيرة المدى، وهو ما يعني أن النظام المصرفي في الجزائر يوجه الائتمان إلى الاستثمارات طويلة المدى،

وتشير نتائج التقدير أن نسبة مساهمة التطور المالي في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة قدر 9% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدور الذي كان من المفروض أن يلعبه هذا القطاع ويعود هذا إلى ضعف خدمات الجهاز المصرفي في الجزائري بسبب تخلفه وعدم مواكبته للتطورات التي يعرفها العالم في هذا الميدان.

ب. عامل الانفتاح التجاري:

أظهرت الدراسة أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي حيث تقدر نسبة تأثيره ب 53% على معدل النمو الاقتصادي ما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على حجم التجارة الخارجية،

ما يعني إن النشاط الاقتصادي في الجزائر يعتمد على المحروقات باعتبارها تشكل في كثير من الأحيان أكثر من 95% من الصادرات هذه الوضعية تجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات المحروقات في الأسواق العالمية .

ج. عامل النفقات العمومية:تقدير معادلة المدى الطويل بينت أن النفقات العمومية تؤثر بشكل ايجابي على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل حيث تقدر نسبة التأثير ب 25%،وهو ما يفسر المساهمة الايجابية للنفقات العمومية في النشاط الاقتصادي،

وهذا يعني أن الإنفاق العام يساهم بشكل فعال في النشاط الاقتصادي سواء نفقات التجهيز من خلال توفير الهياكل القاعدية و المناخ المناسب للاستثمار .

2.النتيجة العامة للعوامل

يتبين من النتائج المتوصل إليها أن مصادر التدفقات المالية في الجزائر والمتمثلة في كل من التجارة الخارجية والنظام المصرفي المحلي و النفقات العمومية، تتميز بالموصفات الآتية:
أ.قطاع التجارة الخارجية:

ما يميز هذا القطاع انه يعتمد في التصدير على منتج واحد وهو المحروقات التي تمثل أكثر من 95% من حجم الصادرات، ويبين هذا عدم تعدد الصادرات الجزائرية، بينما الواردات فتتشكل من جميع المنتجات ما يعطي صورة بان الاقتصاد الجزائري يعتمد كثيرا على قطاع التجارة الخارجية.
ب.القطاع المصرفي:

يتميز النظام المصرفي في الجزائر عموما بالتخلف مقارنة بأغلب الدول في العالم، حيث بقي يسير بالطرق التقليدية المتمثلة في تعبئة الادخار ومنح الائتمان دون البحث عن تطوير منتجات مالية جديدة.

ويعود هذا التخلف إلى المناخ السائد في هذا الميدان والذي يتميز بالتدخل الإداري في اغلب الأحيان وضعف الرأسمال البشري،كما يتميز بالبيروقراطية في التسيير وثقل الإجراءات المطبقة في المعاملات المصرفية.

ج.النفقات العمومية:

تعتبر النفقات العمومية من العوامل التي تؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي عن طريق توفير الهياكل القاعدية اللازمة للنشاط الاقتصادي (الطرق والمطارات والاتصالات.....) التي تشجع الاستثمار والذي يساهم بدوره بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي، لكن بالنسبة للجزائر لم يتدعم النمو بشكل مناسب للمبالغ الضخمة التي خصصتها السلطات لبعث النمو بين عامي 2001 و2014.

و يمكن من خلال نتائج الدراسة استخلاص ما يأتي :

✓ بقيت الوضعية الاقتصادية تتميز بالتقلبات وتتأثر بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، ما يجعل الاقتصاد الجزائري هشاً ومعرضاً للأزمات.

✓ رغم أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في عقد التسعينيات من القرن الماضي ساعدت في عودة النمو والاستقرار الاقتصادي بفضل تطبيق سياسات ميزانية ونقدية حذرة اتجاه تقلبات أسعار النفط، حيث قدر معدل نمو الناتج الداخلي الخام بين عامي 1999 و 2001 بـ 2.5% كما عادت التوازنات إلى الاقتصاد بفضل ارتفاع أسعار البترول بداية من 1999، حيث تم القضاء على عجز الحساب الجاري والميزانية و تحول هذا العجز إلى فائض.

✓ هدفت السياسات الاقتصادية المتبعة منذ 2001 إلى تخفيض معدل البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان و تشجيع النمو، وهو ما لم يتحقق طوال فترة البرامج التنموية الممتدة بين 2001 و 2014 رغم ضخامة حجم الأموال المخصصة لها (407 مليار دولار أمريكي)، حيث لم يتعد هذا المعدل في أحسن الأحوال 6% وهو ما يعني بقاء الوضعية الاقتصادية من دون تطور واضح.

✓ النمو الاقتصادي في المدى الطويل مرتبط بتراكم رأس المال البشري والمادي و الاستخدام الأمثل للأصول.

✓ التطور المالي يأخذ بعين الاعتبار تعبئة المدخرات وتقديم الائتمان لتمويل النشاط الاستثماري في جميع القطاعات، وهذا بتوفير المناخ المناسب وكذا تطوير المنتجات المالية.

ثالثاً: التوصيات

تبين النتائج المتوصل إليها أنه حتى يصل الاقتصاد الجزائري إلى مستويات مشجعة للنمو يتطلب توفر بعض الشروط التي نوردتها كتوصيات فيما يأتي:

✓ وضع إستراتيجية تنموية تعتمد على القطاعات خارج المحروقات (القطاع الفلاحي و قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة و قطاع الخدمات)، وهو ما يساعد على امتصاص البطالة باعتبارها من المشاكل الأساسية التي تعمل السياسات الاقتصادية لغرض التخفيف من حدتها وكذا خلق الثروة.

✓ تطوير القطاع المالي بطريقة تسمح له بالمساهمة بشكل فعال في النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل عملية الوصول إلى الائتمان، ومشاركة المصارف في الاستثمار بتمويل المشاريع

- الاستثمارية ذات المردودية العالية، وهذا عن طريق توسيع المنتجات المالية وتكوين رأس المال البشري ليساير التطورات التي يعرفها هذا القطاع على المستوى الدولي.
- ✓ العمل على وضع سياسات نقدية مشجعة للقطاع لغرض المساهمة أكثر في تمويل المشاريع الاستثمارية و الابتعاد عن التدخل الإداري في هذه السياسات حتى تتمكن من تحقيق النتائج التي هدفت إليها.
- ✓ العمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر بتسطير سياسات مناسبة للاستفادة منها في تطوير الموارد البشرية باكتساب المهارات الفنية والتقنية، ودعم قطاع الإنتاج وتشجيع المنافسة بين القطاعات المحلية و الأجنبية، وهذا يساهم بدوره في تحسين مستويات الإنتاج وتخفيض الأسعار، ما يشجع الطلب على المنتجات المحلية ومنافسة المنتجات الأجنبية.
- ✓ توجيه الموارد المتأتية من قطاع التجارة الخارجية للاستثمارات المنتجة وذات كثافة اليد العاملة، وتدعيم المشاريع المنتجة للثروة من أجل التقليل من التبعية (خاصة الغذائية) للأسواق الخارجية.
- ✓ فتح المجال أمام المبادرات الفردية في مختلف القطاعات وتدعيم المشاريع المنتجة بتبسيط إجراءات الحصول على التمويلات البنكية.
- ✓ تسطير سياسات مالية مناسبة لتشجيع الاستثمار بخفض الضرائب مثلا و التقليل من الدعم المطلق لترشيد النفقات وتوجيهها إلى المجالات التي تساهم في النمو الاقتصادي.
- ✓ الاستثمار في البحث و التطوير لتشجيع الاكتشافات العلمية والتطوير التكنولوجي لتدعيم النشاط الإنتاجي بالتقنيات و وسائل الإنتاج المناسبة.
- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التكوين و التدريب لاكتساب المهارات الفنية و التكنولوجية ما يرفع من مردودية العامل، وبالتالي الرفع من مستوى الإنتاج، ومنه استهداف النمو الاقتصادي.
- ✓ تسطير سياسة تجارية تعمل على توجيه نفقات الواردات إلى شراء السلع الإستراتيجية و الضرورية وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية.

رابعاً: آفاق الدراسة

تسنتطب إشكالية النمو الاقتصادي اهتمام الكثير من الباحثين لغرض دراسة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المناسبة لذلك وباعتبار أننا أهملنا بعض الجوانب المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتي تعتبر جديدة بالدارسة،ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. تأثير الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي.
 2. النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات.
 3. دراسة علاقة نفقات التجهيز بالنمو الاقتصادي في الجزائر.
 4. دور البحث و التطوير في النمو الاقتصادي.
 5. علاقة السياسة النقدية بالنمو.
 6. السياسة التجارية و النمو الاقتصادي.
 7. السياسة المالية و النمو الاقتصادي.
- وفي الأخير نرجو من الله العلي القدير التوفيق والسداد.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية .

أ: الكتب

- 1) أشواق بن قدور، التطور المالي والنمو الاقتصادي، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 2) بول سامويلسون وويليام د. نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع ط2، مصر، 2006.
- 3) جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، الإسهامات الكلاسيكية 1730-1980، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997.
- 4) خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- 5) عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- 6) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005.
- 7) عطية عبدالقادر محمد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 8) فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، 1985.
- 9) فريديريك م. شيرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة على أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.
- 10) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- 11) محمد مدحت مصطفى، وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1991.

12) ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمد حامد، دار المرح، الرياض، 2016.

13) هانز باخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، الهيئة المصرية للكتاب 1977.

ب : الرسائل والأطروحات

1. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (19970-2012) أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.

2. القنيعي عز الدين، أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013/2012.

3. موسى بوشنب، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر 2000 -2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة امجد بوقرة - بومرداس.

4. ميرفت عبد السلام عبد الحميد، النمو الاقتصادي والتطور المالي (دراسة تطبيقية)، دراسة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2010.

5. صفوان ذكريات، اثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن، 2008.

6. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2014/2013 .

7. ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة ماجستير، جامعة امجد بوقرة بومرداس، 2016/2015.

8. وولتر فاندال، تعريب ومراجعة، عبد المرضي حامد عزام واحمد حسين هارون، السلاسل الزمنية من الوجة التطبيقية، ونموذج بوكس جينكينز، دار المريخ للنشر، السعودية، 1992.

ج: المقالات والدوريات والتقارير

1. أحمد شفيق الشادلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد الدولي.
2. بثينة محمد علي المحتسب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن (1990-2006)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، 2009.
3. بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2005.
4. بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية - العددان 30 و31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2003.
5. بن قانة اسماعيل، بوغزالة محمد عبد الكريم، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
6. بن قانة اسماعيل، بوغزالة محمد عبد الكريم، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 1، 2015.
7. البنك الدولي، تقرير الجزائر: الآفاق الاقتصادية، 2016.
8. الناصر عبد المجيد حمزة وجمعة أحلام احمد، المقارنة بين طرائق تحديد رتبة نموذج الانحدار الذاتي الطبيعي باستخدام بيانات مولدة وبيانات لبعض العناصر المناخية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 48، 2007.
9. حسن عباس حسن الشمري، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي (من خلال تأثيره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية) في بعض الدول العربية للمدة (1980-2003)، دولة المغرب نموذجا - كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2004.

10. حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة العرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة 2015.
11. خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015.
12. دحماني محمد أدرويش وناصر عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، المؤتمر الدولي، " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11 و12 مارس 2013.
13. صندوق النقد الدولي، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة واشنطن 1998.
14. طالب عوض ومالك ياسين المحادين، أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، ع 2، 2011 الجامعة الأردنية.
15. عامر عبد الرحيم، بن سعيد محمد، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد، حالة الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الأول، 2015.
16. عبد الرزاق جبار، تطور مؤشرات الأداء، ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013.
17. عبد الغفار عطاس، محمد زوزي، ز عبد الوهاب دادن، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1980 - 2011) / مجلة الباحث، ع 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
18. عبوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة، الوجه الآخر، مجلة الباحث، عدد 8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

19. علي مكيد وعماد معوش، قياس أثر الإنفاق الحكومي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع13 جامعة يحيى فارس، المدينة 2013.
20. كربالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية وفي الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8 جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005.
21. كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة.
22. كيداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،
23. مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، الملتقى الدولي العالمي الثاني، 14، 15 نوفمبر 2005، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
24. محمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع 04، 2015.
25. محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع2، 2015.
26. مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.
27. معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 177، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، يوليو، 2003.
28. هدروق أحمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، حالة الجزائر (1970-2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، جامعة يحيى فارس - المدينة، 2014.

29. هيلموترايزن، ترجمة أميمة عبد العزيز وأحمد هاشم خاطر، تدفقات رأس المال الصافية إلى الدول كم نقبل؟ وكم نرفض؟، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر، 2000.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A : les ouvrages :

1. Dominique Guellec, Pierre Valle, Les nouvelles théories de la croissance, 5^{ème} édition, la découverte, Paris, 2003.
2. Gregory .N. Mankiw, Macroéconomie, 3^{ème} édition, Debeok, Paris, France, 2003.
3. Jean Arrons, Les théories de la croissance, édition du seuil, Paris, 1999
4. Jean Arrons, Les théories de la croissance, édition du seuil, Paris, 1999.
5. K. L. Gupta, Finance and economic growth in developing countries, croomttelm, London, 1984.
6. Katheline Schubert, Macroéconomie, Comportement et croissance, Vuibert, Paris,1996.
7. O.C.D.E, « Définition de références : Détail des investissements internationaux, Ed, OCDE, Paris, 1993.
8. WILLIAM GREEN , Econometrie, 5eme edition , person education , France , 2005.

B : les thèses :

1. Giljer Niyon Gabo, politique d'ouverture commerciale et développement économique, thèse doctorat, université d'Auvergne, Clermand Ferr and I, 2007.
2. Samouel Béji, Le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière, Thèse doctorat, université, Paris XIII, 2009.
3. THAALBI Ines, Déterminants et impact des I.D.E sur la croissance économique en tunisie, Thèse doctorat bureau d'économie théorique et appliquée (B.E.T.A), Université de Strasbourg, 2013.

C : Les articles et les rapports

1. AbdelkarimYahiaoui et Atef Rahmani, Développement Financier et croissance économique, Role de la qualité des institutions, Colloque International Financement du Développement, Leçons et perspectives pour une relance économique dans un monde en mutation « 13 et 14 mars 2009 », Sfax, Tunisie.
2. Banque Mondial Rapport Aout 2007.
3. Banque Mondiale, rapport N°36270 – DZ, Rrépublique Algérienne Démocratique et Populaire à la recherche d'un investissement publique de qualité , une revue des dépenses publiques, 15 aout 2007.
4. Djestera Andrianasy, « Le rôle du capital humain dans la croissance économique, le cas des pays émergent d'ASIE, Université Montesquien Bordeaux 4, France, 2004.
5. Dickey David.A , Fuller.W.A, Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, econometrica, vol 49, n4, 1981.
6. Engle.R.F, Grqnger.C.W.J, coitegration and error correction, representation, estimation and testing, econometrica, vol 55, n 2, 1987.
7. F.M.I, Manuel de la balance des paiements, 2008
8. FMI, Algérie, Evaluation de la stabilité du secteur Financier, rapport , 9 janvier 2014 .
9. H.c qnd phalvani.M, source of economic growth in south Corean, An application of the ARDL analyses in the presence of structural breaks1980-2005, working paper 06-07. Department of economics, University of Wollong Ong, 2006.
- 10.Johansen.S, Statistical analyses of coitegration vectors, journal of economic dynamics and control, vol 12, 1988.
- 11.King. Robert and Le vine Ross: Finance and growth: Schumpeter might ne right' Quarter by journal of economics, 108, 1993.
- 12.Mackinnon.I.G, critical values for coitegration tests, chapter 13 in long run economic relationship, reading in coitegration, ed R.F.Engleand C.W.Grqnger, oxford, oxford university press, 1991.

13. Maxence Lagalle, Mode de financement de l'activité économique : Quel impacte sur la stabilité et la croissance économique ? C.R.I.R.F , Université de Poitiers, 2014.
14. Murind. Band Eng F.S.H, " financial development and economic growth un singapore : demand fallowing of supply leasing" Applied financial economics, 4, 1994.
15. P. Demétriodes and K. A.Hussein, " Des financial développements cause economic growth, times series Eviden from 16 countries, journal of development economics, vol, 51, 1996.
16. Pesaran.H.M.Y Shin and R.J. Smith, Bounds testing approaches to the analyses of level relationships, journal of applied econometrics, vol 16, n 3, 2001.
17. Phillips.P.C.B and Perron.P, Testing for a unit root in time series regression, Biometrika, vol 75, n 2, 1988.
18. Smail Benamara, les perspectives offertes par le marché algérien grâce au plan quinquinal 2010-2014 forum économique sur le conseil de coopération du Golf et la Maghreb, 20/10/2010, Montréal, Québec.
19. W.S. Jung, financial development and economic growth, economic development and cultural, w 34, 1986.
20. YAYA KEHO , le rôle des facteurs institutionnels dans le développement économique des pays de l'UEMOA , revue économique et Monétaire, n° 12 , Banque centrale de l'UEMOA , 2012

رابعاً: المواقع الالكترونية

1. نصيرة البحري: التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية، المؤسسة وقضايا التنمية، على الموقع

www.revue.univ.biskra.dz/indexphp/rem/articleviewfile/1426/1342. le 31/05/2016.

- <http://mappemonde.mgm.fr/num3/art04301.pdf>.

2. موقع البنك الدولي www.albankadouli.org.org

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1) قيم متغيرات النموذج

	LPIB	LM2	LDP	LXM
1990	4.127860	3.646183	4.142683	3.401847
1991	3.822426	3.111360	3.765665	3.182220
1992	3.871264	3.216224	3.856656	3.161768
1993	3.910942	3.219814	3.924402	3.110710
1994	3.750492	2.959068	3.785115	3.028653
1995	3.732035	2.742359	3.759664	3.137672
1996	3.848891	2.740418	3.788974	3.227242
1997	3.874882	2.855502	3.774302	3.225647
1998	3.875089	3.016537	3.874467	3.078695
1999	3.884446	3.021893	3.852698	3.201121
2000	4.003508	3.031440	3.782598	3.533981
2001	4.002668	3.392607	3.843995	3.470055
2002	4.038832	3.533058	3.934860	3.546739
2003	4.217491	3.712352	4.062323	3.741478
2004	4.446467	3.878995	4.290924	4.026506
2005	4.636659	3.947041	4.373581	4.298077
2006	4.762405	4.133802	4.449181	4.416107
2007	4.905112	4.395030	4.654106	4.575741
2008	5.141664	4.611021	4.927701	4.876197
2009	4.921527	4.527053	4.927321	4.583587
2010	5.082689	4.619410	5.009899	4.724110
2011	5.293662	4.803655	5.185716	4.903740
2012	5.319741	4.825644	5.229455	4.917101
2013	5.347979	4.881236	5.318930	4.893554
2014	5.363721	5.021149	5.267676	4.893888
2015	5.117029	4.919797	4.329571	4.466942

المصدر: انجاز الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الموقع

www.albankadouli.org

الملحق رقم (2) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع
(ADF) للمتغير (LPIB) عند المستوى

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.139758	0.9343
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 08:48
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.007083	0.050678	-0.139758	0.8901
C	0.070782	0.225321	0.314139	0.7562
R-squared	0.000849	Mean dependent var		0.039567
Adjusted R-squared	-0.042593	S.D. dependent var		0.145528
S.E. of regression	0.148595	Akaike info criterion		-0.898571
Sum squared resid	0.507848	Schwarz criterion		-0.801061
Log likelihood	13.23214	Hannan-Quinn criter.		-0.871526
F-statistic	0.019532	Durbin-Watson stat		1.442770
Prob(F-statistic)	0.890068			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (3) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع
(ADF) للمتغير (LPIB) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.534571	0.0016
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 08:49
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.918166	0.202481	-4.534571	0.0002
C	0.049728	0.028830	1.724850	0.0986
R-squared	0.483111	Mean dependent var		0.002448
Adjusted R-squared	0.459616	S.D. dependent var		0.179128
S.E. of regression	0.131678	Akaike info criterion		-1.137252
Sum squared resid	0.381463	Schwarz criterion		-1.039081
Log likelihood	15.64702	Hannan-Quinn criter.		-1.111207
F-statistic	20.56233	Durbin-Watson stat		1.715696
Prob(F-statistic)	0.000163			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (4) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع
(ADF) للمتغير (LM2) عند المستوى

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.315132	0.9743
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:24
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.015952	0.050620	0.315132	0.7555
C	-0.008934	0.193775	-0.046107	0.9636
R-squared	0.004299	Mean dependent var		0.050945
Adjusted R-squared	-0.038992	S.D. dependent var		0.186396
S.E. of regression	0.189996	Akaike info criterion		-0.407013
Sum squared resid	0.830262	Schwarz criterion		-0.309503
Log likelihood	7.087664	Hannan-Quinn criter.		-0.379968
F-statistic	0.099308	Durbin-Watson stat		1.235541
Prob(F-statistic)	0.755503			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (5) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع
(ADF) للمتغير (LM2) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.165767	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:25
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-0.821672	0.159061	-5.165767	0.0000
C	0.065135	0.030604	2.128327	0.0448
R-squared	0.548117	Mean dependent var		0.018061
Adjusted R-squared	0.527577	S.D. dependent var		0.208236
S.E. of regression	0.143127	Akaike info criterion		-0.970511
Sum squared resid	0.450678	Schwarz criterion		-0.872340
Log likelihood	13.64613	Hannan-Quinn criter.		-0.944466
F-statistic	26.68515	Durbin-Watson stat		1.522672
Prob(F-statistic)	0.000035			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (6) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع

(ADF) للمتغير (LDP) عند المستوى

Null Hypothesis: LDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.761413	0.3894
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDP)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:28
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP(-1)	-0.146647	0.083256	-1.761413	0.0927
D(LDP(-1))	0.604873	0.368659	1.640739	0.1157
C	0.628417	0.356163	1.764409	0.0922
R-squared	0.167434	Mean dependent var		0.023496
Adjusted R-squared	0.088142	S.D. dependent var		0.226160
S.E. of regression	0.215963	Akaike info criterion		-0.110954
Sum squared resid	0.979437	Schwarz criterion		0.036302
Log likelihood	4.331451	Hannan-Quinn criter.		-0.071887
F-statistic	2.111613	Durbin-Watson stat		1.207395
Prob(F-statistic)	0.146014			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (7) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع
(ADF) للمتغير (LDP) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.783101	0.3793
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:31
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDP(-1))	-0.638080	0.357848	-1.783101	0.0884
C	0.006531	0.049096	0.133029	0.8954
R-squared	0.126272	Mean dependent var		-0.023379
Adjusted R-squared	0.086557	S.D. dependent var		0.236515
S.E. of regression	0.226047	Akaike info criterion		-0.056491
Sum squared resid	1.124141	Schwarz criterion		0.041680
Log likelihood	2.677895	Hannan-Quinn criter.		-0.030446
F-statistic	3.179450	Durbin-Watson stat		1.005837
Prob(F-statistic)	0.088375			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (8) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع
(ADF) للمتغير (LXM) عند المستوى

Null Hypothesis: LXM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.573402	0.8597
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LXM)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:33
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LXM(-1)	-0.030264	0.052780	-0.573402	0.5719
C	0.160218	0.208569	0.768176	0.4502
R-squared	0.014094	Mean dependent var		0.042604
Adjusted R-squared	-0.028772	S.D. dependent var		0.186316
S.E. of regression	0.188977	Akaike info criterion		-0.417761
Sum squared resid	0.821386	Schwarz criterion		-0.320251
Log likelihood	7.222009	Hannan-Quinn criter.		-0.390716
F-statistic	0.328790	Durbin-Watson stat		1.448855
Prob(F-statistic)	0.571937			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (9) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع

(ADF) للمتغير (LXM) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LXM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.696962	0.0110
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LXM,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:38
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LXM(-1))	-0.880370	0.238133	-3.696962	0.0013
C	0.046093	0.040559	1.136437	0.2680
R-squared	0.383193	Mean dependent var		-0.008638
Adjusted R-squared	0.355156	S.D. dependent var		0.230366
S.E. of regression	0.184989	Akaike info criterion		-0.457384
Sum squared resid	0.752861	Schwarz criterion		-0.359213
Log likelihood	7.488612	Hannan-Quinn criter.		-0.431339
F-statistic	13.66753	Durbin-Watson stat		1.726990
Prob(F-statistic)	0.001259			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (10) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP) للمتغير (LPIB) عند المستوى

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.139758	0.9343
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.020314
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020314

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:39
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.007083	0.050678	-0.139758	0.8901
C	0.070782	0.225321	0.314139	0.7562
R-squared	0.000849	Mean dependent var		0.039567
Adjusted R-squared	-0.042593	S.D. dependent var		0.145528
S.E. of regression	0.148595	Akaike info criterion		-0.898571
Sum squared resid	0.507848	Schwarz criterion		-0.801061
Log likelihood	13.23214	Hannan-Quinn criter.		-0.871526
F-statistic	0.019532	Durbin-Watson stat		1.442770
Prob(F-statistic)	0.890068			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (11) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP) للمتغير (LPIB) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.536393	0.0016
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.015894
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.016295

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:41
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.918166	0.202481	-4.534571	0.0002
C	0.049728	0.028830	1.724850	0.0986
R-squared	0.483111	Mean dependent var		0.002448
Adjusted R-squared	0.459616	S.D. dependent var		0.179128
S.E. of regression	0.131678	Akaike info criterion		-1.137252
Sum squared resid	0.381463	Schwarz criterion		-1.039081
Log likelihood	15.64702	Hannan-Quinn criter.		-1.111207
F-statistic	20.56233	Durbin-Watson stat		1.715696
Prob(F-statistic)	0.000163			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (12) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP) للمتغير (LM2) عند المستوى

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.203161	0.9672
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.033210
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.038487

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LM2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:45
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.015952	0.050620	0.315132	0.7555
C	-0.008934	0.193775	-0.046107	0.9636
R-squared	0.004299	Mean dependent var		0.050945
Adjusted R-squared	-0.038992	S.D. dependent var		0.186396
S.E. of regression	0.189996	Akaike info criterion		-0.407013
Sum squared resid	0.830262	Schwarz criterion		-0.309503
Log likelihood	7.087664	Hannan-Quinn criter.		-0.379968
F-statistic	0.099308	Durbin-Watson stat		1.235541
Prob(F-statistic)	0.755503			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (13) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP) للمتغير (LM2) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.059330	0.0005
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.018778
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.022116

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LM2,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:46
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-0.821672	0.159061	-5.165767	0.0000
C	0.065135	0.030604	2.128327	0.0448
R-squared	0.548117	Mean dependent var		0.018061
Adjusted R-squared	0.527577	S.D. dependent var		0.208236
S.E. of regression	0.143127	Akaike info criterion		-0.970511
Sum squared resid	0.450678	Schwarz criterion		-0.872340
Log likelihood	13.64613	Hannan-Quinn criter.		-0.944466
F-statistic	26.68515	Durbin-Watson stat		1.522672
Prob(F-statistic)	0.000035			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (14) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP) للمتغير (LDP) عند المستوى

Null Hypothesis: LDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.103604	0.6980
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.050861
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.058560

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDP)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP(-1)	-0.086579	0.083901	-1.031920	0.3128
C	0.380746	0.364768	1.043803	0.3074
R-squared	0.044250	Mean dependent var		0.007476
Adjusted R-squared	0.002695	S.D. dependent var		0.235443
S.E. of regression	0.235126	Akaike info criterion		0.019224
Sum squared resid	1.271533	Schwarz criterion		0.116734
Log likelihood	1.759695	Hannan-Quinn criter.		0.046270
F-statistic	1.064859	Durbin-Watson stat		0.986576
Prob(F-statistic)	0.312839			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (15) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP) للمتغير (LDP) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.783101	0.3793
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.046839
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.046839

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:49
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDP(-1))	-0.638080	0.357848	-1.783101	0.0884
C	0.006531	0.049096	0.133029	0.8954
R-squared	0.126272	Mean dependent var		-0.023379
Adjusted R-squared	0.086557	S.D. dependent var		0.236515
S.E. of regression	0.226047	Akaike info criterion		-0.056491
Sum squared resid	1.124141	Schwarz criterion		0.041680
Log likelihood	2.677895	Hannan-Quinn criter.		-0.030446
F-statistic	3.179450	Durbin-Watson stat		1.005837
Prob(F-statistic)	0.088375			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (16) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP) للمتغير (LXM) عند المستوى

Null Hypothesis: LXM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.610827	0.8511
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.032855
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.036521

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LXM)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:52
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LXM(-1)	-0.030264	0.052780	-0.573402	0.5719
C	0.160218	0.208569	0.768176	0.4502
R-squared	0.014094	Mean dependent var		0.042604
Adjusted R-squared	-0.028772	S.D. dependent var		0.186316
S.E. of regression	0.188977	Akaike info criterion		-0.417761
Sum squared resid	0.821386	Schwarz criterion		-0.320251
Log likelihood	7.222009	Hannan-Quinn criter.		-0.390716
F-statistic	0.328790	Durbin-Watson stat		1.448855
Prob(F-statistic)	0.571937			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (17) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP) للمتغير (LXM) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LXM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.685245	0.0113
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.031369
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.030955

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LXM,2)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:54
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LXM(-1))	-0.880370	0.238133	-3.696962	0.0013
C	0.046093	0.040559	1.136437	0.2680
R-squared	0.383193	Mean dependent var		-0.008638
Adjusted R-squared	0.355156	S.D. dependent var		0.230366
S.E. of regression	0.184989	Akaike info criterion		-0.457384
Sum squared resid	0.752861	Schwarz criterion		-0.359213
Log likelihood	7.488612	Hannan-Quinn criter.		-0.431339
F-statistic	13.66753	Durbin-Watson stat		1.726990
Prob(F-statistic)	0.001259			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (18) نتائج تقدير النموذج الخطي بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:09
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.42165	1.595284	7.786485	0.0000
M2	0.653889	0.057043	11.46304	0.0000
DP	0.130710	0.050959	2.564995	0.0177
XM	0.593325	0.080219	7.396344	0.0000
R-squared	0.996021	Mean dependent var		100.7695
Adjusted R-squared	0.995479	S.D. dependent var		62.03126
S.E. of regression	4.170909	Akaike info criterion		5.834783
Sum squared resid	382.7226	Schwarz criterion		6.028337
Log likelihood	-71.85218	Hannan-Quinn criter.		5.890520
F-statistic	1835.893	Durbin-Watson stat		1.086370
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (19) نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:01
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.056048	0.126538	8.345668	0.0000
LM2	0.285798	0.058091	4.919866	0.0001
LDP	0.170762	0.071353	2.393202	0.0257
LXM	0.398251	0.071893	5.539472	0.0000
R-squared	0.991095	Mean dependent var		4.434595
Adjusted R-squared	0.989881	S.D. dependent var		0.602721
S.E. of regression	0.060631	Akaike info criterion		-2.627379
Sum squared resid	0.080875	Schwarz criterion		-2.433826
Log likelihood	38.15593	Hannan-Quinn criter.		-2.571643
F-statistic	816.1599	Durbin-Watson stat		0.653904
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (20) نتائج تقدير النموذج نصف اللوغاريتمي بطريقة المربعات الصغرى العادية

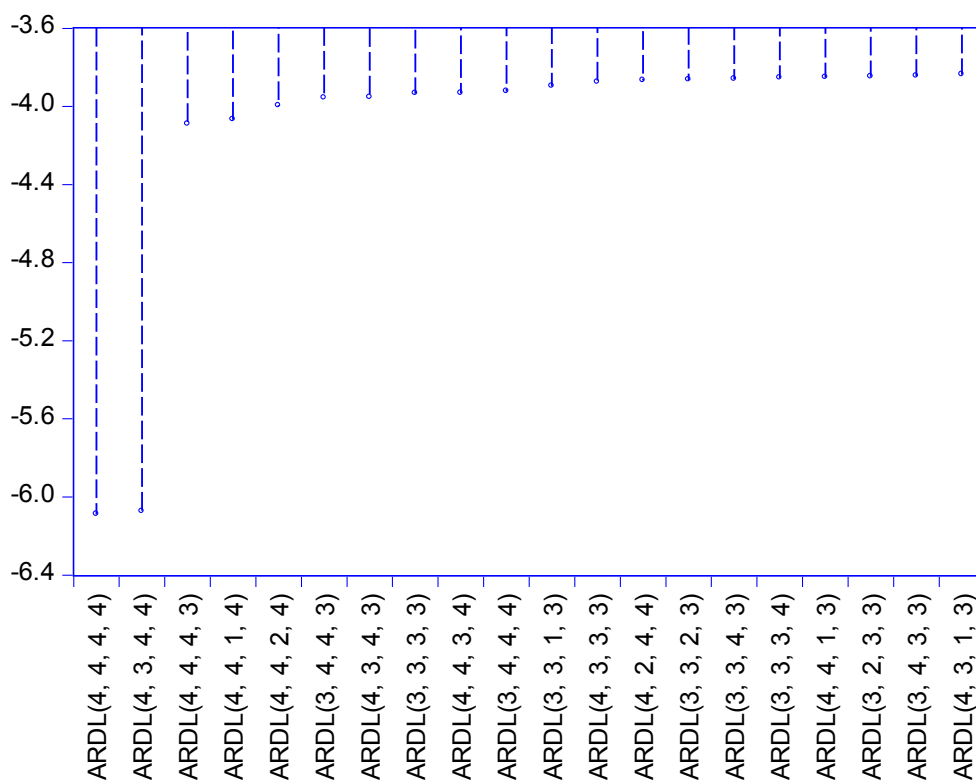
Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 10:05
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.623949	0.028702	126.2601	0.0000
M2	0.005105	0.001026	4.973909	0.0001
DP	-0.002574	0.000917	-2.807101	0.0103
XM	0.011466	0.001443	7.944576	0.0000
R-squared	0.986358	Mean dependent var	4.434595	
Adjusted R-squared	0.984498	S.D. dependent var	0.602721	
S.E. of regression	0.075043	Akaike info criterion	-2.200879	
Sum squared resid	0.123891	Schwarz criterion	-2.007326	
Log likelihood	32.61143	Hannan-Quinn criter.	-2.145143	
F-statistic	530.2349	Durbin-Watson stat	1.537955	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (21) نتائج معيار (AIC) لاختيار أفضل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (22) اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 09/30/17 Time: 09:17
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LM2 LDP LXM
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	-0.819303	0.343820	-2.382939	0.1400
LPIB(-2)	0.749486	0.292274	2.564330	0.1243
LPIB(-3)	-0.861483	0.269781	-3.193271	0.0857
LPIB(-4)	-1.166983	0.282152	-4.136006	0.0538
LM2	0.504404	0.078480	6.427181	0.0234
LM2(-1)	-0.233439	0.146854	-1.589601	0.2529
LM2(-2)	-0.577202	0.200895	-2.873151	0.1028
LM2(-3)	0.538690	0.159491	3.377565	0.0776
LM2(-4)	0.049786	0.105780	0.470659	0.6842
LDP	-0.111750	0.033061	-3.380118	0.0775
LDP(-1)	0.654974	0.166310	3.938264	0.0588
LDP(-2)	-0.117456	0.210481	-0.558036	0.6330
LDP(-3)	-0.251897	0.184129	-1.368045	0.3047
LDP(-4)	0.626528	0.152298	4.113833	0.0543
LXM	0.456234	0.041328	11.03936	0.0081
LXM(-1)	0.317562	0.157551	2.015618	0.1814
LXM(-2)	-0.403738	0.176688	-2.285032	0.1497
LXM(-3)	0.622374	0.170913	3.641463	0.0678
LXM(-4)	0.650506	0.172929	3.761702	0.0640
C	2.791478	0.378120	7.382522	0.0179
R-squared	0.999939	Mean dependent var	4.525772	
Adjusted R-squared	0.999364	S.D. dependent var	0.610953	
S.E. of regression	0.015408	Akaike info criterion	-6.087633	
Sum squared resid	0.000475	Schwarz criterion	-5.095776	
Log likelihood	86.96396	Hannan-Quinn criter.	-5.853981	
F-statistic	1737.752	Durbin-Watson stat	3.290580	
Prob(F-statistic)	0.000575			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (23) اختبار والد (Wald) للتكامل المشترك (اختبار F)

ARDL Bounds Test
Date: 09/30/17 Time: 11:02
Sample: 1994 2015
Included observations: 22
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	15.97831	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

Test Equation:
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/30/17 Time: 11:02
Sample: 1994 2015
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	1.278981	0.272610	4.691611	0.0426
D(LPIB(-2))	2.028466	0.293723	6.906055	0.0203
D(LPIB(-3))	1.166983	0.282152	4.136006	0.0538
D(LM2)	0.504404	0.078480	6.427181	0.0234
D(LM2(-1))	-0.011275	0.111462	-0.101156	0.9287
D(LM2(-2))	-0.588477	0.131202	-4.485261	0.0463
D(LM2(-3))	-0.049786	0.105780	-0.470659	0.6842
D(LDP)	-0.111750	0.033061	-3.380118	0.0775
D(LDP(-1))	-0.257175	0.174626	-1.472724	0.2787
D(LDP(-2))	-0.374631	0.173364	-2.160949	0.1633
D(LDP(-3))	-0.626528	0.152298	-4.113833	0.0543
D(LXM)	0.456234	0.041328	11.03936	0.0081
D(LXM(-1))	-0.869143	0.189088	-4.596498	0.0442
D(LXM(-2))	-1.272880	0.192732	-6.604390	0.0222
D(LXM(-3))	-0.650506	0.172929	-3.761702	0.0640
C	2.791478	0.378120	7.382522	0.0179
LM2(-1)	0.282240	0.076357	3.696309	0.0660
LDP(-1)	0.800399	0.178883	4.474430	0.0465
LXM(-1)	1.642939	0.236960	6.933417	0.0202
LPIB(-1)	-3.098284	0.431347	-7.182818	0.0188
R-squared	0.998764	Mean dependent var		0.054822
Adjusted R-squared	0.987019	S.D. dependent var		0.135233
S.E. of regression	0.015408	Akaike info criterion		-6.087633
Sum squared resid	0.000475	Schwarz criterion		-5.095776
Log likelihood	86.96396	Hannan-Quinn criter.		-5.853981
F-statistic	85.04105	Durbin-Watson stat		3.290580
Prob(F-statistic)	0.011683			

الملحق رقم (24) التكامل المشترك للمعلقة الطويلة الأجل.

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: LPIB

Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)

Date: 09/30/17 Time: 11:05

Sample: 1990 2015

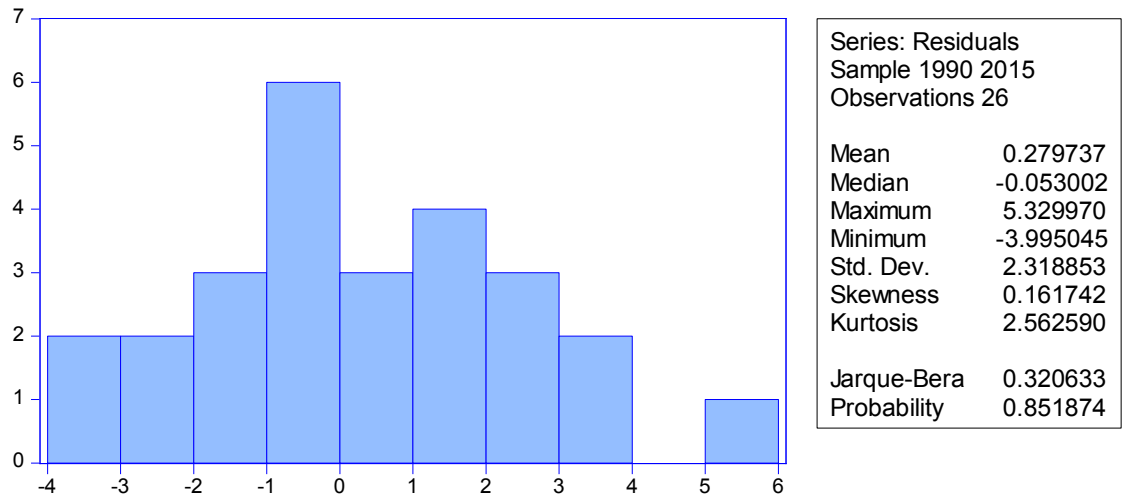
Included observations: 22

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	1.278981	0.272610	4.691611	0.0426
D(LPIB(-2))	2.028466	0.293723	6.906055	0.0203
D(LPIB(-3))	1.166983	0.282152	4.136006	0.0538
D(LM2)	0.504404	0.078480	6.427181	0.0234
D(LM2(-1))	0.577202	0.200895	2.873151	0.1028
D(LM2(-2))	-0.538690	0.159491	-3.377565	0.0776
D(LM2(-3))	-0.049786	0.105780	-0.470659	0.6842
D(LDP)	-0.111750	0.033061	-3.380118	0.0775
D(LDP(-1))	0.117456	0.210481	0.558036	0.6330
D(LDP(-2))	0.251897	0.184129	1.368045	0.3047
D(LDP(-3))	-0.626528	0.152298	-4.113833	0.0543
D(LXM)	0.456234	0.041328	11.039362	0.0081
D(LXM(-1))	0.403738	0.176688	2.285032	0.1497
D(LXM(-2))	-0.622374	0.170913	-3.641463	0.0678
D(LXM(-3))	-0.650506	0.172929	-3.761702	0.0640
CointEq(-1)	-3.098284	0.431347	-7.182818	0.0188

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.091095	0.022633	4.024903	0.0565
LDP	0.258336	0.034949	7.391802	0.0178
LXM	0.530274	0.038969	13.607438	0.0054
C	0.900976	0.045218	19.925285	0.0025

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (25) توزيع الأخطاء العشوائية



المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)

الملحق رقم (26) نتائج الاختبار الذاتي للأخطاء (اختبار LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.979905	Prob. F(1,1)	0.3343
Obs*R-squared	16.47223	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 10/01/17 Time: 12:58

Sample: 1994 2015

Included observations: 22

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.114790	0.252639	-0.454365	0.7285
LPIB(-2)	0.105726	0.216053	0.489354	0.7103
LPIB(-3)	0.068770	0.195350	0.352035	0.7845
LPIB(-4)	0.006305	0.200048	0.031515	0.9799
LM2	0.040710	0.060425	0.673716	0.6226
LM2(-1)	0.028585	0.105412	0.271178	0.8314
LM2(-2)	-0.089391	0.151535	-0.589903	0.6607
LM2(-3)	0.014348	0.113366	0.126566	0.9199
LM2(-4)	0.034161	0.077553	0.440484	0.7359
LDP	0.010707	0.024244	0.441656	0.7352
LDP(-1)	0.106858	0.133159	0.802484	0.5695
LDP(-2)	0.043337	0.151305	0.286419	0.8224
LDP(-3)	-0.079140	0.138344	-0.572050	0.6692
LDP(-4)	-0.043263	0.110833	-0.390339	0.7631
LXM	-0.005338	0.029460	-0.181190	0.8859
LXM(-1)	0.027091	0.112783	0.240205	0.8499
LXM(-2)	-0.091669	0.136044	-0.673818	0.6225
LXM(-3)	-0.043241	0.123721	-0.349502	0.7859
LXM(-4)	-0.009944	0.122723	-0.081028	0.9485
C	-0.097362	0.273915	-0.355446	0.7826
RESID(-1)	-1.147853	0.664944	-1.726240	0.3343

R-squared	0.748738	Mean dependent var	1.07E-15
Adjusted R-squared	-4.276507	S.D. dependent var	0.004755
S.E. of regression	0.010922	Akaike info criterion	-7.377982
Sum squared resid	0.000119	Schwarz criterion	-6.336532
Log likelihood	102.1578	Hannan-Quinn criter.	-7.132648
F-statistic	0.148995	Durbin-Watson stat	3.176265
Prob(F-statistic)	0.982524		

المصدر: انجاز الباحث باستخدام برنامج (eviews9)